بنك وربة

التقرير السنوي
بنك وربة
2023

نلتزم ببناء
مستقبل مستدام

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ
عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

سورة التوبة ١٠٥

حضرة صاحب السمو الشيخ
مشعل الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

سمو الشيخ
الدكتور محمد صباح السالم الصباح
رئيس مجلس الوزراء

إنا لله وإنا إليه راجعون

حضرة صاحب السمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت الراحل

2023-1937

"بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكافة العاملين في بنك وربة، نتقدم ببالغ العزاء إلى الأمتين العربية والإسلامية وإلى شعب الكويت والحكومة الموقرة وأسرة آل الصباح الكرام لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى حضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

سائلين الله عز وجل أن يتغمد الفقيد الكبير بواسع رحمته ومغفرته ويسكنه فسيح جناته مع الصديقين والأبرار ويجزيه خير الجزاء عما قدم لوطنه وأمته، وأن يلهم الأسرة الحاكمة الكريمة والشعب الكويتي الصبر والسلوان."

حمد مساعد الساير
رئيس مجلس الإدارة

قائمة المحتـويات

10 نبذة عن البنك، الرؤية، الغاية، المهمة و القيم

12 كلمة رئيس مجلس الإدارة

16 أعضاء مجلس الإدارة

18 أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

20 التقرير الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية

24 أعضاء الإدارة التنفيذية

30 تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

46 تقرير الحوكمة

72 إفصاحات معيار كفاية رأس المال

116 البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات

10

نبذة عن البنك، الرؤية، الغاية، المهمة و القيم

نبذة عن البنك

تأسس بنك وربة في 17 فبراير 2010 بموجب المرسوم الأميري رقم 289 لسنة 2009 وتم تسجيل البنك في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي في 7 أبريل 2010 ، ويعمل بنك وربة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما يولي اهتمامًا واسعًا بالمنتجات والخدمات المصرفية الرقمية ، حيث يعتبر من الرواد في هذ المجال، فضلاً عن تقديم كل ما يلبي متطلبات واحتياجات العملاء الكرام.

الغاية

المساهمة في تمكين الأفراد و الشركات والمجتمع من تحقيق طموحاتهم.

الرؤية

خلق قيمة فريدة في الخدمات المصرفية وما بعدها لإتاحة الفرص للأفراد والشركات.

المهمة

نحن نقدم أفضل تجربة لعملائنا خارج حدود الخدمات المصرفية، مع الحفاظ على تميزنا ورعاية أفضل المواهب مع خلق قيمة مستدامة لمساهمينا ومجتمعنا.

القيم

الثقة

نحرص على إعطاء الأولوية لعملائنا لكسب ثقتهم وخدمة احتياجاتهم بأفضل طريقة ممكنة.

التعاون

نعمل مع عملائنا وأعضاء فريقنا لتقديم الحل الأمثل.

الابتكار

نواصل الابتكار دائماً من أجل تحسين تجربة عملائنا.

الطموح

نسعى دائماً للأفضل.

الأداء

نهدف إلى التفوق في التنفيذ ونحن واثقون من التغلب على جميع التحديات.

رسالة رئيس مجلس الإدارة

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً، والصلاة والسلام على خير البشر، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
السادة المساهمون الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بالأصالة عن نفسي، وبالإنابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في بنك وربة يسعدني أن أعرض على حضراتكم التقرير السنوي لبنك وربة لعام 2023، متضمنًا البيانات المالية، ومُلخّصاً عن النشاطات التي قام بها البنك خلال العام المذكور، وما حققه من إنجازات في مختلف المستويات، إنجازات نفخر بها سنة بعد سنة.

إن هذه الإنجازات - بفضل من الله أولا وآخراً- وتظافر الجهود المتكاملة، ابتدأت برؤية استراتيجية محكمة، ثم إدارة أشرفت ونفّذت بإخلاص وإتقان، ولم يكن هدفها الإنجاز وحسب؛ بل تكليل هذا الإنجاز بإحسان يتقبّله الله، ويثني عليه الجميع.

نمو جميع المؤشرات المالية

نطوي عام 2023 بتميّز مشهود لبنك وربة، تميُّزٍ بُنيَ على خطى راسخة، وأساس عميق، مواصلاً الارتقاء الذي عهدتموه، بنموٍّ في ربحية السهم ليحقق ارتفاعاً في نهاية عام 2023 بنسبة 12.4% نتيجة لرؤية وُضِعت ودُرست ونُفّذت بعناية.
حيث بلغَ صافي أرباح البنك 19.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بصافي أرباح عام 2022 التي بلغت 19.3 مليون دينار كويتي، وبربحية سهمٍ بلغت 8.05 فلس عام 2023 مقارنة بـ 7.16 فلس في عام 2022.
إن هذه النتائج التي حققها بنك وربة، رغم المنافسة الشديدة في القطاع المصرفيّ، إنما تعود بعد فضل الله وكرمه، إلى الثقة التي أولاها المساهمون الأفاضل والعملاء الكرام لبنك وربة وما تبعه من اجتهاد وإخلاص قدّمه جميع العاملين في البنك، بحرص دؤوب على تقديم أعلى مستويات الخدمة وأميزها للعملاء، بإبداع فذّ، وابتكار لافت، حرص البنك على تطبيقه وتحفيزه وتطويره منذ انطلاق استراتيجيته الخمسية عام 2022.

إن الجهود المتكاملة التي حرص البنك على تقديمها، خلصت إلى تحقيق نموٍّ ملموس في معظم مؤشراته المالية الأساسية، مع المحافظة على المعدّل المتميّز المتعلّق بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين، وترشيد المصروفات، وتعظيم الربحية. ولنتمكّن عبر خططنا الوقائية من تحسين مؤشرات جودة الأصول، ومعدّلات تغطية الديون المتعثرة من المخصصات

وبهذا ارتفع إجمالي الأصول إلى 4.8 مليار دينار كويتي، بنسبة نموٍّ بلغت 15%، كما شهدنا ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات التشغيلية حيث وصلت إلى 245 مليون دينار كويتي، بنسبة نموٍّ بلغت 53%، وقد ارتفعت ودائع العملاء خلال عام 2023 إلى 2.9 مليار دينار كويتي بزيادة بلغت 233 مليون دينار كويتي عن العام 2022، بتسجيل زيادة بنسبة 9%.

وتتوالى المؤشرات المالية في تسجيل أرقامها المرتفعة، فإجمالي قيمة حقوق الملكية في البنك ارتفع أيضاً، ليصل إلى 391 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2022، الذي سجّل ارتفاعاً حينها بلغ 17 مليون دينار كويتي. ولم تقف جهودنا عند ذلك؛ بل واصلنا العمل على دعم المشروعات الطموحة التي تحقق رؤى العملاء ، مما أسهم بشكل مباشر في ارتفاع قيمة محفظة التمويل إلى 3.5 مليار دينار كويتي، بنسبة نموٍّ بلغت 10% انسجاماً مع الزيادة المستمرة لقاعدة عملاء البنك.

أما بما يتعلّق بالحصص السوقية، فقد شهدت الحصّة السوقية من التمويل المحليّ بصفة عامّة ارتفاعاً بنسبة 0.7% حالياً ناتجة عن زيادة حصة بنك وربة من تمويل الشركات بنسبة 1.02%.

ولم تقف إنجازات بنك وربة عند هذا الحدّ؛ بل نجح أيضاً في ترسيخ القاعدة الرأسمالية، بارتفاع لمعدّل كفاية رأس المال من نسبةٍ بلغت 16.94% في نهاية عام 2022، إلى ما نسبته 16.98% في نهاية عام 2023.

وانطلاقاً من هذا الأداء المالي المتميز للسنة المالية المنتهية عام 2023، فقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بواقع 6% من القيمة الاسمية للسهم أي(6 أسهم عن كل مائة سهم)

ثروتنا البشرية

ليسوا موظفين وحسب؛ بل هم ثروة حقيقية، ترفع بنكَ وربة على أُسس راسخة من المعرفة والخبرة والكفاءة، يواكبون كلّ تطوّر معرفيّ وإبداعيّ واثقين أن بنك وربة أولاهم الاهتمام الأعلى، فتطورهم يعني تطوره وكفاءتهم تعني كفاءته، وتميّزهم يعني تميّزه.

وهذه الرؤية تحتاجُ قيادة تجمع بين إقدام الشباب الطموح والخبرة التي تحفظ توازن السفينة، دون أن تكون عائقاً للتقدم؛ بل منفتحة على كل جديد، ومواكبةً لكل تقدّم.

لذا أعطى بنك وربة الشباب دوراً قيادياً، بثقة كاملة وذلك لما يحمله موظفوه من إمكانات تؤهّلهم لهذه القيادة، مع دعم لا متناهٍ من تدريب عمليّ وأكاديمي، وليكون البنك بيئة جاذبة لكل شاب صاحبَ فكر وإبداع. مشرعاً أبوابه للشباب الكويتي الذي يتطلع للإبداع بأوسع مما يفعل أقرانه.

وقد سعى بنك وربة بخطى حثيثه نحو تنفيذ خطة التكويت التي وضعها مجلس الإدارة ضمن خطته الاستراتيجية، بمعدّل متّزن بين التوظيف وتنمية وتطوير المواهب الوطنية لنأخذ دورنا وواجبنا في المساهمة الفاعلة الحقيقية في الاقتصاد الوطني.

فبنك وربة ما يزال من أكثر الجهات التي تفتح أبوابها الوظيفية للمواطنين الكويتيين، وتستقطب المواهب الوطنية وتُطوّرُها، إذ تراوحت نسبة استقطاب الكويتيين من التعيينات الجديدة للسنوات الأخيرة والتي بلغت نسبتها 83.5%، كان معظمهم من حديثي التخرج.

ولم نغفل في "وربة" عن تنفيذ خطة التعاقب الوظيفي، دافعين باتجاه استلام الكويتيين وظائف الإدارة الوسطى والإدارة التنفيذية، داعمين بذلك تحقيق أهداف التوطين للعمالة في البنك.

لقد أسهم هذا في جعل "وربة" البيئة الأكثر جذباً للشباب الباحث بشغف عن مكان تنافسيّ للعمل في القطاع الخاص بصفة عامة، والقطاع المصرفيّ بشكل خاص، موفّرين مساحةً واسعة خصبة من الإبداع والابتكار.

الشراكات الاستراتيجية

يحرص بنك وربة كعادته على الاهتمام بالأنشطة الرياضية والشبابية وتنميتها لطلبة المدارس والجامعات . حيث وقّع البنك شراكةً استراتيجية مع الاتحاد الكويتي الرياضي المدرسي والتعليم العالي، لرعاية دوري المدارس لعام 2024/2023م، تشجيعاً لممارسة الرياضة كأسلوب حياة صحيّ، وغرساً في نفوس أبنائنا الطلبة قيمة التنافس النبيل، ورعايةً للموهبة الرياضية التي تتشكّل في هذه الفئة العمرية الخصبة الغنية بالمواهب. إذ تهدف هذه الشراكة إلى تعزيز الرياضة المدرسية والتعليم العالي وبناء جيل رياضي قوي ومتمكن يمكنه تمثيل بلدنا بفخر على المستوى المحلي والإقليمي والعربي والدولي. وذلك ضمن مساعينا للمساهمة في بناء مستقبل مستدام لشباب دولة الكويت.

الاستثمار التكنولوجي

يحرص "وربة" منذ نشأته في الاستثمار التكنولوجي والرقمي لقناعته الراسخه بأنه المستقبل الذي تؤول له الأعمال عامة، لذا أطلق بنك وربة فعاليةً على عالم الواقع المعزز "عالم وربة" كجزء من خطته الجريئة نحو التحوّل الرقمي والابتكار، حيث كان بنك وربة سبّاقاً في إطلاق هذه المبادرة الفريدة في التنشيط التسويقي، لتكون الأولى من نوعها في دولة الكويت، تُقدّمُ بلمسة محليّة، لتثقيف المجتمع مالياً ومصرفياً، لعملاء البنك وغير هم، بصورة مواد تعليمية واستعراض حقائق عامة بصيغة أسئلة وإجابات مبسطة. مؤمنين بحقّ المجتمع علينا، مقدّمين له كلّ ما نستطيع اعترافاً بمسؤوليتنا المجتمعية تجاهه.

خدمات مميزة للأفراد

وقد انفرد بنك وربة بتقديم خدمات ومنتجات مصرفية عديدة، تشكّلُ جزءَ من هويته التي بناها بين عملائه ومستثمريه، ليثبت عاماً بعد عام أنّه واحدٌ من أكثر المؤسسات المصرفية الكويتية تميزاً في خدمة العملاء. ولا يقف عند حدّ؛ بل يسعى دوماً لتقديم خدمات مبتكرة، ومنتجات فريدة في السوق المصرفي، بعد دراسة شرائح جديدة من العملاء، وتقسيمهم إلى فئات تجمع بينهم اهتمامات وهوايات مشتركة. وقد أطلق بنك وربة أول بطاقة مسبقة الدفع للرياضات الإلكترونية في الكويت، والتي صُمّمت لشريحة جديدة من العملاء، تجمعهم هواية واحدة، واهتمام خاص.
إن عجلة التقدم والتطور السريعة التي يشهدها عصرنا الحالي، تُلزم علينا أن نكون متقدّمين دائماً، سبّاقين منفردين، ونضعُ هويتنا وبصمتنا الخاصة في كلّ ما نقدّمه.

مبادرات نوعية

"وربة" شريكاً حياتيّاً لعملائه، وشريكاً مجتمعياً للمجتمع كلّه، مسؤوليته لا تقتصر على حدود عملائه؛ بل تتعدى ذلك لتشمل كلّ أفراد المجتمع، لذا يأخذ على عاتقه دائماً تبنّي المبادرات النوعية المجتمعية تلك التي تجعل المجتمع أفضل، وتيسّر حياة الناس.

ومن المبادرات النوعية التي تبنّاها بنك وربة، وعَقَد شراكة استراتيجية معها:

- تطبيق "صاد" للتعليم الإلكتروني، حيث عمل بنك وربة بالتعاون مع تطبيق "صاد" على إطلاق المسابقة الإلكترونية الأولى من نوعها في الكويت للقرآن الكريم، تحت عنوان "قرّاء وربة"، التي سعى من خلالها فريق بنك وربة المختص بتطوير أحدث الأساليب والتقنيات في مجال التعليم الإلكتروني، لتقديم مسابقة قرآنية رمضانية، وفّرت بيئة تنافسية تقنية عالية، بلمسة عصرية، وبإشراف نخبة من المحفّظين المُجازين والمشرفين التربويين المختصين.
- مبادرة في جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا لجمع أغطية العبوات البلاستيكية، من منطلق توعية المجتمع بالاستدامة وبالخطر التراكمي لهذه المواد على البيئة وبأهمية إعادة التدوير، حيث رعى بنك وربة هذه المبادرة التي قام بها نادي العلاقات العامة الخاص بطلبة الجامعة بجمع أكثر من 90 ألف غطاء بلاستيكي، وشكلوا اسم "الكويت" بها، لتدخل موسوعة غينيس للأرقام القياسية.
- حملة "لنكن على دراية" التي يشارك بها بنك وربة بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بنشاطات شهرية، لزيادة درجة الوعي في المجتمع من أساليب الاحتيال الإلكتروني، وتثقيف وحماية الجميع وتنبيههم حول مستجدات عمليات الاحتيال الإلكتروني، وقاية لهم وحفظاً لأموالهم.

شكر وتقدير

ختاماً، نتقدّم إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمدالجابر الصباح - حفظه الله ورعاه – بوافر التهنئة لتسلّمه مسند الإمارة ومقاليد الحكم، سائلين الله تعالى له موفور الصحة والعافية والسداد والحكمة في الرأي، وأن يسدد الله عز وجل خطاه لمواصلة المسيرة البناءه وتحقيق مزيد من التقدّم والازدهار في ظلّ قيادة سموّه.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل لمعالي محافظ بنك الكويت المركزي السيد باسل أحمد الهارون، وكافة مسؤولي البنك الذين قدّموا كل ما يلزم من وقت وجهد وقرارات سديدة لدعم وتطوير النظام المصرفي الكويتي. والشكر موصول كذلك إلى كافة الجهات الرقابية والشركاء على جهودهم المتواصلة المتفانية.

كما نتقدم بأجزل الثناء والتقدير إلى مساهمي بنك وربة الأعزاء، وعملائه الكرام، أنتم الداعم الأول، والسند الوفي، والجدار الذي استندنا عليه لنواجه كل التحديات التي تعصف بنا، ثقتكم كانت حافزاً لنا فكل الشكر والامتنان لكم.

وإلى أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بنك وربة، نتقدم لكم بالشكر الجزيل على تقديم الآراء والتوصيات بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية الغراء فلقد بذلتم جهدا كبيرا طوال العام ، أثبت النجاح الكبير والمتواصل لبنك وربة خلال عام 2023 . وإلى الإدارة التنفيذية، والموظفين الكرام، لقد تفانيتم واجتهدتم خلال العام والأعوام السابقة، فلننا اليوم معاً ثمرة هذا النجاح فلكم منا وافر الشكر والتقدير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

حمد مساعد الساير
رئيس مجلس الإدارة

16

أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ حمد مساعد الساير
رئيس مجلس الإدارة

السيد/ بدر خالد الشلفان
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيدة/ بسمة حامد الصانع
عضو مجلس الإدارة

السيد/ خلدون شاكر الطبطبائي
عضو مجلس الإدارة

السيد/ مبارك ناصر الساير
عضو مجلس الإدارة

السيد/ محمد أحمد الرويح
عضو مجلس الإدارة

السيد/ محمد حامد الشلفان
عضو مجلس الإدارة

السيد/ محمد رياض المطوع
عضو مجلس الإدارة

السيد/ محمد عبدالرضا سليم
عضو مجلس الإدارة

السيد / محمد عبدالعزيز البحر
عضو مجلس الإدارة

السيدة/ مي مهلهل المضف
عضو مجلس الإدارة

18

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور / عصام خلف العنزي
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور/ عصام خلف العنزي هو أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت. حصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي من جامعة الأردن، ودرجة الماجستير في الشريعة الإسلامية من جامعة الكويت. وهو عضو في العديد من مجالس الشريعة البارزة كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وبنك البحرين الإسلامي ودار الاستثمار سابقاً، وبنك بوبيان والبنك الأهلي المتحد، ورئيس هيئة الرقابة الشرعية في بنك وربة.
ويعتبر الدكتور العنزي أحد المتحدثين الدائمين في المؤتمرات والندوات التي تركز على كل من المالية والفقه الإسلامي. وقد قام أيضًا بنشر العديد من الأبحاث التي تتناول القضايا المتعلقة بالأعمال المصرفية والمالية الإسلامية.

فضيلة الدكتور / محمد عود الفزيع
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور/ محمد عود الفزيع، يحمل درجة الدكتوراه في الفقه المقارن من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، ويعمل في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، كما أنه عضو في العديد من مجالس الشريعة البارزة كهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بيت الزكاة وعضو في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ببنك بوبيان، وعضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك وربة، وعضو اللجنة الاقتصادية في هيئة الفتوى الشرعية في وزارة الأوقاف، وله العديد من الدراسات والأبحاث المتخصصة في الرقابة الشرعية على أنشطة المؤسسات المالية الإسلامية.

فضيلة الدكتور / علي إبراهيم الراشد
عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور/ علي إبراهيم الراشد يحمل درجة الدكتوراه في الشريعة (جامعة القاهرة – جمهورية مصر العربية، وعضو هيئة التدريس في كلية الشريعة –جامعة الكويت، وعضو هيئة الفتوى في العديد من المؤسسات المالية الاستثمارية داخل الكويت وخارجها، وعضو هيئة الفتوى الشرعية (الأمانة العامة للأوقاف) سابقاً، وعضو هيئة شرعية في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في بنك بوبيان، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك الأهلي المتحد، وعضو هيئة الرقابة الشرعية في بنك وربة، وله العديد من الأبحاث في مجال المالية الإسلامية.

20

التقرير الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية

التقرير الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية بنك وربة للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه
إلى مساهمي بنك وربة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وفقا لقرار الجمعية العمومية القاضي بتعيين هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة وتكليفنا بذلك، نقدم لكم التقرير التالي:

إننا في هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة قد راقبنا وراجعنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات التي طرحها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2023/12/31، ولقد قمنا بالمراقبة والمراجعة الواجبة لإبداء الرأي عما إذا كان البنك قد التزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والمبادئ والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.

ولقد قمنا بالمراقبة بالكيفية المناسبة والمراجعة التي اشتملت على فحص العقود والإجراءات المتبعة في البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات، كما حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات الضرورية لإصدار رأي في مدى تماشي أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

علماً بأن مسئولية التنفيذ لهذه الأحكام والمبادئ والفتاوى والتخلص من أية إيرادات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية تقع على إدارة البنك، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناءً على ما عُرض علينا، واطلعنا عليه، وكما قمنا بالتأكد من تجنيب البنك للإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا أن العقود والوثائق والعمليات التي أبرمها البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والتي اطلعنا عليها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ونحيطكم علماً بأن البنك لا يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين، ويقتصر عمل الهيئة الشرعية على حساب نسبة الزكاة الواجبة على سهم البنك.

وقد عقدت الهيئة خلال السنة المالية المنتهية في 2023/12/31 عدد (17) اجتماعاً بحضور جميع أعضائها.

هذا ونسأل الله العلي القدير أن يوفق القائمين على البنك لخدمة ديننا الحنيف ووطننا العزيز وأن يُحقق للجميع الرشاد والسداد، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الشيخ أ. د. / عصام خلف العنزي **رئيس هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية**	**الشيخ د. / محمد عود الفزيع** **عضو هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية**	**الشيخ أ. د. / على إبراهيم الراشد** **عضو هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية**

إنا لله وإنا إليه راجعون

السيد / ضرار عبدالله الدخيل

رئيس مجموعة إدارة المخاطر

2023-1977

بينما نجتمع لنلملم آخر قطاف عام 2023، ونحتفل بعام مليء بالإنجازات والأهداف المحققة، بعالم تجتاحه المتغيرات السريعة ويحتاج لصلابة روح الفريق ومناعة عالية، فجعنا بقلوب مؤمنه بقضاء الله وقدره بوفاة أخينا العزيز وزميلنا صاحب القلب الطيب والروح المعطاءة، ضرار عبدالله دخيل الدخيل، رئيس مجموعة إدارة المخاطر، الذي انتقل إلى جوار ربه يوم الأربعاء الموافق 13 ديسمبر 2023، في مقر البنك، عن عمر يناهز 46 عاماً.

كانت مسيرة المغفور له بإذن الله ضرار، المهنية مثمرة وتعكس التزاما مهنياً وقيماً عاليه، ترك فيها بصمة لا تُمحى وذكرى لا تنسى على كل من كان له طيب العمل معه أو التعامل معه.

واليوم، نحمل وزن فقدانه في أعماقنا، ثقيلاً على أنفسنا، مستذكرين محاسنه، سائلين الله عز وجل أن يغفر لضرار الدخيل ويجعل مثواه الجنة، وأن يبدله داراً خيراً من داره وأن يملأ قبره بالرضى والنور والفسحة والسرور ، ونتقدم بخالص التعازي والمواساة لأسرته الكريمة، راجين من المولى عز وجل بأن يلهمهم صبراً وأن يجزل لهم بالصبر أجرا.

سيظل اسمه وانجازاته مثال نحمله في خارطتنا لطريق طويل من البناء الاستراتيجي، وبوصلة تحمل قيمنا الراسخة، وأساس لمسيرتنا الماضية قدما.

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، والحمد لله رب العالمين.

أسرة بنك وربة

24

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد / شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

السيد / أنور بدر الغيث
نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة

السيد/ أحمد فيصل القطامي
رئيس المجموعة المصرفية للأفراد

السيد / ثويني خالد الثويني
رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار

السيد/ حسام سليمان مصطفى
رئيس مجموعة التدقيق الداخلي

السيد/ حمد فوزان الفوزان
رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي

السيد/ خورشيد كافاس سانجانا
رئيس مجموعة إدارة المخاطر بالتكليف

السيد/ عبدالله محمود اللنقاوي
رئيس مجموعة الخزانة

السيد/ فيصل عبدالرزاق النصار
رئيس المجموعة المصرفية للشركات

السيدة/ ليالي مصطفى الفهد
رئيس مجموعة العمليات

السيد/ محمد صبري عيسى
رئيس مجموعة الرقابة المالية

السيدة/ معالي عبدالله الرشيد
رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة

السيد/ وائل السعيد شوارب
رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات

السيد/ وائل أحمد عوض
رئيس المجموعة الرقمية بالتكليف

WARBA BANK
LEAGUE

بنك وربة الشريك الاستراتيجي الرسمي "لدوري بنك وربة"

حفل توقيع الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الكويتي الرياضي المدرسي و التعليم العالي

2023/10/23

نخبة بنك وربة

الربع الأول لعام 2023

المنجزين

رائدي العمل الجماعي

الطموحين

الأكثر ابتكارا في التكنولوجيا المصرفية – الواقع المعزز الكويت – 2023

جائزة من
"INTERNATIONAL FINANCE MAGAZINE"

30

تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة

32 المقدمة و مجموعة إدارة المخاطر

33 المجموعـة المصرفيـة للأفراد

36 مجموعة تكنولوجيا المعلومات

38 المجموعة الرقمية

40 التطلعات المستقبلية لعام 2024

43 المسؤوليةالاجتماعية

32 مجموعة التدقيق الداخلي و المجموعةالمصرفية للشركات

34 المجموعة المصرفية للاستثمار

37 مجموعة الخزانة

39 مجموعة العمليات

42 القدرة المؤسسية

44 أبرز المؤشرات المالية

المقدمة

يرى بنك وربة أن الإدارة السليمة للمخاطر هي من الأساسيات لمؤسسة مالية راسخه ومستقرة. حيث يتبنى البنك نهجاً شاملاً ومتكاملاً لإدارة المخاطر من خلال التقييم الاستباقي للمخاطر من أجل ضمان استخدام استراتيجيات التخفيف الفعالة إلى أقصى حد ممكن وبالتالي تمكين البنك من حماية مصالح أصحاب المصلحة مع تعظيم قدرته على تحقيق أهدافه ضمن إطار تقبل المخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة. حيث يهدف إطار إدارة المخاطر إلى زيادة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك ككل.

مجموعة إدارة المخاطر

الغرض الأساسي من إدارة المخاطر في بنك وربة هو ضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل والمرونة التشغيلية للبنك في القطاع المالي والتي تتطور باستمرار من حيث التعقيد والتطور من خلال الاستمرار في تعزيز ثقافة المخاطر السليمة والحكيمة عبر جميع خطوط الأعمال مع تعزيز الإطار الحالي. حيث تضمن مجموعة إدارة المخاطر أيضًا أن المستوى العام للمخاطر يتماشى مع الإستراتيجية المعتمدة من مجلس الإدارة وأن جميع المخاطر المتعلقة بالأعمال يتم احتوائها ضمن مستويات التحمل وبيان قابلية تحمل المخاطر للبنك.

حيث وضع البنك إطاراً شاملاً لإدارة المخاطر لإدارة جميع المخاطر الجوهرية المحددة بموجب التوجيهات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن اعتماد معايير كفاية رأس المال (بازل 3) بما في ذلك الائتمان والسوق والتشغيل و مخاطر أمن المعلومات لتحقيق ذلك . وتعمل وظيفة إدارة المخاطر ضمن الإطار التنظيمي الذي وضعه بنك الكويت المركزي حيث يتم دمج سياسات وعمليات المخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر في عملية اتخاذ القرارات التجارية.

مجموعة إدارة المخاطر هي مجموعة تابعة للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ويرأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر وتعمل بشكل مستقل عن جميع خطوط الأعمال لتوفير الإشراف على إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة والرقابة الداخلية. يُنظر إلى مجموعة إدارة المخاطر على أنها شريك استراتيجي في تحقيق التوازن المناسب بين المخاطر وأهداف النمو.

أما بالنسبة لمجلس الإدارة فهو المسؤول عن الإشراف العام على مخاطر البنك من خلال لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ويشمل ذلك مراجعة واعتماد سياسات إدارة المخاطر وبيانات قبول المخاطر وحدود التعرض للمخاطر مع ضمان توفر البنية التحتية والموارد اللازمة.

وتتبع مجموعة إدارة المخاطر نهجاً استباقياً في إدارة المخاطر من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والمهارات المتخصصة مما يمكنها من تحليل بيئة الاقتصاد الكلي والكشف المبكر عن المخاطر الناشئة وإجراء اختبارات الضغط للمخاطر ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. وتسعى مجموعة إدارة المخاطر إلى تعزيز إطار عمل حوكمة المخاطر ودعم السياسات الشاملة التي تحدد الأدوار والمسؤوليات لكافة الأطراف ذات الصلة، فضلاً عن نشر ثقافة إدارة المخاطر وتقديم التوجيه لأعمال البنك وتحقيق التوازن بين هذه الأعمال مع تقديم المشورة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة واللجان التابعة له حول مركز البنك وأدائه ضمن معايير المخاطر المعتمدة و/أو التوصية لهم بإعادة ضبط حدود المخاطر المقبولة لدى البنك نظراً للمخاطر المتغيرة التي ينطوي عليها الاقتصاد الكلي و/أو مخاطر الأعمال والمخاطر الجيوسياسية.

مجموعة التدقيق الداخلي

مجموعة التدقيق الداخلي هي نشاط استشاري مستقل في البنك وهي جزء من خط الدفاع الثالث (كما تم تعريفها وفق المعايير الدولية للمدققين الداخليين (IIA)، وبنك الكويت المركزي وتعمل وفقاً للسياسات الموضوعة من قبل لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة. تم تحديد أدوار ومسؤوليات وصلاحيات مجموعة التدقيق الداخلي في الميثاق الداخلي الخاص بها الذي تم اعتماده من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
تهدف مجموعة التدقيق الداخلي إلى مساعدة لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة في أداء واجباتها بفعالية، وأن تكون عالية الأداء حيث تقوم بتلبية التوقعات وتلتزم بمعايير معهد المدققين الداخليين. مع الحفاظ على الاستقلالية، والعمل كشريك تجاري ومستشار موثوق به، معترف به كقوة دائمة لثقافة الحوكمة الفعالة، الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، المساءلة، التنفيذ والابتكار للمساعدة في تحقيق أهداف البنك وتحسينها.

تتبنى مجموعة التدقيق الداخلي منهج تدقيق قائم على المخاطر، ويتم بناءً على منهجية تقييم المخاطر المعتمدة التي تغطي مختلف أقسام البنك وعملياته وأنظمته ومنتجاته. تحتفظ مجموعة التدقيق الداخلي بخطة تدقيق مدتها 3 سنوات وتضع مؤشرات أداء رئيسية سنوية تتماشى مع خطتها الاستراتيجية. تقوم لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة بالإشراف الوظيفي والفني على مجموعة التدقيق الداخلي وتقييم أدائها.

تقوم مجموعة التدقيق الداخلي بإصدار تقاريرها وملخص نتائج التدقيق إلى الجهات المعنية في البنك. تزود مجموعة التدقيق الداخلي إدارة البنك ولجنة التدقيق الداخلي برأيها حول مدى كفاية الضوابط الرقابية المعتمدة للتخفيف من المخاطر.

تلتزم مجموعة التدقيق الداخلي بمعايير وإرشادات معهد المدققين الداخليين (IIA) وجمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) بالإضافة إلى جمعية فاحصي الغش والاحتيال (جمعية المحققين المعتمدين للإحتيال) (ACFE) علاوة على المعايير المطلوبة من البنك المركزي الكويتي كما تتوافق ممارساتها مع أفضل الممارسات المهنية العالمية الخاصة بمجال التدقيق الداخلي.

المجموعة المصرفية للشركات

قامت المجموعة المصرفية للشركات بتحديث خدماتها المصرفية الإلكترونية وتطبيق وربة للهواتف النقالة، حيث أدخلت خدمات جديدة مثل إرسال روابط الدفع، وإمكانية متابعة حالة الطلبات، وطلب التقارير. كما أضافت المجموعة خدمة تقديم طلبات فتح الاعتمادات المستندية من خلال الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت.

وفي إطار توسعها، أصدرت المجموعة أربع بطاقات جديدة بميزات متعددة لشريحة عملاء المصرفية للأعمال (بيوند)، شملت بطاقة السحب الآلي، بطاقة مصاريف الجهات الحكومية، بطاقة الإيداع، وبطاقة مسبقة الدفع. ومواكبةً لذلك، تم تقديم خدمة إدارة بطاقات الشركات التي تسمح بإصدار بطاقات جديدة وإدارة البطاقات القائمة بما في ذلك شحن الرصيد، إعادة تعيين الرقم السري، وإلغاء أو استبدال البطاقات.

كذلك، عملت المجموعة على تقديم خدمة إخطار العملاء بتجديد المرابحات عبر الرسائل النصية. وقد حققت المجموعة نمواً ملحوظاً في محفظتها التمويلية بنسبة 16% حتى ديسمبر 2023، من خلال توسيع قاعدة العملاء وتنويع المنتجات التمويلية والخدمات المصرفية.

المجموعة المصرفية للأفراد

يسعى بنك وربة باستمرار إلى متابعة التطورات وتعزيز الحلول المبتكرة لعملائه، بهدف تحقيق التميز في الأداء وضمان تحقيق أعلى مستويات رضا العملاء. وفي هذا السياق، تستمر المجموعة المصرفية للأفراد في تقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي توقعات واحتياجات عملائها.

وتتبلورُ هذه الجهود عن خطة استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق وخلق قيمة فريدة لتعزيز مكانة البنك كشريك موثوق ومبتكر في عالم الخدمات المصرفية للأفراد.

في عام 2023، حققت المجموعة المصرفية للأفراد نتائج استثنائية، حيث شهدت محفظة الودائع نمواً ملحوظاً بنسبة تجاوزت 16%، وبالإضافة إلى ذلك، شهدت محفظة التمويل زيادة تجاوزت 6%، وتم الحفاظ على نسب منخفضة لعمليات التمويل غير المنتظمة مقارنة بالعام السابق مما يعكس تطوراً مستمراً في الأداء المالي للمجموعة.

جسّدت المجموعة توجهها الاستراتيجي وقامت بتوسيع حضورها في المناطق الحيوية، وفقاً للخطة الاستراتيجية المعتمدة، التي تهدف إلى زيادة تواجد فروع البنك في مواقع استراتيجية لخدمة العملاء بشكل أفضل. تم افتتاح 4 فروع جديدة في مناطق حيوية مثل العدان، وتم نقل فرع شرق إلى مجمع الوزارات، وتم افتتاح فرع مجمع ذا وير هاوس لخدمة عملاء معارض وكالات السيارات، بالإضافة إلى فرع SiDi المخصّص لخدمة العمالة وذوي الرواتب المنخفضة. يأتي هذا التوسع بهدف تقديم الخدمات المصرفية في مناطق متنوعة، مع التركيز البارز على تقديم تجربة مصرفية أسرع واستثنائية للعملاء. وبفضل هذا التوسع وصل عدد فروع البنك إلى 21 فرعاً. بالإضافة إلى ذلك، وضمن جهود تعزيز تواجد البنك وتوسيع قنوات خدمة العملاء، قام البنك بزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي إلى أكثر من 142 جهازاً موزعة في أماكن حيوية حيث يتواجد 30 جهازاً في الفروع و112 جهازاً في المواقع الخارجية.

تتمثل رؤية البنك في أن يكون من الرّواد في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد. نحن نسعى جاهدين لتحقيق هذه الرؤية من خلال تقديم حلول ومنتجات وخدمات وعروض جديدة تلبي احتياجات عملائنا. كما نسعى لتوفير تجربة استثنائية للعملاء، حيث نضع احتياجاتهم ومتطلباتهم في صميم أعمالنا.

في إطار السعي لتقديم حلول استثمارية مبتكرة، قامت المجموعة خلال العام بتقديم حلول جديدة لعملائها ذوي الملاءة المالية العالية. وقد تم التسويق بنجاح لنوعين من الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال تولي بنك وربة دور مدير إصدار رئيسي مشترك ومدير سجل اكتتاب مشترك لصكوك "كيبكو" بالدينار الكويتي بالإضافة الى منظم رئيسي ومدير إصدار رئيسي ومدير سجل اكتتاب لصكوك "دايو للهندسة والبناء" بالدولار الأمركي.وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المجموعة منتجات تمويلية متنوعة تتناسب مع احتياجات سوق العمل، بما في ذلك تمويل تأجير السيارات وتمويل قاعات المناسبات، بالإضافة إلى تمويل الاستشارات الهندسية والتصميم الداخلي بصفر أرباح. ومن بين الخدمات الرقمية الأحدث، تم إطلاق وتفعيل خدمة الدفع عبر Google Pay و Apple Pay، والبدء في استخدام تقنية الدفع اللا تلامسي، مما يسهل على العملاء إجراء معاملات الشراء بسهولة وأمان والحفاظ على الخصوصية، بالإضافة إلى توفير تجربة مصرفية سلسة وآمنة للعملاء.

في إطار العروض والحملات التسويقية، قدمت المجموعة المصرفية للأفراد تشكيلة متنوعة من العروض المغرية لعملاء البنك. تشمل هذه العروض حملة تحويل الراتب، حيث يحصل العملاء الجدد على هدية فورية تصل إلى 15,000 دينار كويتي. كما تم تنفيذ برنامج خاص للإسترداد النقدي لاستخدام البطاقات الائتمانية، مما يتيح للعملاء الحصول على نسبة استرداد تصل إلى 6%، بحد أقصى قدره 500 دينار كويتي شهرياً. كما تم إطلاق حملة جوائز حساب السنبلة التي تصل قيمة الجوائز فيها إلى أكثر من 1,500,000 دينار كويتي سنوياً. بالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم حملة الصيف بالتعاون مع الخطوط الجوية الكويتية، حيث يتم اختيار 30 فائزاً للحصول على أميال مجانية يمكن استخدامها للسفر حول العالم.

وفي إطار التزامنا بمبادرات البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، قمنا بتنفيذ برنامج شامل لإعادة التدوير في جميع فروعنا وإدارات البنك، حيث تم تخصيص حاويات إعادة التدوير في جميع فروعنا. يعكس هذا الإجراء التفاني الذي نوليه للإستدامة البيئية وإدارة النفايات بشكل مسؤول. بالإضافة إلى ذلك، تمتد التزاماتنا لتشمل تمكين المرأة، حيث قمنا بإطلاق برامج ومبادرات متنوعة، من ضمنها عقد ورش عمل خاصة بالمرأة خلال العام 2023.

تعكس هذه المبادرات رؤيتنا الشاملة للحوكمة البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات لبرنامج ESG، حيث تكون المسؤولية البيئية وتمكين المجتمع جزءاً أساسياً من قيمنا المتبعة.

المجموعة المصرفية للاستثمار

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للاستثمار إظهار أداء مرن وسلس خلال عام 2023، على الرغم من هيمنة التحديات الكبيرة على المشهد المالي العالمي، كالضغوط التضخمية المستمرة وعدم الاستقرار الجيوسياسي الذي أثر بشكل عميق على الأسواق المالية العالمية. مما تطلب القيام بعدة تغييرات تنظيمية لا سيما الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، إلى جانب التقدم التكنولوجي السريع. بالإضافة إلى ذلك، اختبر القطاع المالي تقلبات كبيرة في السوق، وتحولات في سلوك المستهلك نحو الحلول الرقمية والمستدامة، كما واجه السوق كذلك علامات على الركود الاقتصادي.

في مجال استثمارات العقارات، أدت هذه الديناميكيات إلى تقلبات في تقييم الأصول، حيث شهدت بعض الأسواق اختلافات تصحيحيّة في الأسعار بينما شهدت أسواق أخرى نمواً بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب.

وقد واجهت فئة أصول الأسهم الخاصة والبنية التحتية تحديات في التقييم، و تقلبات السوق، إلى جانب التغييرات التنظيمية وحذر المستثمرين، مما أثّر على تقييمات الأسهم الخاصة، واستدعى ذلك إعادة تقييم النماذج التقليدية.

أدى استمرار الحرب في أوكرانيا و اندلاع النزاع في غزة إلى إضافة عوامل سلبية على الاقتصاد الأوروبي والعالمي، ورغم ذلك، نجحت المجموعة المصرفية للاستثمار في اجتياز الاضطرابات المالية بحذر، والتركيز على الاستثمارات في خضم الاضطرابات الاقتصادية والمالية مظهرةً الصلابة والبصيرة الاستراتيجية.

القطاع المصرفي الدولي

يغطي القطاع المصرفي الدولي (IBD) سوق المديونيات بالإضافة إلى أعمال التمويل المهيكلة، وعمليات عبر–الحدود الخاصة بالبنك وذلك من خلال تطوير العلاقات مع المؤسسات المالية المحلية والدولية والحفاظ عليها، فضلاً عن ضمان الكفاءة العامة والتآزر والمواءمة في خطوط الأعمال تحت نظام القطاع المصرفي الدولي. وتشكل إدارة التمويل المهيكل والمشترك (SSF) وإدارة أسواق المديونيات (DCM) وإدارة المؤسسات المالية (FID) جزءاً من القطاع المصرفي الدولي.

بفضل من الله تعالى، نجح القطاع المصرفي الدولي في تنفيذ بعض المعاملات الجديرة بالملاحظة.
تشرف إدارة التمويل المهيكل والمشترك على جميع فرص تمويل الشركات والمشاريع عبر الحدود عبر قطاعات أعمال متعددة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، الطيران والنفط والغاز والبنية التحتية والطاقة والمرافق. وتتخصّص إدارة التمويل المهيكل والمشترك أيضاً في هيكلة وترتيب الحلول المشتركة لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة بالشركات في البنك.

في سوق التمويل المهيكل والمشترك، اقتنص بنك وربة الفرص لتعيينه مرتب رئيسي مفوض (MLA) ومدير اكتتاب في العديد من المعاملات البارزة والتي تشمل:

- العمل كـ MLA على تسهيل تمويل تجميعي بقيمة 400 مليون دولار أمريكي لشركة AWS لتنقية المياه، لتطوير وبناء وتشغيل محطة معالجة المياه في زلف في المملكة العربية السعودية، الممنوحة من قبل أرامكو السعودية؛
- العمل كمرتب رئيسي مفوض على تسهيل تمويل تجميعي بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي للشركة البحرينية ممتلكات القابضة بي.إس.سي؛
- العمل كـ مرتب رئيسي مفوض أولي MLA على تسهيل تمويل تجميعي بقيمة 2 مليار دولار أمريكي لشركة ميرفا لمعالجة وتزويد المياه البحرية، وذلك لتطوير وتنفيذ وتشغيل محطة نانو لفلترة مياه البحر في أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، الممنوحة من قبل أدنوك.
- والعمل كمرتب رئيسي مفوض على تسهيل تمويل مشروع مؤمن بقيمة 335 مليون دولار أمريكي لشركة الراس للطاقة الشمسية: تنفيذ محطة طاقة شمسية ضوئية بقدرة 700 ميجاوات في المملكة العربية السعودية.

بالإضافة إلى المعاملات المذكورة أعلاه، نجحت إدارة التمويل المهيكل والمشترك في المشاركة في مختلف فرص التمويل والاستثمار عبر الحدود من خلال العلاقات القائمة والجديدة.

حققت إدارة DCM نجاحاً ملحوظاً كمرتب للصكوك خلال عام 2023. وفي ظل المشهد المالي المتقلب، قادت إدارة DCM إصدارات مبتكرة للصكوك، ووسعت نطاقها إلى أسواق جديدة، وزاد حجم المعاملات بشكل كبير، معزّزةً بذلك خبرة بنك وربة في التمويل الإسلامي. وقد تمكنت إدارة DCM من تنفيذ خمسة (5) تعيينات ببراعة كمدير مشترك رئيسي ومدير اكتتاب، حيث أدى إلى سبع (7) إصدارات للصكوك بإجمالي قيمة تقريبية 19.4 مليار دولار أمريكي. وعليه، فإن قائمة إصدارات الصكوك هي ما يلي:

- 66 مليون دينار كويتي (214 مليون دولار أمريكي) صكوك كيبكو ذات قسائم ثابتة؛
- 37 مليون دينار كويتي (120 مليون دولار أمريكي) صكوك كيبكو ذات قسائم متغيرة (تمثل كلا إصدارات كيبكو مجتمعتين أول إصدار صكوك لشركة كويتية) ؛
- 600 مليون دولار أمريكي صكوك شركة مؤسسة أير ليز (أول إصدار صكوك لشركة أمريكية) ؛
- 600 مليون دولار أمريكي صكوك دار الأركان؛
- 200 مليون دولار أمريكي صكوك داماك الخاصة؛
- 100 مليون دولار أمريكي صكوك دايو إي آند سي الخاصة (أول إصدار صكوك لشركة كورية جنوبية) ؛
- 100 مليون دولار أمريكي إضافية من صكوك دايو إي آند سي الخاصة

إن إدارة المؤسسات المالية هي إدارة متخصصة داخل منظومة القطاع المصرفي الدولي لدعم الوعي بالعلامة التجارية المؤسسية للبنك ومكانته في مجال الصناعة المصرفية المحلية والدولية.

في عام 2023 ركزت إدارة المؤسسات المالية على زيادة خطوط الأعمال من خلال شبكتها المصرفية المطوّرة والتي أقامت من خلالها علاقات تجارية جديدة. وعلى مدار العام، قامت إدارة المؤسسات المالية بتوسيع شبكتها المصرفية على أساس متبادل في المناطق والبلدان المستهدفة من خلال إنشاء 15 علاقة جدّيدة. وزادت إدارة المؤسسات المالية من حجم الأعمال على كل من خطوط الأعمال النقدية وغير النقدية من شبكة البنوك في مختلف البلدان. وعلاوة على ذلك، دعمت نمو خطوط الأعمال المختلفة للبنك ومنتجات التمويل التجاري الجديدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

قسم الاستثمار الرئيسي

يدير قسم الاستثمار الرئيسي الاستثمارات الاستراتيجية للبنك واستثمارات الملكية عبر فئات أصول متعددة. ويتبع القسم نهجاً منضبطاً في إدارة محفظة الاستثمار المملوكة للبنك. وتم تطوير ميزانية المخاطر للمحفظة بشكل دوري بناءً على الأهداف، الأفق الزمني وتحمل التقلبات. علاوة على ذلك، يتبع القطاع المصرفي الدولي إطاراً لتخصيص الأصول الاستراتيجية، والذي يساعد في زيادة وتحسين العائد المُعدّل للمخاطر من خلال تنويع فئة الأصول. وهذا يسمح بإدارة مخاطر المحفظة بشكل أفضل بهدف زيادة وتحسين عائد البنك على الأصول

ويعمل القسم من خلال إدارتين: إدارة الاستثمار العقاري وإدارة الاستثمار المباشر.

إدارة الاستثمار العقاري

في ظل الضغوط التضخمية وأسعار الفائدة المرتفعة التي استمرت خلال عام 2023، والتي تسببت في اختلال أسواق رأس المال الدين، وبالتالي أثرت على قيمة العقارات وقلصت حجم المعاملات، ركز قسم الاستثمار العقاري بشكل أساسي على الحفاظ على قيمة محفظته العقارية القائمة وتنفيذ مبادرات محددة صُممت لإنتاج كفاءات تشغيلية.

ولهذا الغرض، نجح قسم الاستثمار العقاري في التفاوض على تعديلات القروض في محفظته خلال عام 2023، مما أسفر عن شروط تمويل أفضل وتحسين الهياكل الرأسمالية. علاوة على ذلك، أنشأ قسم الاستثمار العقاري هيكلًا قانونياً رئيسياً للقيام بجميع الاستثمارات المستقبلية، مما أدى إلى توفير كبير في التكاليف المحتملة.

على الرغم من النشاط التجاري الضعيف في سوق العقارات العالمية بشكل عام، تقدم قسم الاستثمار العقاري في نشاطه الاستثماري في عام 2023 من خلال الالتزام بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي لشراكة جديدة تم إنشاؤها للاستثمار في أصول التخزين الذاتي في الولايات المتحدة الأمريكية.
بالإضافة إلى ذلك، حقق قسم الاستثمار العقاري تسليماً ناجحاً وفي وقت قياسي لمشروع تطوير Built-to-Rent (BTR) في المملكة المتحدة وتمكن من تحقيق زيادة كبيرة في القيمة عند الانتهاء. وأخيراً، نجح قسم الاستثمار العقاري في إعادة رسملة أربعة من استثماراته المتعددة العائلات من خلال هيكلة صندوق متعدد العائلات ذو قيمة مضافة في الولايات المتحدة الأمريكية للتوزيع على عملاء بنك وربة بالتنسيق الوثيق مع إدارة المحافظ والصناديق وإدارة والخدمات الائتمانية.

وقد أنهى قسم الاستثمار العقاري العام متوافقاً مع أهداف تخصيص الأصول الاستراتيجية التي حددها البنك.

إدارة الخدمات الاستئمانية

تتبع إدارة الاستثمار المباشر إطار عمل تخصيص الأصول الاسراتيجي الذي وضعته المجموعة من أجل إجراء وإدارة الاستثمارات عبر فئات أصول متعددة.

و في عام 2023 واصل النشاط الاستثماري للإدارة تقدمه بوتيرة قوية حيث تم التعهد بحوالي 100 مليون دولار أمريكي من الالتزامات الجديدة والمخطط لها لصناديق الأسهم الخاصة والبنية التحتية. واعتباراً من 31 ديسمبر 2023، تشرف الإدارة على الالتزامات الإجمالية البالغة 610 مليون دولار أمريكي عبر استراتيجيات مختلفة.

منذ عام 2019 ، نجح الفريق في الشراكة مع 30 من نخبة المدراء العاملين في هذا المجال، واستثمروا عبر 37 استراتيجية متميزة. ونتيجة لذلك، فإن المحفظة اليوم متنوعة بشكل جيد عبر مختلف المناطق الجغرافية والقطاعات.

تركز محفظة البنية التحتية على الاستراتيجيات العالمية الأساسية عبر مختلف القطاعات، وبشكل أساسي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع التركيز على تحقيق عوائد مستدامة. وتتنوع محفظة الأسهم الخاصة عبر استراتيجيات متعددة بما في ذلك الإقتناءات الأولية والثانوية والاستثمارات المشتركة وصناديق الأموال وأسهم النمو ورأس المال الاستثماري. وتتنوع محفظة الأسهم المدرجة عالمياً مع توازن القيمة ومخاطر النمو، وتستثمر بشكل أساسي في الأسواق المتقدمة.

إدارة المحافظ والصناديق والخدمات الائتمانية

حالياً، تشمل منتجاتنا صناديق نشطة في مجال العقارات والتأجير وأسواق المال. أدى الإطلاق الناجح في عام 2023 لأول صناديق أسواق المال الكويتية المقيمة والتابعة لقسم إدارة المحافظ والصناديق والخدمات الائتمانية (PFMD) والمقومة بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي إلى عكس رغبة القسم في التوسع في عرض المنتجات.

يعكس بدء جمع الأموال للصندوق العقاري الثاني للقسم في الربع الرابع من عام 2023 موقفاً استباقياً في الاستفادة من فرص الاستثمار. كما تظهر الإنجازات الأخيرة للقسم في تقديم منتجات جديدة نهجاً استراتيجياً وشاملًا لتنويع المنتجات المعروضة.

يتطلع القسم إلى إطلاق منتجات إضافية في مجال الديون الخاصة والعامة استجابةً للطلب المتزايد على الصناديق المولدة للدخل والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، متوافقاً مع اتجاهات السوق. وإظهار القدرة على التكيف. يعكس التركيز على الدخل المستدام المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب القدرة على مواجهة التقلبات أو العناوين قصيرة المدى، وعياً عميقاً بديناميكيات السوق. كما يظهر اختبار الضغط الصارم للنماذج ضد المخاطر الرئيسية، مثل التراجعات الاقتصادية وتقلبات أسعار الفائدة والتضخم، استراتيجية إدارة مخاطر استباقية.

أظهر إجمالي الأصول تحت الإدارة (AUM) نمواً ملوحظاً بنسبة 56% مقارنة بديسمبر 2022، ليصل إلى 50 مليون دينار كويتي تقريباً.

إدارة الخدمات الاستثمارية

نجحت إدارة الخدمات الاستثمارية تمكن في جمع مبلغ إجمالي قدره 30 مليون دينار كويتي من خلال المحافظ بإدارة العميل، مما سمح لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة بالاستثمار في الصكوك. بالإضافة إلى إطلاق مكتب تداول المحافظ بإدارة العميل.

على الرغم من الوضع الاقتصادي الصعب، التضخم في العالم، والقضايا الجيوسياسية في المنطقة، فقد تم جمع 313 مليون دينار كويتي من المحافظ الاستثمارية بإدارة العميل، وما يقارب 147 مليون دينار كويتي من الأصول المدارة AUM في السنة المالية 2023 بنمو قدره 113% مقارنة بعام 2022.

كما قامت الإدارة أيضاً بتحضير مجموعة متكاملة من المنتجات الجديدة لعام 2024 بما في ذلك نظام التداول الالكتروني لبنك وربة والذي سيعمل على تزويد عملاء البنك بالقدرة على التداول في مجموعة من المنتجات والخدمات بما في ذلك الأسهم وصناديق الاستثمار المتداولة والصكوك في الأسواق العالمية والإقليمية الرئيسية.

مجموعة تكنولوجيا المعلومات

تلتزم مجموعة تكنولوجيا المعلومات بتعزيز تجربة العملاء التي تنعكس في تبني الابتكار وتعزيز الأمن السيبراني والمساهمة في التميز التشغيلي والعمل "كمحرك للقدرات" لجميع وحدات الأعمال في البنك لدعم نموها ونجاحها، وتقديم خدمات متميزة لعملائها سعياً لتحقيق الإستراتيجية الشاملة للبنك.

خلال عام 2023، قدمت تكنولوجيا المعلومات مساهمة ملحوظة عبر سلسلة من المبادرات بالإضافة إلى تحسين الأنظمة الحالية. بعض أبرز إنجازات مجموعة تكنولوجيا المعلومات (ITG) هي كما يلي:

رحلة تطوير النظام المصرفي الأساسي

دخلت تكنولوجيا المعلومات في رحلة مليئة بالتحديات في شراكة مع أحد الشركات الرائدة في التكنولوجيا المصرفية لتطوير النظام المصرفي الأساسي للبنك، والذي سيمكن جميع وحدات الأعمال من تعزيز تجربة العملاء وذلك من خلال توظيف أحدث التكنولوجيا السحابية والتطبيقات البرمجية (containers and micro services) وأحدث تصميمات قواعد البيانات الموزعة، والجاهزية لمبادرات الخدمات المصرفية المفتوحة (open-banking) والتكنولوجيا المالية (fintech) من خلال أحدث واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة (Open APIs) وميزات القنوات الشاملة والذكاء الاصطناعي.

التقنيات الناشئة

تركز تكنولوجيا المعلومات على توفير أحدث التقنيات الناشئة المتقدمة في ركائز مختلفة، على سبيل المثال لا الحصر، الحوسبة السحابية في العديد من الحلول التي تخدم عملاء البنك وكذلك المستخدمين الداخليين، وأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)، وتحليل البيانات، والذكاء الاصطناعي.
علاوة على ذلك، قامت تكنولوجيا المعلومات بتوسيع أنشطتها خارج حدود البنك من خلال المساهمة الإيجابية في لجان مختلفة تحت إشراف بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، على سبيل المثال لا الحصر لجنة الخدمات المصرفية المفتوحة (Open Banking) المسؤولة عن تطوير الإطار والمبادئ التوجيهية للخدمات المصرفية الوطنية المفتوحة.

مشاريع تكنولوجيا المعلومات

نفذت تكنولوجيا المعلومات العديد من المشاريع والحلول والخدمات والأنظمة والبرامج التي تدعم رحلة التحول الرقمي للبنك وتطوير النظام المصرفي المبني على علوم إدارة البيانات.

من خلال نشر أدوات جديدة ومبادرات الرقمنة، قامت تكنولوجيا المعلومات بتبسيط العمليات وتحسين تجارب العملاء لتحسين الربحية والإنتاجية والاستدامة وزيادة حصة السوق، على سبيل المثال لا الحصر، المعاملات غير التلامسية من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنك وربة، ومدفوعات التسوية الإجمالية في الوقت الحقيقي (RTGS) لدول مجلس التعاون الخليجي آفاق، وخدمة إدارة البطاقات من خلال تطبيق الهاتف النقال الخاص بعملاء الشركات، وتعزيز الإشعارات الفورية وخدمات الرسائل النصية القصيرة، والإعداد الرقمي من خلال الربط الفوري مع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وإدارة فواتير عملاء الشركات من خلال القنوات الرقمية، إدارة الإستراتيجية لمؤشرات الأداء الرئيسية، وأنظمة المدفوعات الرقمية ومنها ماستركارد، أبل باي فيزا، وجوجل باي لبطاقات الائتمان/الخصم، وكذلك حلول التداول الإلكتروني لعملاء الخزينة، وإطلاق بطاقات جديدة لعملاء الشركات ضمن شريحة BEYOND بالإضافة إلى تطبيق للهاتف النقال BEYOND Banking Corporate.

الأمن السيبراني

يعمل قسم الأمن السيبراني واستمرارية الخدمة على مدار الساعة لضمان بيئة آمنة ومؤمّنة من خلال التنفيذ الناجح لأنظمة الأمن السيبراني المتقدمة، والاستفادة باستمرار من معلومات التهديدات لمعالجة تهديدات الأمن السيبراني بشكل استباقي.

خلال عام 2023، لم يواجه البنك أي اختراق للبيانات أو انتهاكات للخصوصية ناجمة عن فقدان الضوابط أو التهديدات الداخلية أو أي هجمات خارجية.
بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بالتقييم الذاتي واختبار مدى توافر الخدمة واستمراريتها بانتظام لضمان فاعلية واستباقية الإجراءات الوقائية.
وبما أننا نؤمن برأس المال البشري، فقد استثمر البنك في برامج التنمية البشرية المستمرة فيما يتعلق بتطوير فريق الأمن السيبراني من خلال برامج الشهادات المتقدمة التي يقدمها البنك. كما ساهم بنك وربة بالشراكة مع بنك الكويت المركزي في برنامج قيادة الأمن السيبراني لعام 2023 مع اثنين من المتخصصين في الأمن السيبراني. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم برنامج توعية بالأمن السيبراني لجميع الموظفين لتعزيز العامل البشري في التغلب على الهجمات السيبرانية.

كما أن البنك بصفته خاضعاً لرقابة بنك الكويت المركزي، احتفظ بنك وربة بشهادة (PCI-DSS v3.2.1) خلال عام 2023 ويستعد للترقية إلى (PCI-DSS v4.0) خلال عام 2024. كما يدير البنك عملياته بما يتوافق مع التفويضات والامتثال المطلوب من SWIFT CSP.

التميز التشغيلي لعمليات تكنولوجيا المعلومات

حققت إدارة دعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات نجاحًا ملحوظًا في تحسين وصيانة التطبيقات البرمجية المهمة للبنك. خلال عام 2023، وصلنا إلى نسبة توافر النظام الأساسي بنسبة 99.97%، مع انخفاض عدد الحوادث المتراكمة إلى أقل من 2%.
ومن خلال استكشاف الأخطاء وإصلاحها بدقة، ومراقبة اتخاذ المبادرات وحل الحوادث بكفاءة، تمكن الفريق من تقليل وقت التوقف عن العمل بشكل كبير، مما يضمن سلاسة العمليات للبنك وتعزيز رضا العملاء بشكل عام.
ويتجلى تفاني الفريق في التحسين المستمر في التنفيذ الناجح لعمليات الدعم المبسطة، مما يؤدي إلى تحسين أوقات استجابة وزيادة موثوقية الأنظمة. بالإضافة إلى ذلك، لعبت إدارة دعم التطبيقات دورًا محوريًا في دعم تبني التقنيات المبتكرة، والمساهمة في التحول الرقمي للبنك وتعزيز مكانته كمؤسسة مالية متقدمة تقنيًا في الكويت.
إن التزام الفريق بالتميز لم يحافظ على استقرار التطبيقات المصرفية الأساسية فحسب، بل وضع بنك وربة أيضًا كمؤسسة مصرفية رائدة في المشهد المتطور باستمرار لتكنولوجيا المعلومات في القطاع المالي.

البنية التحتية

قامت تكنولوجيا المعلومات بتوسيع استثماراتها في المنصات التكنولوجية (containerized platforms)، والبنية التحتية المرنة التي تحقق توافر واستمرارية عالية لتكنولوجيا المعلومات. أيضًا، توسعت المجموعة في الحلول السحابية مثل استخدام المنصات كخدمة (PaaS) وحلول التطبيقات كخدمة (SaaS).

أيضًا، واصلت المجموعة رحلتها نحو بناء البنية التحتية المتقاربة الفائقة (Hyper Converged Infrastructure).

مجموعة الخزانة

يضع بنك وربة دور الخزينة في قلب استراتيجيته، حيث يلعب فريق الخزينة دوراً فعالاً ومهماً في ضمان استمرار الأعمال وتحقيق الاستقرار المالي. يركّز البنك على استخدام استراتيجيات ذكيّة لتحقيق الاستقرار المالي وتوفير التمويل الأساسي للأقسام المختلفة. هذا النهج يمكّن البنك من متابعة السوق بشكل فعّال، والاستفادة من الفرص لتنظيم هيكل تمويل مناسب واقتصادي، مما يساهم في زيادة ربحيّته.

مجموعة الخزينة تؤكد التزامها بتوفير التسهيلات الائتمانية من مصادر متنوعة وموثوقة، سواءً كانت محلية أو دولية، مما يحسن من مصادر التمويل ويضمن السيولة الضرورية بأقل قدر من المخاطر. كما تساهم المجموعة في توسيع نطاق وصول البنك في السوق من خلال استثمار فوائض السيولة في أصولٍ ذات جودة ائتمانية عالية.

ومن جهة أخرى، تتقدم مجموعة الخزينة في مجال تطوير منتجات المشتقات المالية الإسلامية، بهدف تلبية احتياجات التحوّط المصرفي وتوفير حلول ماليّة متنوعة للعملاء، ممّا يعزّز تنوع الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك.

وفي ظل التطور التكنولوجي، تعتبر مجموعة الخزينة الرائدة في الريادة الرقمية لبنك وربة. يتم ذلك من خلال اعتماد حلول متقدمة لتقديم خدمات مصرفية عبر الإنترنت بشكل فعّال. ومن بين مبادراتنا في هذا السياق، دمج منصة التداول الإلكترونية للصرف الأجنبي مع نظم البنك الأساسية، بهدف تحسين تجربة العملاء، وضمان إجراء المعاملات بكفاءة وسرعة، وبالتالي دعم نجاح وتوسع البنك في السوق

المجموعة الرقمية

مهام المجموعة الرقمية

في إطار استراتيجية البنك وتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي لتشكيل مستقبل الصناعة المصرفية الكويتية، فقد تم إنشاء "المجموعة الرقمية" في البنك خلال عام 2020. وتتضمن مسؤوليات المجموعة الرقمية الإشراف على جميع مبادرات التحول الرقمي والابتكار على مستوى البنك، فنحن نسعى لتطوير وتحسين إجراءات الأعمال والمنتجات الرقمية والخدمات الجديدة واستقطاب شراكات استراتيجية خارجية جديدة والتأكد من تطابق وتماشي القدرات الرقمية مع الاستراتيجيات طويلة المدى للبنك.

وتتكون المجموعة الرقمية من 3 أقسام رئيسية، وهي قطاع التحول الرقمي، مصنع الابتكار الرقمي (الوتين)، إدارة تطوير الأعمال.

قطاع التحول الرقمي

مع استمرار تحسين وتطوير التكنولوجيا لنماذج الأعمال بمختلف الصناعات يتمثل الهدف الرئيسي لقطاع التحول الرقمي في تحديد كيفية تسخير التطورات التكنولوجية ذات الصلة لتوسيع القدرات الرقمية للبنك. وتوفر هذه التحولات التكنولوجية فرصًا للبنك عبر طرق متعددة مثل إنشاء قطاعات أعمال حديثة وإطلاق منتجات وخدمات جديدة وزيادة التعاون الداخلي وزيادة الكفاءة وتكثيف الوعي من منظور تطوير البرمجيات بالإضافة إلى منظور الكفاءة التشغيلية. وينقسم قطاع التحول الرقمي إلى وظيفتين رئيسيتين: إدارة الابتكار والشراكات ومكتب التحول الرقمي. تتمثل مهمة إدارة الابتكار والشراكات في البحث وتقديم المشورة بشأن الاتجاهات الناشئة في ابتكارات التكنولوجيا والخدمات المالية التي بإمكانها أن تعزز أهداف البنك. ثم يتم تمرير الفرص المعتمدة إلى مكتب التحول الرقمي لتنفيذ المشاريع. تعمل إدارة الابتكار والشراكات ومكتب التحول الرقمي معًا لضمان توافق المشاريع مع الاستراتيجية الرقمية العامة للبنك.

مصنع الابتكار الرقمي (الوتين)

مصنع الابتكار الرقمي "الوتين" هو المختص بتطوير منصة الهواتف الذكية الداخلية للبنك ويضم مالكي المنتجات الاختصاصيين والمطورين والمصممين ومدراء المشاريع والخبراء الاستراتيجيين، وجميعهم يوحدون جهودهم لابتكار ميزات وخدمات جديدة، مع التركيز على العملاء في جوهر كل تجربة رقمية. وينقسم مصنع الابتكار الرقمي إلى "فرق" ذات محاور رئيسية متنوعة، مثل تمويل المستهلك، والولاء، وتحسين النظام الأساسي، وشركات الطرف الثالث. وتعمل الفرق متعددة التخصصات معًا باستخدام منهجية Agile كعامل رئيسي في تطوير البرمجيات لتحديد مبادراتها المختلفة والتعامل معها. كما يضم مصنع الابتكار الرقمي فريق "درع الوتين" الذي يعمل على متابعة و إدارة جميع مشكلات العملاء والاقتراحات المتعلقة بكافة تطبيقات الهواتف الذكية لبنك وربة.

إدارة تطوير الأعمال

أحرزت إدارة تطوير الأعمال، وبشكل أساسي من خلال وحدة نظم المعلومات والأبحاث، تقدمًا كبيرًا في تعزيز قدراتنا التشغيلية الداخلية وعمليات اتخاذ القرار الاستراتيجي. من بين أهم التطورات هذا العام كان إنشاء سير عمل (Workflows) فعّالة، مما أسهم بشكل ملحوظ في تحسين سرعة المعالجة والدقة وكفاءة تقديم الخدمات الداخلية. كما ساهمت في إنشاء لوحات القيادة الشاملة للرؤى والتحليلات (Dashboards) في تمكين نهج يعتمد بشكل أكبر على البيانات في اتخاذ القرارات، مما عزز فهمنا الداخلي للديناميكيات التشغيلية والاتجاهات السائدة. ومن الجدير بالاهتمام بشكل خاص هو دمج الذكاء الاصطناعي، المستخدم حصريًا للأغراض الداخلية.

لقد ساهم هذا التقدم بشكل كبير في تعزيز قدرة موظفينا على إجراء تحليلات بيانات وإحصائيات معقدة، مما أدى إلى الحصول على رؤى أعمق وتوقعات أكثر دقة للاستراتيجيات والتخطيط الداخلي. لقد كانت هذه الجهود حاسمة في تعزيز التزامنا بالابتكار والتميز التشغيلي، وترسيخ مكانتنا للنمو والنجاح المستمر في المشهد المصرفي المتغير.

تحققت العديد من الإنجازات البارزة من قبل المجموعة الرقمية لعام 2023، وتتضمن هذه الإنجازات ولكن لا تقتصر على:

1. مبادرات محفظة SiDi الرقمية:

أ. إطلاق سحب SiDi للذهب بجوائز شهرية وربع سنوية من سبائك الذهب.
ب. تنظيم جولة ترويجية لمحفظة SiDi لزيادة الوعي واستخدام المحفظة الرقمية.
ج. النجاح في إضافة أكثر من 20 عميلًا من الشركات، مما يوسع استخدام تطبيقات أعمال محفظة SiDi.
د. دمج تطبيق "هويتي" للتحقق من الهوية، مما يسهل عملية الانضمام ويعزز الأمان.

2. مشاريع الواقع المعزز والافتراضي:

أ. تطوير عالم وربة الافتراضي (المدينة والجزيرة)، موفراً تجارب تفاعلية في الألعاب.
ب. بدء تطبيق عالم وربة الافتراضي (تجربة المهنة) في معارض التوظيف للتوظيف المبتكر.

3. تعزيز التركيز على العميل:

أ. تقديم برنامج بطاقات الهدايا الرقمية وإنشاء متاجر السوق المفتوحة الالكترونية.
ب. تحديث عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول لتحسين السهولة والأمان.
ج. تنفيذ لوحات معلومات شخصية وفتاوى شرعية لتجارب مستخدم مخصصة .

4. الكفاءة التشغيلية وأتمتة العمليات:

أ. تطوير لوحات معلومات مخصصة لمجموعات مصرفية متعددة، مما يزيد من الرؤية التشغيلية.
ب. أتمتة عمليات أساسية مثل حل مشاكل التطبيق وطلبات مجلس الشريعة.
ج. تعزيز الدعم لتحديد مواقع المعاملات وتطبيق الملفات الشخصية لمصنع الرقمية.

5. التقدم في تجربة المستخدم:

أ. تقديم لوحات معلومات مخصصة، لتجربة رقمية مركزة وسهلة الاستخدام.
ب. كشف النقاب عن شاشة رئيسية جديدة لتحسين التنقل والوصول والوضوح.

6. التعاون الاستراتيجي والتقدم التكنولوجي:

أ. الشراكة مع شركات الاتصالات ومقدمي خدمات الانترنت، لتقديم خدمات حصرية للعملاء والموظفين.
ب. تنفيذ تقييمات وتشخيصات شاملة للتحول الرقمي.
ج. تحسين خدمات التحويل السوبر، بإضافة ممرات دولية جديدة.
د. الشراكة مع أحد الشركات لخدمة التنقل تعتمد على تحديد الموقع الجغرافي.

مجموعة العمليات

أقدمت مجموعة العمليات في التوجه الاستراتيجي لتطبيق منهجية للرقابة الداخلية للعمليات من خلال تحسين ودعم وحدات وإدارات المجموعة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية المتعلقة بالعمليات المصرفية.

بالإضافة إلى ذلك، قامت المجموعة بتسخير جهود مواردها البشرية للتهيؤ لتطبيق النظام الجديد للعمليات المصرفية، الذي من شأنه دعم تحديث وتطوير العمليات المصرفية المقدمة بكفاءة وفعالية عالية.

وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين جودة الدورة المستندية الخاصة بالسياسات والإجراءات الداخلية المصرفية والامتثال بالقواعد والقوانين التنظيمية، أطلقت مجموعة العمليات البوابة الرقمية للسياسات والإجراءات لمساعدة البنك في التوجه الرقمي مع تحقيق الامتثال للمعايير الدولية والحوكمة. ودعماً لذلك، قامت مجموعة العمليات بتطوير السياسات ذات الصلة للتحكم وضبط المعلومات الموثقة باستخدام منهجية وفقًا لمعايير الجودة العالمية.

بالتعاون مع مجموعة تكنولوجيا المعلومات، نفذت مجموعة العمليات مزيدً من التحسينات على النظام والتقارير التي مكنت قابلية النظام والإجراءات لتكون أكثر كفاءة وفعالية من خلال الأتمتة والتخفيف من المخاطر التشغيلية ذات الصلة. وتستمر هذه المبادرات بينما تسعى المجموعة للاستمرار بتحسين الكفاءة والفعالية الخاصة بعملياتها وخدماتها.
ولعبت مجموعة العمليات دورًا حيويًا في دعم وتحسين المنتجات المصرفية المقدمة من قبل بنك وربة مع المجموعات الأخرى لضمان استدامة العمليات المصرفية الخاصة بدعم المنتجات المقدمة على سبيل المثال المحفظة الرقمية "SiDi" والتحويل عن طريق خدمة الماستر سيند وخدمات صرف الرواتب للشركات عبر البوابة الإلكترونية والتي من شأنها تقليل الدورة المستندية تماشياً مع التوجه الرقمي للبنك.

وحصلت المجموعة على العديد من الجوائز من قبل بنك جي بي مورغان تشيس خاصة بالجودة لتحقيق معدل 99% من العمليات الآلية للمدفوعات التي تتم من خلال عمليات الدفع الإلكترونية دون التدخل اليدوي.

وأخيرًا، قامت المجموعة بالتجهيزات اللازمة لتطبيق معايير (ISO 20022) الخاصة بالمنظمة الدولية لقياس جودة التحويلات المصرفية تماشياً مع التطورات والالتزامات الدولية.

7. التفاعل والتواصل مع العملاء:

أ. تحسين التواصل مع العملاء من خلال نظام شامل ومتكامل لإدارة الشكاوى.
ب. إجراء حملات تفاعلية مبتكرة مثل عروض ديليفرو والسحوبات الممولة.

8. الابتكارات في مجال الذكاء الاصطناعي:

أ. إطلاق THEKEY، مساعد الذكاء الاصطناعي على MS Teams، لتبسيط عمليات الموظفين.
ب. تطوير مساعد شخصي يعمل بالذكاء الاصطناعي، يقدم إرشادات مالية شخصية للعملاء.
ج. استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في برنامج وربة للتميز لتطوير منتجات البنوك.
د. إطلاق مساعد شخصي مدعوم بالذكاء الاصطناعي لتحسين اتخاذ القرارات المالية.

9. مبادرات رواد:

أ. تنفيذ رحلة الفائزين برواد ٤٠ إلى دبي، وتوفير التعرض لمراكز الابتكار العالمية مثل مركز تجربة ماستركارد ومركز الابتكار في مركز دبي المالي العالمي.
ب. إجراء برنامج وربة للتميز بنجاح، وهو دورة مدتها ٦ أسابيع تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي لإنشاء منتجات مصرفية جديدة، مع دروس ماجستير وجلسات تدريب.

لقد ساهمت هذه الإنجازات بشكل كبير في تعزيز رضا العملاء وولائهم. نحن فخورون بالتقدم الذي أحرزناه خلال عام 2023، ونتطلع بشغف إلى المزيد من التقدم والابتكارات في السنوات المقبلة.

التطلعات المستقبلية لعام 2024

الاقتصاد العالمي

تشير توقعات صندوق النقد الدولي الأساسية إلى انخفاض معدل نمو الاقتصاد العالمي من 3.5% في عام 2022 إلى 3.0% في عام 2023، ثم 2.9% في عام 2024. يتجاوز هذا الأداء الضعيف بشكل ملحوظ المتوسط التاريخي للفترة من عام 2000 إلى عام 2019 البالغ 3.8%. ومن المتوقع أن يشهد النمو انخفاضاً في الاقتصادات المتقدمة من 2.6% في عام 2022 إلى 1.5% في عام 2023، ثم 1.4% في عام 2024، وذلك مع بدء ظهور علامات التأثير القوي لتشديد السياسات. من جهة أخرى، من المتوقع أن تشهد الاقتصادات الناشئة والنامية تراجعاً طفيفاً في معدلات النمو من 4.1% في عام 2022 إلى 4.0% في كلٍ من عامي 2023 و 2024.
وتشير التوقعات إلى تراجع مستمر في معدل التضخم العالمي من 8.7% في عام 2022 إلى 6.9% في عام 2023 و5.8% في عام 2024، نتيجة لتبني سياسات نقدية أكثر صرامة، وتراجع في أسعار السلع الأولية على الساحة الدوليّة. على النحو العام، من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم الأساسي بشكل تدريجي، ومن المرجّح أن يظل فوق مستويات الهدف حتى عام 2025.

اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

شمل تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا - أكتوبر 2023 (ME&CA) عدة افتراضات تشكل أساساً للتوقعات المطروحة. يُفترض استمرار السياسات الثابتة من قبل السلطات الوطنية، وأن يكون متوسط سعر النفط 80.49 دولاراً للبرميل في عام 2023 و79.92 دولار للبرميل في عام 2024. كما يُفترض أن يكون متوسط عائد الفائدة الإسميّة لفترة ثلاثة أشهر على سندات الخزانة الأمريكية 5.3% في عام 2023 و5.4% في عام 2024.
كما يجدر الذكر أن هذه التوقعات تُعتبر فرضيات عمل وليست توقعات دقيقة، حيث يُسهم عدم اليقين المحيط بها في نسبة الخطأ المتوقعة في التوقعات. تُمثل الأرقام والجداول المعروضة لعامي 2023 و2024 توقعاتٍ للمستقبل، وما لم يُذكر خلاف ذلك، تعتمد هذه التوقعات على المعلومات الإحصائية المتاحة حتى نهاية سبتمبر 2023.

اقتصاد الكويت

أظهرت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت نسبة 1.6% في عام 2023 و 2.1% في عام 2024، وهو رقم يظهر تباطؤًا بنسبة كبيرة مقارنة بالنمو البالغ 7% الذي سُجل العام الماضي. يُتوقع أن يشهد الاقتصاد الكويتي تراجعاً ملحوظاً نتيجة لتراجع إنتاج النفط وانخفاض أسعاره، إلى جانب تقليل الإنفاق الاستهلاكي، وتعثر الإصلاحات والجمود السياسي. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تلعب السياسة النقدية دوراً حيوياً هذا العام، حيث يُتوقع أن يبلغ متوسط النمو غير النفطي 4.1% سنوياً. تشير التوقعات كذلك إلى انكماش قطاع النفط، الذي يُمثل نحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 5.8% هذا العام، بعد أن سجل توسعاً بنسبة 11.6% في عام 2022.

وفي الأشهر الثلاثة الأولى من العام الماضي، التزمت أوبك بزيادة إنتاج النفط بسبب توقف الإمدادات الروسية، ومع ذلك، في الربع الرابع من عام 2022، تم تقليص حصص الإنتاج لدعم الأسعار، ومن المقرر تمديد هذا الانخفاض حتى نهاية عام 2024. وعليه، يُتوقّع أن يتعزز قطاع النفط على مدار العام مع استمرار ارتفاع أسعار النفط إلى أكثر من 85.7 دولار للبرميل.

القطاع البنوك/ القطاع المصرفي في الكويت

نمت الأصول الإجمالية للبنوك المحلية بمقدار 1.62 مليار دينار كويتي (1.9%) لتصل إلى 87.15 مليار دينار كويتي في نهاية يناير 2024 مقابل 85.53 مليار دينار كويتي في نهاية الشهر المماثل من السنة المنصرمة. وكان ذلك بشكل رئيسي نتيجة للارتفاع في الأصول الأجنبية بمقدار 2.22 مليار دينار كويتي (9.7%) لتصل إلى 25.14 مليار دينار كويتي، والمطالبات على القطاع الخاص بمقدار 1.03 مليار دينار كويتي (2.3%) لتصل إلى 45.24 مليار دينار كويتي، كما ازدادت المطالبات على المؤسسات العامة بمقدار 0.09 مليار دينار كويتي (2.6%) لتصل إلى 3.69 مليار دينار كويتي.

من جهة أخرى، انخفضت ودائع البنوك، القروض للبنوك، المطالبات على الحكومة، المطالبات على بنك الكويت المركزي، والأصول الأخرى بنسبة 24.8%، و20.4%، و15.2%، و9.5%، و4.9% على التوالي (بترتيب تنازلي بناءً على نسبة الانخفاض)

تمثل المطالبات على القطاع الخاص المصدر الرئيسي لأصول البنوك المحلية. حيث شكّلت هذه المطالبات 51.9% من إجمالي أصول البنوك المحلية في يناير 2024 مقابل 51.7% في نهاية الشهر المماثل من السنة المنصرمة. ومن الجدير بالذكر أن النسبة المتوسطة خلال فترة المقارنة بلغت 52.1%.

شكلت الأصول الأجنبية 28.9% من إجمالي أصول البنوك المحلية في نهاية يناير 2024. وجاء ذلك نتيجة للارتفاع في أرصدة المجموعات التالية: الاستثمارات الأجنبية، تسهيلات الائتمان لغير المقيمين، القروض للبنوك الأجنبية، والأصول الأخرى بنسبة 13.9%، و20.4%، و8.3%، و15.5% على التوالي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، انخفاض في رصيد الودائع مع البنوك الأجنبية بنسبة 2.1%.

بنك وربة

حقق بنك وربة عدة إنجازات مهمة خلال عام 2023. يبرزُ بشكل خاص إصدار تقرير الاستدامة لعام 2022 بعنوان "نلتزم ببناء مستقبل مستدام". يعتبر هذا التقرير الأول من نوعه الذي يصدره البنك، ويقوم دوره الأساسي في تهيئة البيئة العامة للكشف السنوي المستقبلي عن جوانب الاستدامة.

وبناءً على تحقيق رضا العملاء كأساس لاستراتيجيتنا، قام البنك بإطلاق تطبيق الخدمات المصرفية للأفراد– المحدث والمتقدم الذي يضع العملاء في صدارة اهتمام وأولويّة البنك. يقدم هذا التطبيق ميزات مبتكرة تعيد تعريف تجربة العملاء في مجال الخدمات المالية.

بالإضافة إلى ذلك، قام بنك وربة بتوسيع عملياته في الخدمات المصرفية للأفراد من خلال افتتاح فرعين جديدين، أحدهما في مجمع ذا وير هاوس لبيع السيارات، والآخر مخصص لخدمة عملاء SiDi.

كما أعلن بنك وربة أيضاً عن إطلاق برنامج خاص لتأجير السيارات الجديدة حيث يقدم مجموعة من العروض لتأجير سيارات مختارة بأسعار تنافسية ومزايا فريدة تلبي احتياجات عملائه في مجال تأجير السيارات.

بالإضافة إلى ذلك، أعلن البنك عن منتجه الجديد صكوك "دايو"، الذي صُمم لشريحة "الماسي"في البنك.

وفي إطار جهود البنك لخدمة عملائه بشكل أفضل، قام البنك بإطلاق شريحة جديد تُسمى "الصفوة بلس"، الذي يأتي مع تصميم جديد للبطاقة بالإضافة إلى خدمات إضافية قيمة للعملاء.

وفي شراكة مع دار السبائك، قام بنك وربة بإطلاق سحب الذهب، حيث يمنح المشاركون فرصة الفوز بجوائز قيمة من الذهب، بهدف زيادة عدد العملاء الذين يقومون بفتح حساب SiDi.

أيضاً، قدم بنك وربة خدمة بطاقات الهدايا، التي تتيح للعملاء شراء بطاقات هدايا من متاجر متنوعة عبر تطبيق بنك وربة.
وبفخر، أطلق بنك وربة"GAME EDITION"، أول بطاقة مسبقة الدفع للرياضات الإلكترونية في الكويت، والتي توفر للعملاء مجموعة من المزايا، تتمثل في، ولا تقتصر على، المكافآت الحصريّة والعروض على صالات الألعاب ومتاجر الإلكترونيات وباقات الإنترنت.

وفي مجال الخدمات المصرفية للشركات، أحرز بنك وربة تقدمًا ملحوظًا في تحسين تطبيق الخدمات المصرفية للشركات بيوند (Beyond)، حيث تم إثراء النسخة المحسنة بمزايا متعددة مصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات التجارية اليومية والاستراتيجية للعملاء بشكل أفضل، موفرة تجربة مخصصة تربطهم بأعمالهم. بالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق أربع بطاقات شركات جديدة ضمن تطبيق بيوند، مزودة بميزة "إدارة البطاقات" التي تتيح للعملاء إدارة بطاقات الخصم، والائتمان، والحكومية، وبطاقات الإيداع بكفاءة

أمّا في مجال الخدمات المصرفية للاستثمار، أطلق بنك وربة صندوق وربة الإسلامي للسوق النقدي بالدينار الكويتي، وهو أول صندوق محلي في الكويت، حيث زادت قيمته الإجمالية بفضل التزامنا الأولي وتحقيق موافقة هيئة أسواق المال.

وأخيراً، قدم بنك وربة "عالم وربة"، تجربة مغامرات بتقنية الواقع المعزز المتاحة لعملاء بنك وربة وغير العملاء أيضاً. هذه التجربة المبتكرة ليست مجرد تجربة ممتعة، بل تهدف أيضاً إلى تعزيز الثقافة المالية لدى المستخدمين.

يُشار إلى أن بنك وربة فاز بجائزة "البنك الأكثر استدامة في الكويت" لعام 2023، وحصل على تصنيف (A) من وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية وتصنيف (Baa2) من وكالة موديز. يتطلع البنك بتفاؤل إلى عام 2024، مؤكداً التزامه بتقديم خدمات متميزة وخلق قيمة مستدامة لمساهميه وللمجتمع بأسره.

المصادر: بنك الكويت المركزي ، أوكسفورد إيكونوميكس ، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

القدرة المؤسسية

تتمثل القدرة المؤسسية في بنك وربة على عدة عوامل أهمها الاستثمار البشري، وحرصنا الدائم على تحسين بيئة العمل وكل ما يتعلق بتجربة الموظفين، لإيماننا التام بأنه كلما زادت رفاهية الموظف سوف تزيد معها إنتاجيته. وينعكس هذا الحرص على أرض الواقع من خلال خطة عمل استراتيجية مدروسة تعمل عليها مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة طوال العام، حيث قامت المجموعة بالاستمرار بتنفيذ عدة مبادرات بالإضافة إلى اطلاق مبادرات جديدة تتمركز حول الموظفين.

فبعد النجاح الذي حققه مصرفنا في مبادرة "رعاية" لعام 2022 لدعم مواهب الموظفين الاحترافية، قام البنك باختيار عدد (8) موظفين ليكونوا سفراء برنامج لرعاية للعام 2023 في عدة مجالات منها الرياضة والفنون وكذلك الابتكار، حيث تنوعت سبل الدعم لتشمل عدة جوانب من شأنها تنمية مواهبهم وتسهيل عملية نجاحهم، فلم يقتصر الدعم على الجوانب المادية، بل كذلك شهدت منح الموظفين إجازة خاصة لحضور المؤتمرات والمعكسرات الخارجية والتي من شأنها تنمية مهماراتهم أو للمشاركة في بطولات دولية ذات الاختصاص.

كما شهد هذا العام اطلاق نظام الموارد البشرية الجديد، والذي يتوفر بنسخته السحابية وتطبيق الهواتف الذكية، وذلك مواكبة للتكنولوجيا لتوفير سبيل الراحة للموظفين، حيث بدأنا بمرحلة نقل جميع الأنظمة السابقة للنظام الجديد لخلق مركزية لجميع الإجراءات الي تخص الموظفين، حيث تمت أتمتت العديد من الطلبات والإجراءات التي تساهم في توفير الوقت لتفيذ المهام.

كما واصل مصرفنا استقطاب الكفاءات الوطنية على مختلف المستويات الإدارية وذلك من خلال المشاركة في معارض التوظيف وذلك من أجل البحث عن الكفاءات من ذوي الخبرة، حيث بلغت نسبة التوطين في هذا العام 81.8% وهو نسبة غير مسبوقة من قبل. وشهد هذا العام اطلاق منصة التوظيف الافتراضي والتي تتيح للمتقدمين من عيش تجربة التقديم على بنك وربة افتراضياً من خلال لعبة تحاكي الواقع، كما تم تنظيم العديد من ورش العمل والتي كانت الأولى من نوعها بالتعاون مع شركتي لينكد-إن وماستركارد خلال معرض وظيفتي السنوي.

ونظراً لأهمية الاستثمار في التعليم، أطلقنا هذا العام العديد من المبادرات التدريبية لتنمية مهارات الموظفين، حيث شملت أحد هذه المبادرات التعاون مع جامعة ESADE للأعمال لتأهيل الكوادر الوطنية للمناصب الإدارية المستقبلية، هذا وبالإضافة إلى اطلاق برنامج التوجيه الشامل Feedback 360 لأكثر من 100 مدير على مختلف المستويات الإدارية لتزويدهم بتقارير عن نقاط القوة والتطوير والتي سيتم استخدامها لبناء خطة تطوير ذاتية لعام 2024. كما شهد هذا العام زيادة في عدد مقاعد بعثات استكمال الدراسات العليا ضمن مبادرة رواد التعليمية بالتعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا. كما شهد هذا العام إطلاق برنامج التميز بالتعاون مع المجموعة الرقمية، والذي يهدف إلى نشر ثقافة الابتكار من خلال معكسر تدريبي يتمد لمدة 6 أسابيع كانت ثمرته عدة مقترحات لمنتجات مستقبلية تساهم في تحقيق رؤية واستراتيجية مصرفنا.

ولما تشكله الموازنه بين الحياة والعمل من أهمية، وامتداداً لسياسة الموارد البشرية المرنة فقد تم تمديد ساعات العمل المرنة للموظفين بالاضافة إلى اتاحة استئذان شهري خاص بزيارة أولياء الامور للمدارس ومشاركة أبنائهم في مختلف الانشطة المدرسية، استحداث طلب بدل التذاكر السنوية المسبق، تحسين إجازة الأبوة، طلب الراتب المسبق والعديد من التحسينات التي تعول بالمنفعة على الموظفين، والتي تم العمل عليها وفق استطلاعات الرأي التي حرصنا على مشاركتها مع الوظفين لتحديد النقاط الواجب عمل عليها.

وفيما يخص استطلاع بيئة العمل السنوي والذي يهتم بقياس مدى إلتزامنا بتطلعات موظفينا وجعل بيئة العمل جاذبة لهم ولمن سيلتحق بنا في المستقبل، حيث دلت نتائج تحليل الاستبيان إلى تطور ملحوظ في العديد من المؤشرات التي تم تحديدها في وقت مسبق والعمل على تطويرها خلال العام.

واستكاملاً للمشوار الذي بدأ قبل أعوام في جعل بنك وربة أكثر استداماً واصلنا مبادرتنا في الاستدامة بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة وذلك بتوقيع مذكرة تفاهم لبرنامجهم الإنمائي والتي شهدت تدشين برنامج تدريبي إلكتروني يتناول استراتيجيات الاستدامة، ومقاييس التصنيف الخاصة بها، ومعاييرها والإفصاحات الخاصة بها، إضافة إلى التوعية في مجال الاستدامة في الخدمات المصرفية وتحديداً في مجال التمويل الإسلامي وارتباطه بالاستدامة.

كما قمنا بتطوير شامل لبرنامج حوكمة الشركات الخاص بمجلس الإدارة يتكون من تتكون من إدارة المخاطر ، والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والعقوبات والاحتيال ، والجرائم الإلكترونية وذلك من أجل ابقائهم على اطلاع دائم بالتطور في هذه المجالات لمواجهة التوقعات العالمية والاتجاهات الاقتصادية والمستقبل مما سوف سنعكس على أداء مصرفنا والمساهمة في مبادرات التنمية المستدامة في المجتمع.

المسؤولية الاجتماعية

مبادرات ومساهمات اجتماعية متنوعة وشاملة

تميّز بنك وربة بالمبادرات والمساهمات الاجتماعية المتنوعة والشاملة في عام 2022، وتكللت الجهود المجتمعية للبنك بإطلاق العديد من المبادرات والفعاليات والأنشطة النوعية على مستوى القطاع المصرفي.

ونجح "وربة" في نقل مفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى مستوى جديد من الابتكار والشمول والاستدامة للمساهمة في خدمة المجتمع بمختلف فئاته وجوانبه، وتطوير شكل العمل المؤسسي المجتمعي.

إن مواكبة وتلبية احتياجات واهتمامات المجتمع هي جزء أساسي من منهجية "وربة"، حيث اتسمت مساهمات البنك خلال 2022 بالتنوع وشملت قطاعات وجوانب متعددة، وتراوحت ما بين الاهتمام بالبيئة والصحة والشباب والتعليم ونشر الثقافة المالية والمصرفية، والاهتمام بالمبادرين والفئات المجتمعية الأخرى مثل ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.

وكان عنصر الاستدامة حاضراً بقوة في برنامج المسؤولية الاجتماعية من خلال الشراكات والبرامج التي أطلقها البنك بالتعاون مع جهات محلية وعالمية. واحتل الشباب جزءاً كبيراً من اهتمام "وربة " خلال 2022، حيث أطلق البنك العديد من المبادرات النوعية والأنشطة المتميزة التي تلبي تطلعات الشباب واهتماماتهم، حيث قام برعاية العديد من الأنشطة الرياضية ومنها رعايته الاستراتيجية للرياضيات الإلكترونية مع النادي الكويتي ورعايته لماراثون الجسور.

كما قام بنك وربة برعاية بطولة البادل الأولى لذوي الاحتياجات الخاصة والتي أقيمت لأول مرة في الكويت ودول الخليج تحت رعاية وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية.

ويعتبر بنك وربة من أبرز الداعمين والمساهمين في حملة "لنكن على دراية" التي أطلقها بنك الكويت المركزي بداية العام بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت، حيث برزت مساهمة "وربة" في الحملة التوعوية بفاعلية عبر نشر المواد التثقيفية والنشرات التوعوية على منصات التواصل الاجتماعي وجميع القنوات الإلكترونية للبنك.

وسعياً لضمان انتشار حملة "لنكن على دراية" عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتحقيق أهدافها المرجوة، خصّص البنك ميزانية للإعلانات المدفوعة بالإضافة إلى استخدام جميع المميزات والخدمات التي توفرها منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز انتشار الحملة، فضلًا عن المسابقات والأسئلة التفاعلية التي تم طرحها على الجمهور.

ولم تقتصر التوعية بحملة "لنكن على دراية" على الجمهور وعملاء "وربة " فحسب، بل عمل البنك أيضاً على توعية موظفيه من خلال نشر مواد الحملة عبر منصة للتواصل الداخلي وكذلك حساب الموظفين بالإنستغرام.

وتأكيداً على كونه أكبر داعم للشباب من فئة الطلبة، استمر بنك وربة في دعمه لبرنامج "رواد الابتكار" الذي تبلورت فكرته من قبل البنك في إطار المسؤولية المجتمعية والمساهمة في إطلاق الإمكانات الكامنة لدى طلبة الجامعات، وكذلك دعم موظفي بنك وربة وإتاحة الفرصة لهم للعب دور أساسي في تعزيز مكانة البنك مع إمكانية التطور المهني.

وقام بنك وربة برعاية استراتيجية لفعالية ماراثون الأطفال، الذي أقيم في منطقة كيفان بمضمار أحمد سليمان الرشدان، وذلك بحضور عدد كبير من الأطفال، وأولياء الأمور المسجلين في الماراثون الذين يفوق عددهم الـ 200 طفل.

نخبة بنك وربة

الربع الثاني لعام2023

المنجزين

رائدي العمل الجماعي

الطموحين

أبرز المؤشرات المالية

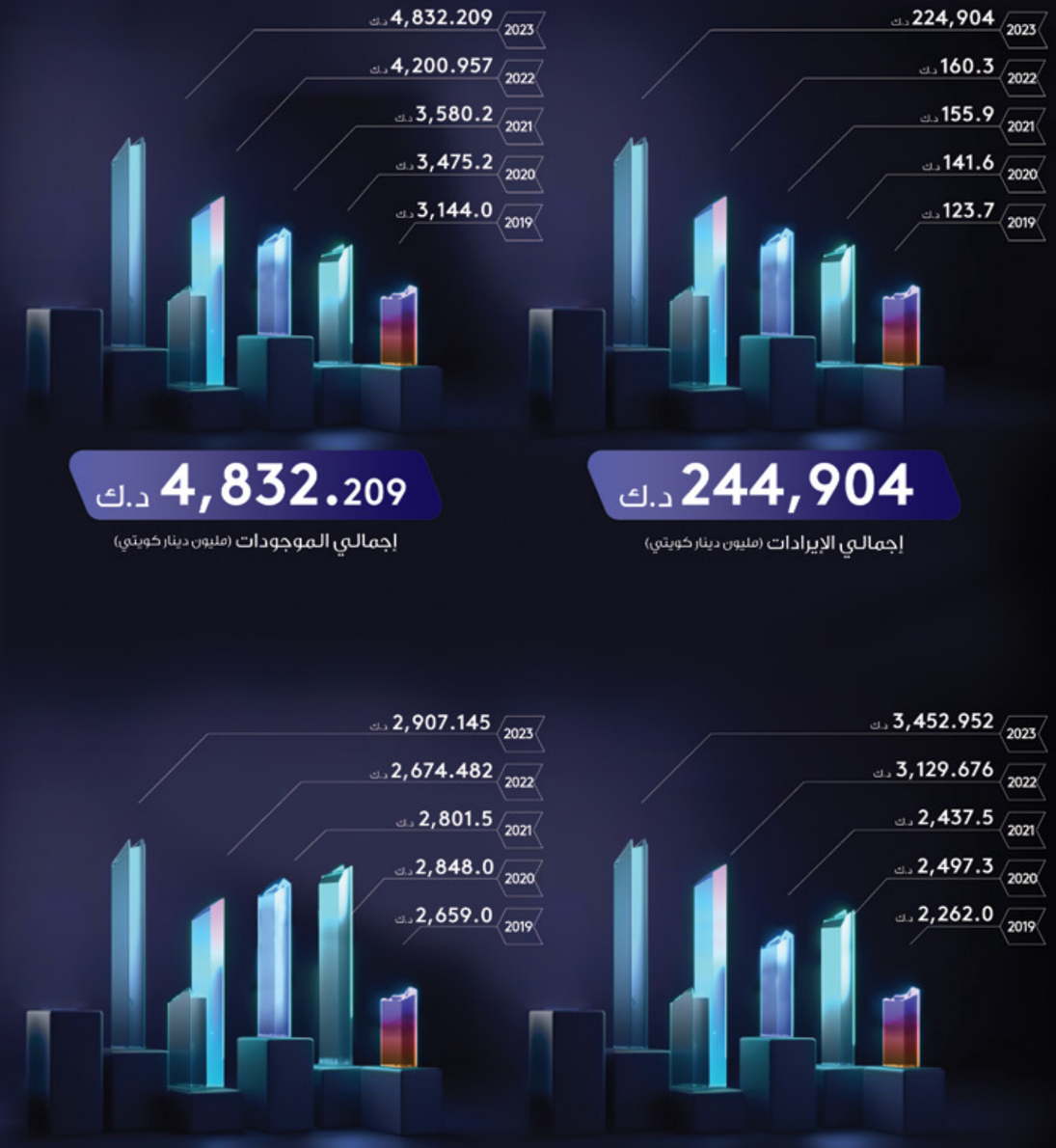

244,904 د.ك

إجمالي الإيرادات (مليون دينار كويتي)

4,832.209 د.ك

إجمالي الموجودات (مليون دينار كويتي)

3,452.952 د.ك

تمويل للعملاء (مليون دينار كويتي)

2,907.145 د.ك

ودائع العملاء (مليون دينار كويتي)

46

تقرير الحوكمة

48 المقدمة

49 الهيكل التنظيمي

53 لجان الإدارة-المهام والمسؤوليات

62 سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت)

63 الالتزام

64 الإفصاح والشفافية

66 تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

48 المساهمون الرئيسيون في البنك

50 مجلس الإدارة

58 الإدارة التنفيذية

63 مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

64 قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل

64 كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

68 تقرير التدقيق الشرعي الخارجي

مقدّمة

يحرص بنك وربة على تطبيق أفضل الممارسات السليمة في الحوكمة وذلك في إطار التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن قواعد ونظم الحوكمة للبنوك الكويتية في يونيو 2012، حيث قام البنك بالالتزام التام بما تضمنته تلك التعليمات من حيث إعداد النظم والهياكل التنظيمية والعمليات التي تحقق الانضباط المؤسسي، فضلاً عن الالتزام التام بتطبيق المحاور الأساسية التسعة الخاصة بقواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية، حتى غدت الحوكمة جزءاً من ثقافة بنك وربة على كافة مستويات البنك. كما صدر عن بنك الكويت المركزي تحديث لتعليمات قواعد ونظم الحوكمة للبنوك الكويتية في سبتمبر 2019، وقد تم استيفاء المتطلبات الجديدة الواردة في تلك التعليمات، حيث تم تعديل مواثيق المجلس واللجان المنبثقة عنه بما يعكس المتطلبات الجديدة كما تم استيفاء باقي المتطلبات فيما يتعلق بتعيين أعضاء مجلس إدارة مستقلين ونحوها من المتطلبات الجديدة وفقاً لما تقضي به التعليمات ووفقاً للمهلة المحددة في هذا الشأن.

إنّ اتباع معايير ومبادئ حوكمة الشركات من شأنه التأكيد على أن بنك وربة لديه القدرة على موازنة ممارسة الأنشطة ذات المخاطر بشكل مناسب. علاوة على ذلك، يرى بنك وربة أن تطبيق معايير قوية للحوكمة من شأنه حماية مصالح كافة أصحاب المصالح الرئيسيين. كما يرى البنك أن اتباع مبادئ قوية لحوكمة الشركات من شأنه الحماية ضد كافة أشكال سوء الإدارة وأنشطة الاحتيال، فضلاً عن تعزيز المساءلة والشفافية لدى البنك.

ومما سبق عرضه فإن بنك وربة يفخر بوجود إطار حوكمة قوي وسليم ضمن الأطر التنظيمية والذي يساعد على تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة السليمة.

المساهمون الرئيسيون في البنك (5% فما فوق)

الاسم	النسبة
الهيئة العامة للاستثمار	**15.9%** مباشر - **1.644%** غير مباشر
شركة مجموعة الساير القابضة	**10.242%** مباشر
عبد الله صالح عبد الله الشلفان	**10%** مباشر
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	**7.968%** غير مباشر

الهيكل التنظيمي

تم إعداد الهيكل التنظيمي للبنك حيث روعي بأن يتسم بالشفافية والوضوح التي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرار وتحقيق الحوكمة الرشيدة وبيان حدود المسؤولية التي تحدد بصورة واضحة المسؤوليات والسلطات الأساسية لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين عن الوظائف الإشرافية في البنك، وبما يغطي كافة متطلبات بنك الكويت المركزي

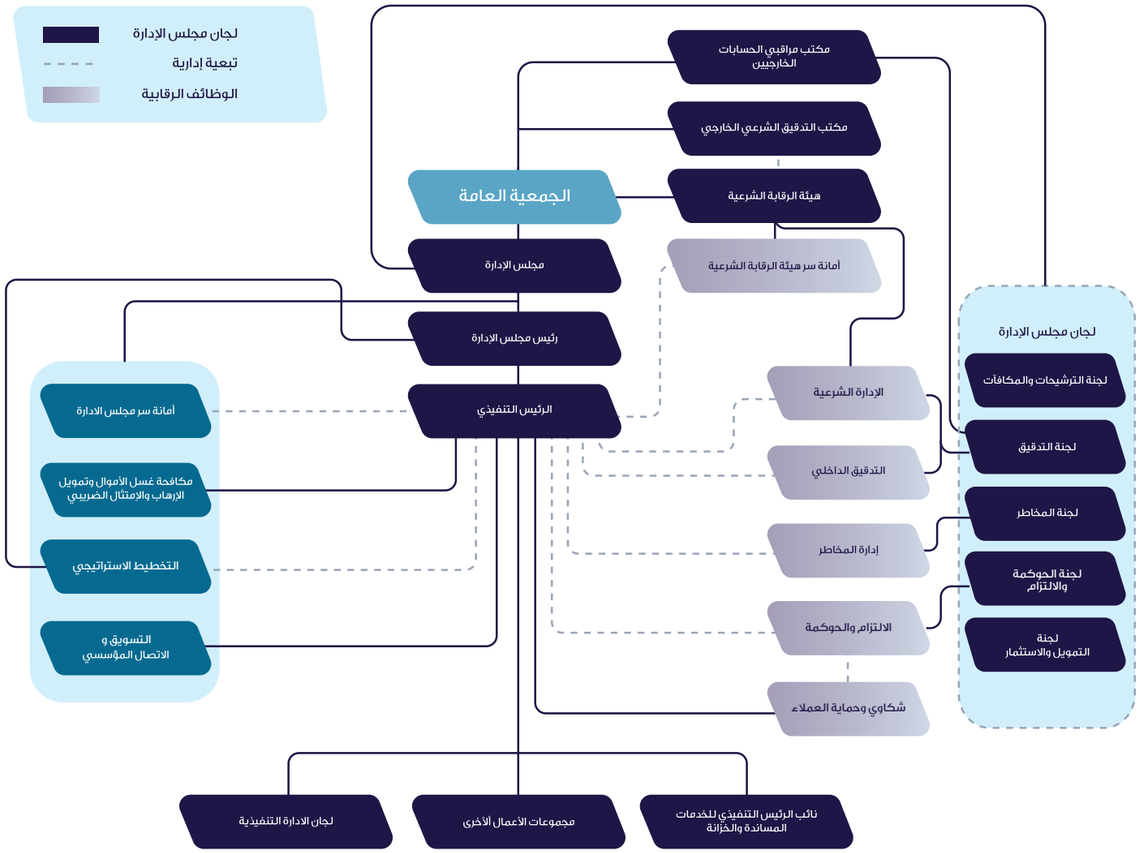

مجلس الإدارة

دور ومسؤوليات مجلس الإدارة

استمر مجلس إدارة البنك في الاضطلاع بمسؤولياته الكاملة التي نص عليها عقد التأسيس والنظام الأساسي وقواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2012/6/20 التي تتمحور بشكل عام حول المحافظة على مصالح المودعين والمساهمين والدائنين والموظفين، والتحديثات التي تمت عليها والصادرة عن بنك الكويت المركزي في 2019/9/10. وفي إطار امتثاله لتعليمات الحوكمة، فقد اعتمد مجلس الإدارة كافة السياسات المتعلقة بتعليمات الحوكمة ومعاييرها، وتحديث تلك السياسات بصفة دورية، والتأكد من وضعها موضع التنفيذ، كما تم اعتماد دليل الحوكمة والتأكد من إدراجه على موقع البنك الإلكتروني.
مجلس الإدارة هو المسؤول عن مراجعة واعتماد الخطة الاستراتيجية الخاصة بالبنك والميزانية التقديرية ومقارنتها بالفعلية وتحديد أولويات العمل كما يقوم المجلس بالإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجيات واعتماد السياسات المتعلقة بأوجه الأنشطة المختلفة.
كما يقوم مجلس الإدارة بمراقبة مواطن تعرض البنك للمخاطر للتأكد من وضع هياكل مناسبة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومراجعة مدى كفاية وتوافر الأنظمة وبما يتفق مع كافة القوانين والقواعد المطبقة في البنك ، وتأكيد توافر سياسات مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك ويتم مراجعتها بصفة دورية بهدف تحديثها أو إدخال تحسينات عليها، ومراجعة السياسات والضوابط الرقابية متضمنة وظائف الرقابة الداخلية والإشرافية بشكل منتظم مع الإدارة التنفيذية بهدف تحديد مواطن الضعف والمخاطر لإدخال التحسينات عليها، والتحقق من أن وظائف الرقابة والإشراف يتم أداؤها بشكل مرضٍ ويتوافر لها الدعم الوظيفي المطلوب وتمارس أداء مهامها بشكل فعال ومستقل.

البرامج التدريبية لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2023

يولي بنك وربة أهمية قصوى للبرامج التدريبية التي تعطى لأعضاء مجلس الإدارة نظراً لأهمية هذه البرامج في تطوير المهارات القيادية، حيث تم عقد برنامج تدريبي خلال شهر يوليو من عام 2023 عن "إدارة المخاطر" مقدم من أحد الجهات الاكاديمية المتخصصة، كما تم تقديم برنامج تدريبي آخر في شهر نوفمبر وعلى مدى يومين متتاليين شمل عدة محاور رئيسية أبرزها على سبيل المثال لا الحصر "حوكمة الشركات، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مكافحة الجرائم الإلكترونية، أمن المعلومات والأمن السيبراني، الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية ESG، الذكاء الاصطناعي والقيادة المستدامة" وذلك بالتعاون مع أحد الشركات الاستشارية الرائدة في مجال التدريب والتطوير، هذا بالإضافة إلى البرنامج التدريبي الشرعي عن "حوكمة الرقابة الشرعية في ضوء القوانين والتشريعات في دولة الكويت" الذي تم تقديمه من قبل عضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك.

أعضاء مجلس الإدارة للدورة الخامسة (2022-2024)

خلال اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك المنعقد بتاريخ 30 مارس 2022 عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، تم تشكيل مجلس إدارة البنك في دورته الخامسة (2022-2024) مكوناً من أحد عشر عضواً، من بينهم أربعة أعضاء مستقلين.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

1. السيد/ حمد مساعد الساير
رئيس مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة سياتل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 وماجستير إدارة أعمال من جامعة ماسترخت لإدارة الأعمال عام 2006. شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة بنك وربة منذ عام 2019 ورئيس لمجلس إدارة البنك من مارس 2022 حتى تاريخه، وهو عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت منذ مارس 2022. يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة One Franchising Holding Company منذ شهر يوليو 2021، كما شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة امتيازات الساير للتجارة العامة والمقاولات من عام 2003 حتى يونيو 2021 . بدأ مسيرته المهنية في قطاع تمويل الشركات لدى بنك الكويت الوطني من عام 1998 حتى عام 2003. ساهم في رئاسة وعضوية عدد من الشركات المحلية والإقليمية والمؤسسات المالية أبرزها على سبيل المثال لا الحصر شركة الداو للاستثمار، المجموعة المتحدة للوساطة في الأوراق المالية في مصر، شركة الرؤية للأوراق المالية في سلطنة عمان، وبنك FIMBank في مالطا.

2. السيد/ بدر خالد الشلفان
نائب رئيس مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس علوم إدارية من جامعة الكويت عام 2000. عضو في مجلس إدارة بنك وربة من عام 2019 ونائب لرئيس مجلس الإدارة من مارس 2022 حتى تاريخه. التحق عام 2001 بوزارة المالية كموظف وباحث في إدارة نظم الشراء. أسس بعدها شركة Health Company مع مجموعة من الشركاء حيث شغل منصب المدير العام لأكثر من عشر سنوات، ثم أسس عام 2013 شركة Bond International Real Estate لتقديم الاستشارات والدراسات في الاستثمار والسوق العقاري المحلي والعالمي حيث ما زال يشغل منصب المدير العام.

3. السيدة/بسمه حامد الصانع
عضو مجلس الإدارة / معينة ممثلةً عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

حاصلة على بكالوريوس إدارة أعمال تخصص تسويق من الجامعة الأمريكية في الكويت عام 2008، وشهادة دبلوم عليا في التمويل العالمي من الجامعة الصينية في هونغ كونغ عام 2012، كما حصلت على شهادة في الإدارة الاستراتيجية من جامعة جورج تاون عام 2021 وشهادة في أساسيات الإدارة من جامعة هارفرد عام 2022. عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2022 حتى تاريخه ممثلةً عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. بدأت مسيرتها المهنية في البرنامج التدريبي التابع للهيئة العامة للاستثمار من عام 2008 حتى عام 2010، ثم انضمت للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من عام 2010 حتى تاريخه حيث تدرجت في المناصب حتى شغلت منصب مدير الإدارة العقارية كما تشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة Gravitas Holding PCC وشركة Egycap Investments Ltd وشركة مدينة الكويت الطبية.

4. السيد/ خلدون شاكر الطبطبائي
عضو مجلس الإدارة (منتخب مستقل)

حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1998 وماجستير في إدارة نظم المعلومات من نفس الجامعة عام 1999، كما حصل على دبلوم في عمليات أسواق المال من جامعة ريدينج (University of Reading) في المملكة المتحدة، ومؤسسة أسواق المال العالمية (ICMA) عام 2017. يشغل حالياً عدداً من المناصب الاستشارية محلياً وإقليمياً، وهو عضو مستقل في مجلس إدارة شركة مسقط للمقاصة والإيداع التابعة لبورصة مسقط منذ فبراير 2022، بالإضافة إلى كونه عضواً مستقلاً في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2022. اكتسب خبرته المهنية من خلال العمل في عدد من الشركات القيادية في القطاع المالي وآخرها فترة عمله في الشركة الكويتية للمقاصة، والتي تقلد فيها منصب الرئيس التنفيذي للشركة في الفترة من 2018 حتى عام 2021. ساهم خلال الفترة السابقة في تطوير سوق المال الكويتي وترقية بورصة الكويت لسوق ناشئ على عدة مؤشرات عالمية مثل مورغان ستانلي (MSCI) وفوتسي راسل (FTSE RUSSELL)، حيث كان عضو تنفيذياً في اللجنة الثلاثية لتطوير سوق المال الكويتي المشكلة من قبل هيئة أسواق المال، إضافة إلى ترؤسه لفريق التحول الاستراتيجي في الشركة. وقد تبوأ خلال تلك الفترة أيضاً منصب نائب رئيس منظمة أفريقيا والشرق الأوسط لجهات الإيداع المركزي (AMEDA)، وعضوية مجلس إدارة اتحاد أسواق المال العربية (AFCM).

5. السيد/ مبارك ناصر الساير
عضو مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة Bowling Green State University) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1984. عضو في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2022 حتى تاريخه، ويمتلك خبرة واسعة في مجال التجارة لأكثر من 35 عاماً. يشغل منذ العام 2016 منصب عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الساير القابضة وهو الشريك المدير في مجموعة شركات ناصر محمد الساير كما يشغل حالياً منصب المدير العام لشركة الداو القابضة. ساهم في رئاسة وعضوية عدد من الشركات المحلية أبرزها ، على سبيل المثال لا الحصر، شركة كردت ون القابضة وشركة Intel Consult، وعضو سابق في مجلس إدارة الشركة الوطنية الدولية القابضة.

6. السيد/ محمد أحمد الرويح
عضو مجلس الإدارة (منتخب مستقل)

حاصل على بكالوريوس حقوق من جامعة الكويت عام 1999 وماجستير في قانون تمويل الشركات من جامعة (Westminster) في المملكة المتحدة عام 2009. عضو مستقل في مجلس إدارة بنك وربة من مارس 2022 حتى تاريخه، كما يشغل عضوية نقابة المحامين الكويتية. اكتسب خبرته المهنية من خلال عمله منذ العام 1999 حتى تاريخه في مكتب أحمد الرويح محامون ومستشارون قانونيون.

7. السيد/ محمد حامد الشلفان
عضو مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس هندسة مدنية من جامعة كولورادو عام 2002 وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة (DePaul) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008. عضو في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2019 حتى تاريخه. بدأ مسيرته العملية في شركة المدير الكويتي القابضة من عام 2003 حتى عام 2017، حيث شغل منصب نائب المدير العام للعمليات عام 2010، ثم تولى منصب المدير العام للشركة عام 2013. شغل في العام 2017 منصب الشريك التنفيذي لشركة سما لإدارة المشاريع، ثم شغل منصب عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المساكن الدولية للتطوير العقاري منذ مايو 2019 حتى يونيو 2022، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة انوفست (ش.م.ب.). شارك في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات المحلية والإقليمية أبرزها شركة المدير الكويتي القابضة، شركة المدير الكويتي لإدارة المشاريع العقارية، شركة المدير الكويتي لإنتاج الخرسانة الجاهزة، شركة المدير الكويتي البحرين شركة المدير الكويتي عمان، شركة المدير الخليجي السعودية، شركة بيتك العقارية في المملكة العربية السعودية، وشركة المساكن المتحدة العقارية.

8. السيد/ محمد رياض المطوع
عضو مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس تمويل من جامعة الكويت عام 2001. عضو في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2016 حتى تاريخه. بدأ مسيرته المهنية في الهيئة العامة للاستثمار حيث يشغل حالياً وظيفة مدير استثمار أول. ساهم في عضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها الشركة الباكستانية الكويتية للاستثمار، شركة البحر العربي المحدودة، شركة فرح المغرب العقارية، والشركة الوطنية للأوفست، بالإضافة إلى مشاركته في العديد من الدورات والبرامج التدريبية والندوات في شتى المجالات.

9. السيد/ محمد عبد الرضا سليم
عضو مجلس الإدارة (منتخب)

حاصل على بكالوريوس إدارة أعمال- تخصص تمويل من جامعة الكويت عام 1985. عضو في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2016 حتى تاريخه. اكتسب خبرته المهنية من خلال عمله على مدى أكثر من 30 عاماً في الهيئة العامة للاستثمار، حيث تدرج في الوظائف حتى شغل منصب مدير إدارة الخزانة منذ عام 2006 حتى تاريخه. يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة العربية المصرفية. ساهم في رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات أبرزها شركة صندوق الأجيال القابضة، الشركة الكويتية للاستثمار، الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية، الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية، الشركة الكويتية العقارية القابضة، وشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية، كما شارك في العديد من الدورات النظرية والعملية مع أهم البنوك والمؤسسات المالية العالمية في مجالات إدارة المحافظ والاستثمار وأسواق المال.

10. السيد/ محمد عبدالعزيز البحر
عضو مجلس الإدارة (منتخب مستقل)

حاصل على بكالوريوس هندسة صناعية ونظم من جامعة جنوبي كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1982 وماجستير في بحوث العمليات من نفس الجامعة عام 1985. عضو مستقل في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2022 حتى تاريخه. التحق عام 1983 بمعهد الكويت للأبحاث العلمية في إدارة الاقتصاد التقني حتى عام 1985، ثم انتقل إلى مؤسسة الخليج للاستثمار عام 1985 حيث شغل منصب نائب رئيس في إدارة المشاريع حتى عام 2001، ثم تولى بعدها منصب المدير العام لشركة بوبيان للبتروكيماويات من عام 2001 حتى عام 2018. هذا وقد شغل رئاسة وعضوية مجالس إدارة عدد من الشركات والبنوك المحلية والإقليمية في مجالات التعليم والتكنولوجيا والصناعة أبرزها على سبيل المثال لا الحصر بنك برقان، شركة بوبيان للصناعات البلاستيكية، الشركة الكويتية للأوليفينات، شركة المشروعات السياحية، رئيس مجلس أمناء جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وكذلك كل من شركة نماء للكيماويات والشركة الوطنية لثاني أكسيد التيتانيوم (كريستال) وشركة صناعة العزل العربية (عوازل) والشركة العربية للألياف الصناعية (ابن رشد) في السعودية.

11. السيدة/ مي مهلهل المضف
عضو مجلس الإدارة (منتخب مستقل)

حاصلة على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1980، كما أكملت العديد من الدورات والبرامج المصرفية في كلية هارفارد للأعمال، وكلية هارفارد للإدارة الحكومية، وكلية نيويورك للمالية، ومعهد الدراسات المصرفية. علاوة على ذلك ، فهي عضو في الجمعية الاقتصادية الكويتية وجمعية الخريجين الكويتية وجمعية المصرفيين العرب في أمريكا الشمالية (ABANA). مصرفية ذات خبرة تتمتع بثروة من المعارف والاتصالات الصناعية المكتسبة من أكثر من ثلاثة عقود من الخبرة المصرفية، عضو مستقل في مجلس إدارة بنك وربة منذ مارس 2022 حتى تاريخه. شريك إداري في شركة نوفوم لتقديم الاستشارات للأفراد ذوي الملاءة المالية والمؤسسات المالية مع مختلف الفرص الاستثمارية. شغلت منصب الرئيس التنفيذي من 2013 إلى 2018 في بنك أبوظبي الأول في الكويت، وقبل انضمامها إلى بنك أبوظبي الأول، كانت المدير العام الأول لبنك برقان من عام 2009 حتى عام 2012 وكانت مسؤولة عن الخزينة والمؤسسات المالية وإدارة الاستثمار والخدمات المصرفية الخاصة. قبل بنك برقان، عملت كأمينة خزانة/ مدير عام في البنك التجاري الكويتي حيث ترأست إدارة الخزانة من عام 2001 حتى عام 2006، ومن عام 1998 حتى عام 2001 عملت في بنك الخليج الكويتي لتصل إلى منصب مساعد المدير العام في مجموعة الخزانة، في حين أمضت قبل ذلك 15 عاماً في البنك التجاري الكويتي للوصول إلى منصب مدير أول في دائرة الخزانة.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة – العضوية والمهام

قام مجلس الإدارة بإنشاء خمس لجان على مستوى المجلس وفوضها بالمسؤوليات للتصرف نيابة عنه في أمور محددة، وتم إنشاء كل لجنة مختصة ضمن إطار مبادئ وقواعد الحوكمة الخاصة بالبنوك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة.

لجنة التمويل والاستثمار

تقوم اللجنة بمراجعة وتقييم وتطوير واقتراح موافقة مجلس الإدارة على كافة الموضوعات المتعلقة بعروض التمويل والاستثمار والرسوم والعمولات وأداء المحفظة التمويلية والاستثمارات والإجراءات القانونية المتخذة لحالات تعثر العملاء، وتتمتع اللجنة بصلاحيات محددة في اعتماد قرارات التمويل والاستثمار، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ محمد عبدالرضا سليم	رئيس اللجنة
السيدة/ مي مهلهل المضف	نائب رئيس اللجنة
السيد/ بدر خالد الشلفان	عضو
السيدة/ بسمه حامد الصانع	عضو

لجنة التدقيق

تقوم اللجنة بمراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، وكذلك القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية، هذا بالإضافة إلى مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من كفاية المخصصات اللازمة.

وتقوم اللجنة بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته، والقيام بدراسة توصية الإدارة التنفيذية بشأن تعيين وإنهاء عمل وتحديد أتعاب المدققين الخارجيين، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ محمد أحمد الرويح	رئيس اللجنة
السيد/ محمد رياض المطوع	نائب رئيس اللجنة
السيد/ خلدون شاكر الطبطبائي	عضو
السيد/ مبارك ناصر الساير	عضو
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو

لجنة الحوكمة والالتزام

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة إلى مجلس الإدارة في تنفيذ متطلبات الحوكمة، وإعداد وتحديث دليل الحوكمة للبنك، وتأكيد التزام الأطراف ذات العلاقة بالبنك بتطبيق معايير ومتطلبات الحوكمة وتقديم تقارير لمجلس الإدارة حول ذلك ومراجعة تفاصيل المحتوى الذي ينشر في التقرير السنوي في ما يتعلق بالحوكمة، بالإضافة إلى المتابعة لضمان الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ حمد مساعد الساير	رئيس اللجنة
السيد/ محمد عبدالرضا سليم	نائب رئيس اللجنة
السيد/ محمد أحمد الرويح	عضو

لجنة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالموضوعات ذات العلاقة بالاستراتيجيات والقابلية للمخاطر المصاحبة لأنشطة التمويل والاستثمار، علاوة على دور اللجنة في تبيان وتطوير استراتيجية المخاطر لدى البنك والقابلية للمخاطر والتدابير الأخرى ذات الصلة كمراجعة تقارير مجموعة إدارة المخاطر وسياسات المخاطر والرقابة لدى البنك والتوصية باعتمادها من قبل المجلس، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيد/ خلدون شاكر الطبطبائي	رئيس اللجنة
السيد/ مبارك ناصر الساير	نائب رئيس اللجنة
السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو
السيد/ محمد رياض المطوع	عضو
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو

لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشحين لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من الفعالية والالتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات واتفاقها مع أهداف البنك، والتأكد من فاعلية ونزاهة سياسة وممارسات المكافآت بالبنك، وتتألف اللجنة من السادة التالية أسماؤهم:

السيدة/ مي مهلهل المضف	رئيس اللجنة
السيد/ بدر خالد الشلفان	نائب رئيس اللجنة
السيدة/ بسمه حامد الصانع	عضو
السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو
السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو

حضور السادة/رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس واللجان خلال العام 2023:

إجمالي عدد الاجتماعات خلال العام 2023

م.	العضو	المنصب	مجلس الإدارة	لجنة التمويل والاستثمار	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر	لجنة الحوكمة والالتزام	لجنة الترشيحات والمكافآت
1	السيد/ حمد مساعد الساير	رئيس مجلس الإدارة	12				7	
2	السيد/ بدر خالد الشلفان	نائب رئيس مجلس الإدارة	12	23				8
3	السيدة/ بسمه حامد الصانع	عضو مجلس الإدارة	11	22				7
4	السيد/ خلدون شاكر الطبطبائي	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	12		10	12		
5	السيد/ مبارك ناصر الساير	عضو مجلس الإدارة	6		5	7		
6	السيد/ محمد احمد الرويح	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	11		10		7	
7	السيد/ محمد حامد الشلفان	عضو مجلس الإدارة	12			12		8
8	السيد/ محمد رياض المطوع	عضو مجلس الإدارة	11		10	12		
9	السيد/ محمد عبدالرضا سليم	عضو مجلس الإدارة	11	20			7	
10	السيد/ محمد عبدالعزيز البحر	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	11		10	12		8
11	السيدة/ مي مهلهل المضف	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	12	22				7
إجمالي عدد الاجتماعات خلال العام 2023			12	23	10	12	7	8

لجان الإدارة – المهام والمسؤوليات

اعتمد مجلس الإدارة إنشاء بعض اللجان على مستوى الإدارة التنفيذية للقيام بمهام ومسؤوليات محددة لمساعدة الرئيس التنفيذي في إدارة البنك بكفاءة وفاعلية. ويرأس السيد/ شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي للبنك، معظم هذه اللجان.

1. اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار

تعتبر اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار المسؤولة عن دراسة العروض المتعلقة بالتمويل والاستثمار، وتقوم اللجنة بالموافقة على تلك العروض أو تحيلها إلى لجنة التمويل والاستثمار وفقاً للصلاحيات المعتمدة. وتعد اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار مسؤولة عن مراقبة ومراجعة محفظة البنك التمويلية والاستثمارية واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان الأداء السليم للأصول المالية والاستثمارية للبنك.

2. لجنة الأصول والخصوم

تختص لجنة الأصول والخصوم بجميع الأمور المتعلقة بإدارة ومراقبة الميزانية العمومية بما في ذلك جميع جوانب الأصول والخصوم وتوزيع الأصول وهيكل المطلوبات ومتطلبات السيولة وجميع الموضوعات الأخرى ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة مخاطر السوق والسيولة التي يواجهها البنك، وتعتبر لجنة الأصول والخصوم مسؤولة عن الإشراف على كافة المواضيع ذات الصلة بالتوازن الأمثل للموجودات والمطلوبات على المدى القصير والمتوسط والطويل، لكي تضمن نمواً في الأعمال مع الربحية بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات الرقابية والمالية.

3. لجنة المخصصات

تختص لجنة الأصول والخصوم بجميع الأمور المتعلقة بإدارة ومراقبة الميزانية العمومية بما في ذلك جميع جوانب الأصول والخصوم وتوزيع الأصول وهيكل المطلوبات ومتطلبات السيولة وجميع الموضوعات الأخرى ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة مخاطر السوق والسيولة التي يواجهها البنك، وتعتبر لجنة الأصول والخصوم مسؤولة عن الإشراف على كافة المواضيع ذات الصلة بالتوازن الأمثل للموجودات والمطلوبات على المدى القصير والمتوسط والطويل، لكي تضمن نمواً في الأعمال مع الربحية بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات الرقابية والمالية.

4. لجنة الإدارة

تتولى لجنة الإدارة مسؤولية تطوير وتنفيذ رؤية واستراتيجية البنك، حيث يتم عقد اجتماعات شهرية منتظمة للجنة الإدارة بغرض التأكد من تدفق المعلومات إلى الإدارة التنفيذية للوصول إلى رؤية موحدة في شأن القرارات المؤثرة على أوضاع البنك بشكل عام. وتتضمن أعمال هذه اللجنة، على سبيل المثال لا الحصر، كافة الأمور الخاصة بخطط النشاط والسياسات والإجراءات وبرامج المنتجات والخدمات الجديدة والمشاريع الخاصة والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، كما أنها تضطلع وتتخذ القرارات بشأن كافة الموضوعات الأخرى التي لا تخضع لاختصاص أي لجنة محددة.

5. لجنة المشتريات

تأسست اللجنة لضمان سير عملية شراء كافة البضائع والخدمات والعقود والأعمال اللازمة لتشغيل البنك بشكل مناسب وفق أسلوب شفاف وفعال وفي الوقت المحدد مع مراعاة أفضل الممارسات في مجال المشتريات. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في الإشراف على هدف البنك الخاص بجلب المنتجات والخدمات التي تناسب الغرض المطلوب لأجله؛ وذلك في الوقت المناسب والمكان المطلوب ومقابل التكلفة الملائمة، وعلى نحو من شأنه موازنة المتطلبات المؤسسية العامة لترشيد الاستهلاك والشفافية والمساءلة، وللتأكد من القيام بهذا النشاط وفق أعلى المستويات الأخلاقية في التعامل العادل والمنصف مع الموردين الذين يوفرون الخدمات والبضائع للبنك.

6. لجنة الاستثناءات لتمويل الأفراد

تأسست اللجنة بهدف مراجعة كافة معاملات التمويل الشخصي التي تحتاج إلى دراسة مستفيضة وإبداء الرأي بمدى جدوى اعتماد الاستثناءات المطلوبة واتخاذ القرار باعتمادها أو رفضها بناء على أسباب ودوافع ائتمانية محددة بما يحقق مصلحة البنك وأهدافه على المدى الطويل ضمن معايير ومحددات مقبولة المخاطر.

7. اللجنة التنفيذية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قام بنك وربة، تنفيذاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 28 أغسطس 2019، بإنشاء لجنة للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ويتمثل دور اللجنة في اتخاذ القرار النهائي بشأن الحالات المشبوهة الواجب على مصرفنا الإبلاغ عنها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية. وتضم اللجنة في عضويتها أربعة أعضاء برئاسة رئيس مجموعة العمليات وعضوية كل من مسؤول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمجموعة المصرفية للأفراد ومقرر اللجنة، وتقوم اللجنة بإعداد تقرير ربع سنوي بجميع المعاملات المشبوهة التي وافقت اللجنة على تحويلها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية ويقدم ضمن التقرير الذي يرسل إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر ومجلس الإدارة.

8. لجنة المنتجات الاستثمارية

لجنة المنتجات الاستثمارية هي المسؤولة عن تقديم وطرح وإدارة المنتجات والعروض والخدمات الاستثمارية المرخصة من قبل هيئة أسواق المال إلى عملاء البنك الحاليين والمحتملين وضمان تنفيذها وفقاً لاستراتيجية إدارة الأصول/ الثروات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

9. لجنة المخاطر التشغيلية

لجنة المخاطر التشغيلية (ORC) هي لجنة على مستوّ إداري تم تشكيلها بغرض إدارة المخاطر بخلاف مخاطر السوق والسيولة والائتمان. وتجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة لتقييم مراقبة البيئة الرقابية العامة للبنك والتوصية أو الموافقة على إجراءات للتقليل من المخاطر التي يكون تأثيرها (إذا تحققت) يفوق نزعة البنك للمخاطر، وتشمل المخاطر التي تديرها لجنة المخاطر التشغيلية (ORC) على سبيل المثال لا الحصر: المخاطر التشغيلية، ومخاطر أمن المعلومات، ومخاطر تكنولوجيا المعلومات، ومخاطر مكافحة غسل الأموال، والمخاطر القانونية، ومخاطر الالتزام الرقابي ومخاطر الشريعة، كما تقوم اللجنة أعلاه بمراجعة ومراقبة خطط استمرارية الأعمال الخاصة بالبنك والتأكد من اتباع آلية إدارية لتطوير خطط استمرارية الأعمال والمحافظة عليها واختبارها.

الإدارة التنفيذية

	الاسم	المسمى الوظيفي	سنوات الخبرة	الجنسية	المؤهل العلمي
1	السيد/ شاهين حمد الغانم	الرئيس التنفيذي	35	الكويت	ماجستير
2	السيد/ أنور بدر الغيث	نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة	26	الكويت	جامعي
3	السيد/ أحمد فيصل القطامي	رئيس المجموعة المصرفية للأفراد	22	الكويت	جامعي
4	السيد/ ثويني خالد الثويني	رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار	18	الكويت	جامعي
5	السيد/ حسام سليمان مصطفى	رئيس مجموعة التدقيق الداخلي	31	الأردن	جامعي
6	السيد/ حمد فوزان الفوزان	رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي	18	الكويت	ماجستير
7	السيد/ خورشيد كافاس سانجانا	رئيس مجموعة إدارة المخاطر بالتكليف	40	الهند	جامعي
8	السيد/ عبدالله محمود اللنقاوي	رئيس مجموعة الخزانة	17	الكويت	ماجستير
9	السيد/ فيصل عبدالرزاق النصار	رئيس المجموعة المصرفية للشركات	25	الكويت	جامعي
10	السيدة/ ليالي مصطفى الفهد	رئيس مجموعة العمليات	30	الكويت	ماجستير
11	السيد/ محمد صبري عيسى	رئيس مجموعة الرقابة المالية	23	مصر	جامعي
12	السيدة/ معالي عبدالله الرشيد	رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة	22	الكويت	ماجستير
13	السيد/ وائل السعيد شوارب	رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات	22	مصر	جامعي
14	السيد/ وائل أحمد عوض	رئيس المجموعة الرقمية بالتكليف	22	مصر	جامعي

نبذة عن الإدارة التنفيذية

1. السيد/ شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماسترخت وشهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت. لديه خبرة تزيد عن 35 عاماً في القطاع المصرفي والاستثمار، حيث بدأ مسيرته العملية في القطاع النفطي عام 1988– 1999 ثم انتقل إلى قطاع الخدمات المالية والاستثمارية حيث شغل منصب مساعد المدير المالي في شركة المستثمر الدولي عام 1999، ثم انتقل عام 2001 إلى بنك بيت التمويل الكويتي والذي تدرج به في العديد من المناصب والإدارات كان آخرها شغل منصب مدير عام البنوك الدولية عام 2012 ثم أسند إليه بالوكالة منصب رئيس الاستثمار عام 2013، لينتقل بعد ذلك في مارس 2014 إلى بنك وربة ليتولى منصب نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزانة وأصبح الرئيس التنفيذي للبنك منذ 2016 وحتى الآن.

2. السيد/ أنور بدر الغيث
نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة

حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت ولديه أكثر من 26 عاماً من الخبرة في القطاع المالي الحكومي والخاص. بدأ مشواره المهني في عام 1997 كفاحص ضريبي بوزارة المالية، ثم التحق بعد ذلك ببيت التمويل الكويتي في عام 2001 وتدرج وظيفياً حتى تم تعيينه كرئيس لعمليات العقار المحلي، وقد تم تعيينه بوظيفة مدير إدارة العمليات في عام 2005 لتتم ترقيته أخيراً ليصبح رئيس العمليات في عام 2011 حتى 2014 شاملة قطاع العمليات وقطاع تكنولوجيا المعلومات وقطاع الموارد البشرية والخدمات، كما شغل وظيفة الرئيس التنفيذي بالتكليف في عام 2014. وفي عام 2015، تولى منصب رئيس العمليات في مؤسسة الخليج للاستثمار. وفي عام 2016، التحق ببنك الكويت المركزي في منصب المدير التنفيذي لقطاع التنظيم والإدارة ثم شغل منصب المدير التنفيذي لقطاع تقنية المعلومات والأعمال المصرفية وكذلك مدير إدارة العمليات الأجنبية بالوكالة. انضم الغيث إلى بنك وربة في عام 2020 ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة والخزانة. وقد اجتاز الغيث عدة برامج بنجاح منها برنامج تنمية المهارات القيادية من كلية هارفارد للأعمال في عام 2007، كما حصل على العديد من الشهادات المهنية ، منها شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في عام 2012، وهو كذلك مراقب حسابات مرخص من وزارة التجارة والصناعة في دولة الكويت.

3.السيد/ أحمد فيصل القطامي
رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال في الإدارة العامة من جامعة ولاية بورتلاند، ولديه أكثر من 22 عاماً من الخبرة في القطاعات المصرفية والمالية. بدأ القطامي حياته المهنية في بيت التمويل الكويتي في عام 2001 وتقلد العديد من المناصب في القطاع المصرفي وقطاع التمويل- الخدمات المصرفية الخاصة. في عام 2010، انضم القطامي إلى بنك بوبيان كمدير في إدارة الخدمات المصرفية الخاصة حتى أصبح رئيس إدارة الخدمات المصرفية الخاصة بالتكليف. انضم إلى ديمة كابيتال للاستثمار في إدارة علاقات العملاء منذ يناير 2016 كنائب رئيس أول تلاه منصب نائب رئيس تنفيذي. التحق القطامي ببنك وربة في فبراير 2023 ليشغل منصب رئيس المجموعة المصرفية للأفراد. كما شغل القطامي العديد من المناصب كعضو مجلس إدارة في العديد من الشركات.

4. السيد/ ثويني خالد الثويني
رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار

حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية. حضر العديد من برامج تطوير القيادات التنفيذية. لديه أكثر من 18 عاماً خبرة في القطاع المصرفي والاستثماري منها 6 أعوام في شركة رساميل للهيكلة المالية حيث شغل عدة مناصب آخرها نائب رئيس إدارة الهيكلة والتحليل المالي. انضم الثويني إلى بنك وربة في يناير 2015 حيث يشغل حالياً منصب رئيس المجموعة المصرفية للاستثمار.

5. السيد/ حسام سليمان مصطفى
رئيس مجموعة التدقيق الداخلي

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك في أربد بالأردن عام 1989، كما أنه حاصل على شهادات مهنية باعتباره مدققًا معتمدًا في عمليات الاحتيال CFE، ومراجعًا معتمدًا للرقابة الداخلية CICA ومدقق حسابات مصرفية معتمداً CBA ومدقق نظم معلومات معتمداً وهو كذلك عضو في ISACA، IIA وACFE. يتمتع مصطفى بخبرة تزيد عن 31 عاماً في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الصناعة المصرفية التقليدية والتنظيمية والإسلامية بالإضافة إلى قطاع الاستثمارات في المنطقة، كما أنه على دراية جيدة بإدارة مخاطر الاحتيال والرقابة الداخلية وإدارة مخاطر المؤسسة. بدأ حياته المهنية في عام 1989 كصراف في بنك الخليج وعمل بعدها في البنك المركزي الأردني قبل انتقاله إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث شغل العديد من المناصب الإدارية في بنك أبوظبي الوطني ومصرف أبوظبي الإسلامي قبل عودته إلى بنك الخليج في عام 2014 كمدير عام ورئيس التدقيق الداخلي. انضم مصطفى إلى بنك وربة في يوليو عام 2022 كرئيس التدقيق الداخلي.

6. السيد/ حمد فوزان الفوزان
رئيس مجموعة التخطيط الإستراتيجي

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من إمبريال كوليدج لندن ودرجة البكالوريوس في علم المعلومات من جامعة أركنساس الأمريكية. تمتد خدمة الفوزان إلى 18 عاماً في قيادة تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والابتكار والتخطيط الاستراتيجي والتنفيذ. كما حصل الفوزان على دورات عديدة في القيادة والاستراتيجية من جامعة هارفارد ووارتون وبوث للأعمال، إضافة إلى أنه ممارس معتمد في مجال التكنولوجيا السحابية. بدأ حياته المهنية في عام 2005 كمهندس مشاريع في شركة زين، وفي عام 2006 انتقل إلى القطاع المصرفي وذلك بالتحاقه ببنك بوبيان حيث تدرج وظيفياً في العديد من الإدارات فبدأ العمل كمهندس أنظمة في قسم النظم الأساسية وتمت ترقيته عدة مرات إلى أن أصبح مديراً تنفيذياً لإدارة الأنظمة في مجموعة تكنولوجيا المعلومات. وبعد ذلك تم تعيينه كرئيس للابتكار والشراكات في عام 2019 إلى أن أصبح مساعد المدير العام في قطاع الابتكار والشراكات في أبريل 2020 وشارك في عديد من الإنجازات، منها مشاركته في بناء بنك نومو الرقمي البريطاني التابع لبنك لندن والشرق الأوسط. انضم الفوزان إلى بنك وربة في مايو 2021 وحالياً يشغل منصب رئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي.

7.السيد/ خورشيد كافاز سانجانا
رئيس مجموعة إدارة المخاطر بالتكليف

حاصل على درجة بكالوريوس التجارة من جامعة بومباي (1982) وبكالوريوس العلوم - علوم الكمبيوتر من الجامعة الدولية في مدينة كانساس سيتي بولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية (1985). والتزامه بالتطوير المهني المستمر من خلال عضويته في معهد المحاسبين الماليين في كينت في المملكة المتحدة منذ عام 1994. انضم إلى بنك وربة في عام 2011 كرئيس لإدارة الالتزام، حاملًا معه مزيجاً غنياً من الخبرة الأكاديمية والمهنية. قبل انضمامه إلى البنك، كان لديه خبرة في القطاع المالي والاستثماري، الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (2008-2011)، بنك الخليج (1995-2008)، بنك برقان (1992-1995)، وبدأ مع صناعات الغانم في عام 1990. اتسمت رحلته في البنك بسلسلة من الأدوار القيادية التقدمية. يشغل حالياً منصب رئيس إدارة المخاطر بالتكليف.

8. السيد/ عبدالله محمود اللنقاوي
رئيس مجموعة الخزانة

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماسترخت لإدارة الأعمال ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة الكويت. لديه معرفة واسعة في إدارة الأصول والخصوم والاستثمارات ومبيعات الخزينة للمنتجات المهيكلة والمشتقات. علاوة على ذلك، أكمل اللنقاوي برنامج تطوير القيادة PLD من كلية إدارة الأعمال في هارفارد، كما حصل على شهادة إدارة الاستثمار CIM وبرنامج استراتيجيات الاستثمار وإدارة المحافظ المالية ISPM من وارتون بي اس جامعة بنسلفانيا، بالإضافة إلى شهادة تداول من جمعية الأسواق المالية ACI. بدأ اللنقاوي مسيرته المهنية في البنك الأهلي المتحد في الخزينة عام 2006 وتقلد العديد من المناصب حتى أصبح مديراً عاماً للخزينة في عام 2019. انضم اللنقاوي إلى بنك وربة في يوليو 2022 كرئيس مجموعة الخزانة، حيث، يشرف السيد اللنقاوي على أنشطة الخزانة في البنك، وضمان الإدارة المثلى للسيولة، وتخفيف المخاطر وتنفيذ مبادرات الاستثمار الاستراتيجية. وتشمل قيادته في بنك وربة رسم مسار الاستراتيجيات المالية للبنك، وإدارة التعرض لمخاطر الصرف الأجنبي وتوجيه موقف السياسة النقدية للبنك بما يتماشى مع ديناميكيات السوق والبنك.

9. السيد/ فيصل عبدالرزاق النصار
رئيس المجموعة المصرفية للشركات

حاصل على شهادة بكالوريوس الآداب والعلوم في الاقتصاد من جامعة كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998 ولديه أكثر من 25 عاماً من الخبرة في قطاعي الخدمات المصرفية للشركات وتمويل الشركات، والتي بدأت في عام 1999 عندما انضم إلى بنك الكويت والشرق الأوسط حيث تدرج وظيفياً ليصبح مساعد مدير في 2003. وفي عام 2005، انضم إلى شركة أعيان للإجارة والاستثمار كنائب للرئيس - الخزينة وتمويل الشركات، ثم انضم إلى بنك بوبيان كمدير أول في إدارة الخدمات المصرفية للشركات في عام 2010. انضم إلى بنك وربة في عام 2012 كمدير أول في المجموعة المصرفية للشركات حيث تدرج وظيفياً إلى أن شغل منصب رئيس المجموعة المصرفية للشركات في عام 2021. كما أنه حاصل على شهادة في إدارة الائتمان من معهد الدراسات المصرفية (1999) وبرنامج شهادة القيادة والإدارة من جامعة وارتون (2022).

10. السيدة/ ليالي مصطفى الفهد
رئيس مجموعة العمليات

حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة العلوم الإسلامية العالمية ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة العربية المفتوحة. لديها أكثر من 30 عاماً من خبرة في مجال العمليات في القطاع المصرفي. بدأت حياتها المهنية في عام 1993 مع بنك الكويت الوطني حيث تدرجت وظيفياً وصولاً إلى منصب مشرف أول تنفيذ ائتماني ومراقبة ضمان الجودة، ثم انتقلت في عام 2009 للعمل في بنك برقان كمدير عمليات الأصول والالتزامات وتقلدت العديد من المناصب حتى أصبحت رئيس العمليات المركزية، إضافة إلى عمليات الأصول والالتزامات وعمليات الائتمان في عام 2016. انتقلت الفهد إلى بنك بوبيان في عام 2018 وشغلت منصب نائب المدير العام لمجموعة العمليات البنكية في عام 2022، كما ترأست لجنة العمليات لدى اتحاد المصارف خلال فترة 2013-2016. اجتازت الفهد دورة الإدارة على نحو استراتيجي والقيادة بهدف تحقيق النتائج المرجوة" من كلية هارفارد للأعمال عام 2013، وبرنامج "المرأة والقيادة في مجال التجارة العالمية" بالتعاون مع كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في عام 2019 وبرنامج التطوير القيادي للمرأة في أكسفورد عام 2020، وحصلت على شهادة القيادة في"A World Transformed" من كلية هارفارد للأعمال عام 2022. انضمت الفهد إلى بنك وربة في أكتوبر 2022 لتصبح رئيس مجموعة العمليات.

11. السيد/ محمد صبري عيسى
رئيس مجموعة الرقابة المالية

حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة عين شمس كما أنه حاصل على شهادة محاسب قانوني معتمد CPA من مجلس المحاسبة في كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية ومحاسب دولي معتمد للقطاع العام ACCA Cert IPSAS. بدأ حياته المهنية في عام 1999 كمدقق حسابات وعمل لدى البعض من أكبر شركات التدقيق والاستشارات الدولية لأكثر من 23 عاماً، حيث اكتسب خبرة واسعة في مجال التدقيق والرقابة الداخلية على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وتقلد مناصب مختلفة حتى شغل منصب مدير تدقيق تنفيذي مشارك في واحدة من أكبر شركات التدقيق والاستشارات في الشرق الأوسط. انضم إلى بنك وربة في عام 2022 كرئيس لمجموعة الرقابة المالية.

12. السيدة/ معالي عبدالله الرشيد
رئيس مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة

حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية ماستريخت للإدارة ودرجة البكالوريوس في الكيمياء العامة مع تخصص فرعي في نظم المعلومات الإدارية. تمتد خبرة الرشيد إلى أكثر من 22 عاماً في مجال الموارد البشرية، حيث عملت في مختلف قطاعاته والتي تشمل المكافآت، إدارة المواهب والأداء، عمليات الموارد البشرية، والتطوير الوظيفي والمؤسسي. وقد تدرجت الرشيد وظيفياً في بنك برقان منذ عام 2005 وذلك قبل انضمامها إلى بنك وربة، حيث شغلت عدة مناصب إدارية كان آخرها رئيس للموارد البشرية والتطوير. التحقت الرشيد ببرنامج التعليم الخاص بالمدراء التنفيذيين في كلية هارفارد للأعمال إضافة إلى عدة برامج تطوير أخرى، كما أنها حاصلة على شهادات احترافية معتمدة في مجال الموارد البشرية مثل (PHR) من معهد اعتماد الموارد البشرية و(SHRM-CP) من جمعية إدارة الموارد البشرية. انضمت الرشيد إلى بنك وربة في عام 2021 كرئيس لمجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة.

13. السيد/ وائل السعيد شوارب
رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات

حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الكمبيوتر من الأكاديمية الحديثة (2002). يتمتع بخبرة تزيد عن 22 عاماً في هذا المجال. بدأ شوارب حياته المهنية في شركة الثقة العربية كمهندس أول لأمن المعلومات من 2002 إلى 2005 تلاه بيت التمويل الكويتي من 2005 إلى 2012 حيث عمل كنائب مدير أمن المعلومات وتخطيط البنية التحتية. انضم شوارب إلى بنك وربة في عام 2013 كمدير أول للأمن السيبراني وحوكمة تقنية المعلومات ولعب دوراً مهماً في إنشاء البنية التحتية لمجموعة تكنولوجيا المعلومات في البنك. خلال مسيرته المهنية في بنك وربة، حصل شوارب على جائزتين رئيسيتين: جائزة Cloud Trailblazer Award وجائزة DevOps RockStar وطور مسيرته ليصبح نائب رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات، قبل أن يصبح رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات.

14. السيد/ وائل أحمد عوض
رئيس المجموعة الرقمية بالتكليف

حاصل على درجة البكالوريوس في هندسة علوم الكمبيوتر من كلية الهندسة الإلكترونية في جامعة المنوفية في مصر. لديه أكثر من 22 عاماً من الخبرة في المجال المصرفي، حيث بدأ مسيرته المهنية في عام 2000 كمسؤول نظام في إدارة تكنولوجيا المعلومات في البنك الأهلي الكويتي لمدة 7 سنوات، ثم انتقل في عام 2007 للعمل في بيت التمويل الكويتي كمستشار أعمال تكنولوجيا المعلومات في إدارة تخطيط نظم المعلومات في قطاع التكنولوجيا. انضم عوض إلى بنك وربة في عام 2013 وحصل على العديد من الشهادات ، منها شريك معتمد في إدارة المشاريع 2006، ومدير معتمد من ICPM في عام 2015، وبرنامج القيادة التنفيذية من كلية إدارة الأعمال في جامعة شيكاغو في عام 2017. تقلد عوض عدة مناصب قيادية في وربة، وتم تعيينه كرئيس المجموعة الرقمية بالتكليف في أبريل عام 2022.

سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت)

تتماشى سياسة التعويضات (الأجور والمكافآت) مع الإستراتيجيات التي تم وضعها من قبل مجلس الإدارة بما يتطابق مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي ومتطلبات حوكمة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي، إضافة إلى توصيات لجنة الترشيحات والمكافآت. وتتوافق هذه السياسة مع أفضل التطبيقات العالمية والتي من شأنها تشجيع الموظفين ومكافأتهم على الأداء المتميز، إضافة إلى اعتبارها عاملاً مهماً في استقطاب ذوي الخبرات والكفاءات للعمل في بنك وربة من شتى الشركات والقطاعات المختلفة. كما يحرص البنك بشكل مستمر على تحديث هذه السياسة، وتظهر هذه التحديثات من خلال "مؤشرات" مصممة خصيصاً لتعكس أداء الأنشطة الفردية أو المشتركة، هذا بالإضافة إلى توفير المرونة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات ومعايير سوق العمل وفق أسلوب منظم وموحد، حيث وضع البنك مقاييس أداء مالية للأهداف القائمة على الإيرادات أو الأرباح أو التدفق النقدي أو العائد على حقوق الملكية، ولأهداف أخرى اقتصادية متعلقة بالعائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر (RAROC)، وكذلك مقاييس أداء غير مالية أو اقتصادية تقيس الالتزام بالضوابط الداخلية أو العمل الجماعي أو غير ذلك من المعايير النوعية التي تهدف إلى تقييم المساهمات غير المالية وغير الاقتصادية التي يقوم بها الموظفون. وقد اهتم البنك بتحديث تلك المقاييس حيث أن العنصر البشري لديه الكثير مما يقدمه خلاف المساهمات المالية والاقتصادية.

وتشمل حزمة التعويضات (الأجور والمكافآت) عدداً من العناصر التي يتقاضاها الموظف وتنقسم إلى:

- الراتب الأساسي: وهو أجر الموظف الشهري، ويتم تحديده وفقاً لمعايير تقييم الوظائف وبحسب سلم الدرجات في البنك.
- البدلات: وهي مبالغ مالية تدفع شهرياً إلى جانب الراتب الأساسي، وتعطى بحسب طبيعة عمل الموظف.
- المكافآت السنوية: وهي مكافآت تعطى للموظف نهاية العام بحسب تقييم أداء الموظف وأداء البنك.
- الحوافز: وهي برامج يتم وضعها لتحفيز الموظفين على زيادة الإنتاج وتحسين الأداء.
- المزايا الأخرى: كتذاكر السفر والتأمين الصحي وبدل التعليم ونهاية الخدمة بالإضافة إلى المكافآت التي يقرها مجلس الإدارة بالتنسيق مع لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة إدارة المخاطر.

تتم مراجعة مبلغ المكافآت السنوية (الثابتة والمتغيرة) من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت ويخضع بعد ذلك للمراجعة والاعتماد من قبل مجلس الإدارة. والجدير بالذكر بأن عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة الترشيحات والمكافآت خلال العام بلغ 8 للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2023.

ولضمان التزام بنك وربة بتطبيق الإجراءات الخاصة بسياسة المكافآت والترشيحات فإنه يتم التعاقد مع مستشار خارجي للقيام بالمراجعة الشاملة لنظم وإجراءات سياسة المكافآت والترشيحات في البنك وذلك وفقاً لقواعد حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية الصادرة من بنك الكويت المركزي في ديسمبر 2016 وكذلك قواعد حوكمة الشركات الصادرة من بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2019.

إفصاحات الأجور والمكافآت طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول حوكمة الشركات:

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

حزمة المكافآت المدفوعة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2023 بلغت 66 ألف دينار كويتي.

ثانياً: التعويضات المدفوعة للأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً في البنك:

حزمة الأجور والمكافآت المدفوعة لستة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى أجور ومكافآت في البنك بمن فيهم الرئيس التنفيذي، والمدير المالي ورئيس المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي لعام 2023 بلغت 2,263,341.379 دينار كويتي* وشملت حزمة الأجور والمكافآت الممنوحة لهذه الفئة الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والمزايا الأخرى والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

* تم تكليف واحد من الموظفين بالقيام ببعض أعمال التنفيذيين الكبار الستة خلال عام 2023.

ثالثاً: التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة في بنك وربة:

بلغ إجمالي حزمة الأجور والمكافآت المدفوعة للإدارة التنفيذية العليا لعام 2023 (الرئيس التنفيذي ونوابه و/أو كبار التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والإشرافية)، 3,727,280.585 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 14) وشمل الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.
وبلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لموظفي الرقابة المالية والمخاطر 1,626,206.00 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 14) وشملت الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات، فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.

وبلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة للمتعرضين للمخاطر المادية 3,432,161.67 دينار كويتي (عدد الموظفين لهذه الفئة 16) وشملت الأجور الثابتة بما في ذلك المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة. وتشمل هذه الفئة فئة الإدارة العليا ورؤساء الإدارات أو الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفي إداراتهم، ولكن تقع عليهم المسؤولية النهائية والخضوع للمساءلة عن المخاطر المتخذة.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يلتزم بنك وربة التزاماً كاملاً كمؤسسة مالية بالحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي هذا الصدد يلتزم البنك بكافة التشريعات والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي فيما يخص مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعليه، قام البنك بتعديل السياسات والإجراءات ذات الصلة بما يتفق والقانون رقم 106 لسنة 2013 وكذلك التعليمات الصادرة بتاريخ 2013/7/23 والتعليمات المعدلة رقم 2023/507 والصادرة بتاريخ 2023/02/16 وأي تعليمات رقابية أخرى لاحقة حيث يتم مراجعة وتعديل السياسات والإجراءات ذات الصلة كل عام أو إذا تطلب الأمر ذلك، وكذلك التعديلات في السياسات والإجراءات الخاصة بالتعليمات التي صدرت في هذا الشأن بتاريخ 2019/5/14، الأمر الذي يضمن التزام البنك بكافة المتطلبات التشريعية والرقابية التي من أهمها التعامل مع العميل وفق تقييم المخاطر المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك تحديد عوامل المخاطر المرتبطة بالعملاء والعمليات المصرفية المنفذة ومخاطر الدول.

إضافة إلى ذلك، يؤكد البنك على التزامه بتطبيق مبدأ "اعرف عميلك" ومبدأ العناية الواجبة المبني على تقييم المخاطر في كافة مراحل العلاقة المصرفية مع العميل، كما يحرص البنك أيضاً على اتباع الإرشادات الدولية وأفضل الممارسات السليمة وفق توصيات مجموعة العمل المالي FATF الصادرة بهذا الصدد. وحتى يتسنى له مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يؤكد البنك على فاعلية الكوادر الوظيفية وأنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الكشف عن العمليات غير الاعتيادية أو المشبوهة والإبلاغ عنها. ولتدعيم ذلك، يتلقى جميع موظفي البنك تدريباً سنوياً للتعرف على الأنماط المستخدمة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والصادرة من وحدة التحريات المالية الكويتية، كما تقدم لهم الإرشادات والأدوات اللازمة للتعامل مع أي من هذه الحالات. فضلاً عن ذلك، فقد قام بنك وربة بوضع الآلية والضوابط الداخلية اللازمة والتي من شأنها أن تساعد في الحد من مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنفيذاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المؤرخة 2019/8/28 فقد تم إنشاء لجنة لاتخاذ القرار النهائي بشأن المعاملات المشبوهة وإبلاغها إلى وحدة التحريات المالية الكويتية.

كما يلتزم بنك وربة بمتطلبات قانون الامتثال الضريبي الصادر من الولايات المتحدة الأمريكية المعروف باسم FATCA والقرارات الوزارية الصادرة بشأنه، وقد شملت هذه الجهود تعديل نماذج فتح الحسابات ونماذج اعرف عميلك Know Your Customer ونماذج التصديق الذاتي للأفراد والجهات الاعتبارية وغيرها من إجراءات فتح الحسابات الجديدة المعمول بها في البنك. وتم التعاقد مع أحد كبار مكاتب التدقيق العالمية المعتمدة من وزارة المالية للعمل كمستشار للبنك في التحقق من التزام بنك وربة بتنفيذ متطلبات القانون ومراجعة تقرير فاتكا لعام 2022 للتحقق من الالتزام وصحة التقرير فنياً، وقد تم تحميل تقرير فاتكا بنجاح على موقع وزارة المالية في يوليو 2023 قبل الموعد المحدد في نهاية أغسطس 2023.

وفي شأن التزام بنك وربة بتطبيق اتفاقية معايير الإبلاغ المشترك (Common Reporting Standards) الموقعة من دولة الكويت في 2016/08/19 والقرارات الوزارية الصادرة في هذا الشأن، يلتزم بنك وربة بتطبيق هذه الاتفاقية وما يتطلب من تعديل للإجراءات والسياسات والنماذج المطلوب استكمالها لإعداد التقارير المطلوب تحميلها على موقع وزارة المالية التزاماً بما جاء في بنود هذه الاتفاقية، حيث تم التعاقد مع مكتب تدقيق من المكاتب المعتمدة من وزارة المالية لمراجعة أنظمة البنك للوقوف على التزام البنك مع متطلبات معايير الإبلاغ المشترك، وتم إرسال تقرير الإبلاغ المشترك للبنك عن عام 2022 لوزارة المالية في الموعد المحدد له خلال مايو 2023، وتم تحميل تقرير الإبلاغ المشترك بنجاح على موقع وزارة المالية وفي الموعد المحدد.

وظيفة الالتزام

يتولى قطاع الالتزام والحوكمة مهمة مساعدة البنك في تحقيق أهدافه بالتوافق مع القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها في دولة الكويت وذلك لحمايته من أي مخالفات أو جزاءات مالية أو غير مالية، وهذا ما يتضح جلياً في شعارنا "نلتزم لنحمي نمونا". ويعد قطاع الالتزام والحوكمة خط الدفاع الثاني، والذي يشمل ضمن مهامه ، مراقبة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية وقواعد ونظم الحوكمة. وقد شهد العام 2023 إنجازات متعددة لقطاع الالتزام والحوكمة من حيث زيادة مستوى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والقوانين في البنك، وتحديث السياسات والإجراءات التي تضمن التزام جميع الموظفين بها ودعم تطبيقها، إضافة إلى ذلك قام القطاع برفع مستوى الالتزام لدى العاملين في البنك وذلك من خلال برامج التوعية المتعلقة بمتطلبات الجهات الرقابية والتي تغطي أنشطة البنك خلال عام 2023.

قواعد سلوكيات وأخلاقيات العمل

تخضع ممارسات بنك وربة لمعايير السلوك الأخلاقي، ويتم تطبيق قواعد السلوك على كافة الموظفين سواءً أكانوا يعملون لدى بنك وربة أو يمثلون البنك ومصالحه

ويضع مجلس إدارة بنك وربة سياسة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل في إطار حرصه على تعزيز قواعد السلوك المهني للتأكد من استمرار عمل بنك وربة بالأمانة والنزاهة والمصداقية المطلوبة وللمحافظة على سمعة بنك وربة، هذا وتتضمن سياسات قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل ما يلي:

- معايير النزاهة.
- سياسة تعارض المصالح.
- سياسة سرية المعلومات.
- الالتزام بالقوانين والتعليمات.
- سياسة تشجيع الإبلاغ عن أية سلوكيات غير قانونية وغير أخلاقية.
- سياسة التعامل العادل من خلال كافة موظفي البنك مع عملاء البنك وموردية والأطراف الثالثة الأخرى.

ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بالاطلاع والتوقيع على الالتزام بهذه السياسات وكذلك يقوم موظفو بنك وربة بالاطلاع على هذه السياسات وتأكيد الالتزام بما ورد بها بشكل دوري، هذا ويقوم البنك أيضاً بالعمل على نشر الوعي الشامل فيما يخص ثقافة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل من خلال التدريب المباشر ونشرات التوعية التي تتم على مدار العام.

تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

الإفصاح والشفافية

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال وبورصة الكويت، فإن معايير الحوكمة تتضمن تعزيزاً لآلية الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم لجميع الوسائل والمعلومات المهمة المتعلقة بالبنك ويوجد لدى البنك إدارة بشأن الإفصاح والشفافية تابعة لقطاع الالتزام والحوكمة، تتولى مهام الإفصاح عن المعلومات الجوهرية للبنك لدى بورصة الكويت وهيئة أسواق المال. ويشكل الموقع الإلكتروني للبنك جزء من آلية الإفصاح إلى جانب التقارير السنوية، والبيانات المالية وإيضاحاتها والمعلومات ذات الصلة بأنشطة البنك مثل منتجاته الرئيسية والخدمات والبيانات الصحفية التي تصدر دورياً عبر وسائل الإعلام.

كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة بنك وربة يعد مسؤولاً عن مراجعة واعتماد مدى فعالية نظم البنك الداخلية بهدف ضمان فعالية وكفاءة العمليات، وجودة التقارير الداخلية والخارجية، والالتزام بالقوانين واللوائح، وتعتبر الإدارة العليا هي المسؤولة عن إنشاء نظم الرقابة الداخلية، والمحافظة عليها لإدارة المخاطر المترتبة على فشل تحقيق أهداف البنك، ويتمكن نظام الرقابة الداخلية من توفير ضمانات معتدلة وليس حاسمة لعدم التعرض لمخاطر قد تؤدي لخسائر جسيمة.

يقوم مجلس الإدارة بشكل منتظم من خلال اللجان المنبثقة عنه بمراجعة فعالية نظم الرقابة الداخلية والتي يتم تقييمها من قبل وظائف الرقابة الداخلية المتعددة، وكذلك يقوم المجلس بالتأكد من أن وظائف الرقابة الداخلية في وضع تنظيمي صحيح، ولديها الموظفين والموارد الكافية لتنفيذ مسؤولياتها بشكل مستقل وفعّال. ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بمراجعة خطابات الإدارة الصادرة من المدققين الخارجيين على البيانات المالية، ومراجعة التقارير المتعلقة بالمحاسبة والسجلات الأخرى ونظم الرقابة الداخلية الصادرة من المدقق الخارجي (بخلاف المدققين الخارجيين على البيانات المالية)، وقد تضمن التقرير السنوي رأي المدقق الخارجي في هذا الأمر.

يرى مجلس الإدارة أن نظم الرقابة الداخلية كما في 31 ديسمبر 2023 كافية لتوفير ضمانات معتدلة بخصوص تحقيق أهداف بنك وربة.

وبناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قام البنك في عام 2023 بتعيين مراقب حسابات خارجي مستقل لإجراء مراجعة مستقلة حول أنظمة الرقابة الداخلية بالبنك لأنشطة عام 2022، هذا وقد تم عرض التقرير على لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما تم عرضه على مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2023/06/21. وتم تزويد بنك الكويت المركزي بالتقرير بتاريخ 2023/06/22 والذي خلص إلى أن السجلات المحاسبية وكذلك السجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية التي تم فحصها تتفق مع متطلبات دليل الإرشادات العامة بشأن مراجعة نظم الرقابة الداخلية الصادر في 15 يونيو 2003، والكتاب الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 10 يناير 2023 بشأن اتخاذ الإجراءات اللازمة لفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لعام 2022. وإن الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 2022/12/31 وإن الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير تعتبر مرضية. كما أنه وفقاً لتقريري المتابعة الصادرين من المدقق الخارجي عن الفترة المنتهية كما في 2023/09/30 و2023/12/31 بشأن متابعة الملاحظات الواردة في تقرير السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للسنة المنتهية في 2022/12/31 والمرسلين لبنك الكويت المركزي بتاريخي 2023/09/25 2023/12/24، فقد تم الانتهاء من معالجة كافة الملاحظات الواردة في التقرير المشار إليه.

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من ثلاثة أعضاء تم تعيينهم من قبل الجمعية العامة، وذلك للقيام بأعمال هيئة الرقابة الشرعية والتأكد من التزام بنك وربة بتعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، وقد عقدت هيئة الرقابة الشرعية عدد 17 اجتماعات خلال عام 2023.

أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وعدد الاجتماعات التي عقدتها خلال عام 2023.

الاســـــم	عددالاجتماعات	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور
الشيخ/أ.د. عصام خلف العنزي رئيس هيئة الرقابة الشرعية	17	17	%100
الشيخ/د. محمد عود الفزيع عضو هيئة الرقابة الشرعية	17	17	%100
الشيخ/أ. د. علي إبراهيم الراشد عضو هيئة الرقابة الشرعية	17	17	%100

بلغت قيمة مبالغ التمويل التي حصل عليها أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية 55,836 د.ك

protiviti
Global Business Consulting

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
بنك وربة
ص.ب: 1220، الصفاة 13013
دولة الكويت

التاريخ : 11 يونيو 2023

تحية طيبة وبعد،

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 31 يناير 2023، قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لبنك وربة ش.م.ك.ع ("البنك") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022:

وقد شمل الفحص كافة الإدارات والأنشطة بالبنك وهي كما يلي:

- الحوكمة
- سرية معلومات العملاء
- أنشطة الأوراق المالية
- البيئة الرقابية على مستوى نطاق واسع الكيان
- الاحتيال والاختلاس
- مجموعة الخزانة
- المجموعة المصرفية للإستثمار
- مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة
- مجموعة الرقابة المالية
- المجموعة المصرفية للشركات
- المجموعة المصرفية للأفراد
- مجموعة العمليات
- مجموعة إدارة المخاطر
- قطاع الإلتزام والحوكمة
- ادارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والإمتثال الضريبي
- مجموعة التدقيق الداخلي
- الإدارة الشرعية
- مجموعة تكنولوجيا المعلومات
- الإدارة القانونية
- المجموعة الرقمية
- مجموعة التخطيط الإستراتيجي
- وحدة شكاوى وحماية العملاء
- قطاع التسويق والإتصال المؤسسي

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 10 يناير 2023، آخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003، والمحور الرابع من تعليمات قواعد ونظم الحوكمة والمتعلقة بإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 20 يونيو 2012 وتعديلاتها الصادرة في 10 سبتمبر 2019، والتعليمات الصادرة بتاريخ 14 مايو 2019 بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتعليمات الصادرة بتاريخ 9 فبراير 2012 بشأن سرية معلومات العملاء وأنشطة الأوراق المالية للبنك والتعليمات الخاصة بالرقابة الداخلية فيما يتعلق بالوقاية والإبلاغ عن حالات الاحتيال والاختلاس وكتاب بنك الكويت المركزي المؤرخ في 26 إبريل 2020 بشأن طلب تكليف المدقق الخارجي لإبداء الرأي حول مدى كفاية إجراءات وحدة المراجعة والحفظ.

وبصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسئولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة والامتثال للمتطلبات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي المشار إليها في الفقرة السابقة. إن الهدف من التقرير هو إعطاء تأكيدات معقولة وليست قاطعة عن مدى انسيابية الإجراءات والأنظمة المتبعة بغرض حماية الموجودات ضد أية خسائر ناتجة عن أي إستخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر الرئيسية يتم مراقبتها وتقييمها بشكل ملائم، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة وأنه يتم تسجيلها بشكل صحيح، وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

Protiviti Member Firm Kuwait WLL
Al Shaheed Tower, 4th Floor, Khaled Ben Al Waleed Street, Sharq P.O. Box: 1773, Safat 13018, Kuwait
T +965 2242 6444 F +965 2240 1555 E kuwait@protivitiglobal.me www.protiviti.com

protiviti
Global Business Consulting

ونظراً لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة الرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم إكتشافها. إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن تتدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

مع الإستثناءات للأمور الموضوعة للتقارير المرفقة، ونظراً لطبيعة وحجم عمليات البنك، خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2022، وأهمية وتقييم المخاطر لملاحظاتنا في رأينا:

أ. السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك في الأجزاء التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003 والتعميم الصادر من بنك الكويت المركزي بتاريخ 10 يناير 2023.

ب. الملاحظات التي تم رفعها في فحص وتقييم الرقابة الداخلية لا تؤثر بشكل جوهري على مصداقية عرض القوائم المالية للبنك للسنة المنتهية 31 ديسمبر 2022.

ج. الإجراءات التي تم أخذها من قبل البنك لمعالجة الملاحظات التي تم ذكرها في التقرير، تعتبر مرضية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

Sanjeev Agrawal

سانجيف اجروال
المدير التنفيذي
شركة بروتيفيتي ممبر فيرم الكويت

شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

تقرير التدقيق الشرعي الخارجي لبنك وربة (ش.م.ك.ع)
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة (ش.م.ك.ع)
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي على عمليات **بنك وربة ش.م.ك.ع (البنك)** للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، وفقا لتعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2016/12/20، والتي تهدف للوصول إلى تأكيد معقول ومستقل بأن تنفيذ عمليات وأنشطة البنك تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفقا لقرارات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية للبنك **(هيئة الرقابة الشرعية)**.

الرأي

في رأينا، أن العقود والعمليات والأنشطة (المعاملات) التي تم إبرامها وتنفيذها من قبل الجهات المسؤوله في البنك خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023، تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وفقا لقرارات وفتاوى **هيئة الرقابة الشرعية**.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي بناء على التعليمات والمعايير المهنية التالية:

1. تعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2016/12/20.
2. معيار التدقيق الشرعي الخارجي (رقم 6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي).
3. المعيار الدولي – المعدل – لعقود التأكيد (معيار 3000) الخاص بأعمال التأكيد التي لا تتعلق بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية.

إن هذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق الشرعي الخارجي للحصول على تأكيدات معقولة ومستقلة بأن البنك ملتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا لقرارات وفتاوى **هيئة الرقابة الشرعية**.

مسؤولية البنك:

إن إدارة البنك مسؤولة عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقا لفتاوى وقرارات **هيئة الرقابة الشرعية** في كافة العقود التي تبرمها والعمليات والأنشطة التي تقوم بتنفيذها، والسياسات والإجراءات ذات الصلة. كما تقع على إدارة البنك مسؤولية وضع نظام كفؤ وفعال للرقابة الشرعية الداخلية يمكنها من تحقيق الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وذلك وفقا لقرارات وفتاوى **هيئة الرقابة الشرعية**.

Tel. (965) 22412690 Fax. (965) 22412690 - ext. 123 P.O. Box: 29328, Safat 13154 State of Kuwait Web: www.shura.com.kw Email: info@shura.com.kw

شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي:

إن مسؤوليتنا هي القيام بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي وفقا لتعليمات حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الكويتية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 2016/12/20، والتي تهدف للوصول إلى تأكيد معقول ومستقل بأن تنفيذ عمليات وأنشطة البنك تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفقا لقرارات وفتاوى **هيئة الرقابة الشرعية**.

ملخص بأعمال التدقيق الشرعي الخارجي التي قمنا بها:

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقا لمعيار التدقيق الشرعي الخارجي (رقم 6) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) والمعيار الدولي – المعدل – لعقود التأكيد (معيار 3000) الخاص بأعمال التأكيد التي لا تتعلق بتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، حيث قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق الشرعي الخارجي وفق مراحل الإنجاز التالية:

1) التخطيط لأعمال التدقيق الشرعي الخارجي على أساس المخاطر الشرعية المحتملة.
2) فحص نظام الرقابة الشرعية الداخلي للبنك، ليس لغرض إبداء الرأي حول كفاءة أو فعالية النظام، وإنما بهدف تصميم إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي الملائمة التي تمكننا الوصول للتأكيد المعقول.
3) تقييم للمخاطر الشرعية المحتملة على أساس مصفوفة المخاطر الشرعية الخاصة بالبنك.
4) تصميم برامج التدقيق الشرعي الخارجي بناء على نتائج تقييم المخاطر الشرعية المحتملة.
5) استخدام برامج التدقيق الشرعي الخارجي في فحص المعاملات على المنتجات والعمليات والأنشطة التي قام البنك بتنفيذها، وذلك على أساس العينة.
6) جمع نتائج أعمال الفحص والتدقيق التي قمنا بها، ومناقشة الملاحظات – إن وجدت – مع الجهات المسؤولة بالبنك عن تنفيذ تلك المعاملات.
7) إصدار مسودة تقرير التدقيق الشرعي الخارجي ومناقشتها مع الجهات المسؤولة في البنك.
8) إصدار تقرير التدقيق الشرعي الخارجي النهائي.

لقد قمنا بزيارات التدقيق الميدانية على الجهات المسؤولة في البنك، وذلك لدى قيامنا بتنفيذ إجراءات التدقيق الشرعي الخارجي، حيث بلغ عدد الزيارات الميدانية التي قمنا بها 75 زيارة تدقيق ميدانية، والتي بدأت بتاريخ 2023/10/8 وكان آخرها بتاريخ 2024/01/10.

Tel. (965) 22412690 Fax. (965) 22412690 - ext. 123 P.O. Box: 29328, Safat 13154 State of Kuwait Web: www.shura.com.kw Email: info@shura.com.kw

شوری للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

شملت أعمال التدقيق الشرعي الخارجي التي قمنا بها على البنك، وبشكل رئيسي، الجهات المسؤولة التالية:

-أمانة سر هيئة الرقابة الشرعية.	-وحدة التدقيق والمتابعة الشرعية.	-وحدة الرقابة الشرعية.
-مجموعة الخزانة	- إدارة عمليات الائتمان.	- المجموعة المصرفية للشركات.
-مجموعة العمليات.	-المجموعة المصرفية للأفراد.	-إدارة البطاقات.
-إدارة الفروع.	-وحدة المبيعات المباشرة.	-مجموعة الرقابة المالية.
-إدارة عمليات التمويل التجاري.	-إدارة التمويل الشخصي	-مجموعة الموارد البشرية والخدمات العامة
-الإدارة القانونية.	- مجموعة إدارة المخاطر.	- مجموعة تكنولوجيا نظم المعلومات
-وحدة المراجعة.	-إدارة المبيعات المركزية.	-إدارة دعم المبيعات والعمليات للأفراد.

تضمنت أعمال التدقيق الشرعي الخارجي التي قمنا بها تنفيذ إجراءات التدقيق، والتي من أهمها إجراءات التدقيق التالية:

1- إجراء مناقشات مع إدارة **البنك** حول نظام الرقابة الشرعية والهيكل التنظيمي والإداري **للبنك**.

2- مراجعة المستندات والأنظمة والسياسات والإجراءات المتبعة من قبل **البنك** لإرساء إطار نظام الرقابة الشرعية الداخلي **للبنك**، والتي تضمنت:
- مراجعة محاضر اجتماعات **هيئة الرقابة الشرعية**.
- مراجعة أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بنظام الرقابة الشرعية الداخلية.
- مراجعة التوصيف الوظيفي لبعض الوظائف المختارة.
- الاطلاع على سياسات وإجراءات **البنك** ذات الصلة بإجراءات التعيين وتدريب الموظفين.
- مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي.
- الاطلاع على سياسة البنك في الإبلاغ والتقرير حول المخالفات الشرعية – إن وجدت – في الأنشطة والعمليات المنفذة.
- مراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بتصويب المخالفات الشرعية -إن وجدت -.

3- الاطلاع على القرارات والفتاوى الصادرة عن **هيئة الرقابة الشرعية** خلال السنة المالية المنتهية في 2023/12/31، والخاصة بالعقود المبرمة والمنتجات والعمليات والأنشطة التي يقدمها أو يدخل بها **البنك** والتأكد من أن تنفيذها من قبل الجهة المسؤولة بالبنك وفق ما أقرته **هيئة الرقابة الشرعية**.

4- الاطلاع على أدلة السياسات والإجراءات الخاصة بالعمليات والمنتجات والأنشطة التي تنفذها الجهات المسؤولة بالبنك ومراجعتها للتأكد من اعتمادها من قبل **هيئة الرقابة الشرعية**.

5- الاطلاع على الشروط والأحكام والعقود والمستندات الخاصة بالمنتجات والعمليات المصرفية والتمويلية التي يقدمها **البنك** ومراجعتها للتأكد من اعتمادها من قبل **هيئة الرقابة الشرعية**.

6- الاطلاع على العقود المبرمة مع الجهات الخارجية من قبل الجهات المسؤولة بالبنك ومراجعتها للتأكد من اعتمادها من قبل **هيئة الرقابة الشرعية**.

7- الاطلاع على الأنشطة والعمليات الاستثمارية **للبنك** ومراجعتها للتأكد من اعتمادها من قبل **هيئة الرقابة الشرعية**.

Tel. (965) 22412690 Fax. (965) 22412690 - ext. 123 P.O. Box: 29328, Safat 13154 State of Kuwait Web: www.shura.com.kw Email: info@shura.com.kw

شوری للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

8- فحص المعاملات التي تم تنفيذها من قبل الجهات المسؤولة **بالبنك** – على أساس العينة – للمنتجات والعمليات والعقود المصرفية والتمويلية للبنك للتأكد من أنها تمت وفقا للمرجعية الشرعية لتلك المعاملات وذلك على النحو التالي:
-النماذج والعقود المعتمدة من قبل **هيئة الرقابة الشرعية**.
-أدلة السياسات والإجراءات التي تم اعتمادها من قبل **هيئة الرقابة الشرعية**.
-السياسات والشروط والأحكام التي تم اعتمادها من قبل **هيئة الرقابة الشرعية**.

9- إن العقود والعمليات والمنتجات المصرفية والتمويلية والاستثمارية التي تم فحصها والاطلاع عليها تتضمن ما يلي على سبيل المثال – لا الحصر-:
- الحسابات المصرفية
- البطاقات المصرفية
- منتجات وعمليات وعقود الخزينة
- عقود تمويل الشركات
- عقود تمويل الأفراد
- الصناديق والمحافظ الاستثمارية
- العقود المبرمة مع الجهات الخارجية.

10- الاطلاع على تقرير **هيئة الرقابة الشرعية** عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

وكفى بالله حسيباً، والحمد لله رب العالمين.

د. يزيد محمد القطان
شورى للاستشارات الشرعية

28جمادى الآخر 1445 هـ
10 يناير 2024 م

دولة الكويت

Tel. (965) 22412690 Fax. (965) 22412690 - ext. 123 P.O. Box: 29328, Safat 13154 State of Kuwait Web: www.shura.com.kw Email: info@shura.com.kw

74 أولاً: هيكل البنك

74 ثانيًا: هيكل رأس المال

82 ثالثاً: معدلات كفاية رأس المال

84 رابعاً: الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر

87 خامساً: إدارة المخاطر

109 سادساً: حسابات الإستثمار

109 سابعاً: الضوابط الشرعية

110 ثامناً: سياسات المكافآت في البنك

72

إفصاحات معيار كفاية رأس المال

المتطلبات العامة للإفصاح (بازل 3)

تم إعداد الإفصاحات النوعية والكمية في هذا القسم ضمن إطار قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بمعيار كفاية رأس المال (بازل 3) للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت من خلال التعميم رقم)2/رب ، ر ب أ/2014/336) الصادر في 24 يونيو 2014 وتعميم معيار الرفع المالي رقم (2/ ر ب أ/2014/343) الصادر في 21 أكتوبر 2014 وتعميم معيار تغطية السيولة رقم (2/ ر ب أ/2014/346) الصادر في 23 ديسمبر 2014.

تستند الإفصاحات المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال)"بازل 3"(إلى إحتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الإئتمان والسوق وفقاً للأسلوب القياسي، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي

أولاً : هيكل البنك

تتمحور الأنشطة الرئيسية لبنك وربة ش.م.ك.ع (البنك) في تقديم خدمات مصرفية وعمليات تمويل واستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية إلى شرائح مختلفة من العملاء والقطاعات الإقتصادية.

ثانياً : هيكل رأس المال

يتكون رأس المال الرقابي للبنك من:

- الشريحة (1) - حقوق المساهمين (CET1) التي تعبر عن القوة الأساسية للبنك وتشمل رأس المال و علاوة الإصدار والاحتياطات طبقاً للقواعد والتعليمات المعمول بها.
- الشريحة (1) - رأس المال الإضافي (AT1) والذي يتألف من صكوك الشريحة الأولى الدائمة التي أصدرها البنك.
- رأس المال من الشريحة (2) والذي يتكون من الجزء المسموح به من المخصصات العامة (1.25% من الموجودات المرجحة بالمخاطر).

لا يوجد لدى البنك أي أدوات رأس مال مبتكرة أو معقدة في هيكل رأس مال البنك والتي لا تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

كما في 31 ديسمبر 2023 ، بلغت الشريحة (1) "رأس المال الأساسي" مبلغ 392,314 ألف دينار كويتي (2022: 373,279 ألف دينار كويتي) - كما بلغت الشريحة (2) "رأس المال المساند" مبلغ 29,351 دينار كويتي (2022: 27,892ألف دينار كويتي) كما هو موضح أدناه:

	هيكل رأس المال	2022 ألف دينار كويتي	**2023** **ألف دينار كويتي**
	شريحة (1): رأس المال الأساسي		
	أ		
	1- الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	286,375	**298,735**
	2- الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة	-	**-**
	3- الأرباح (الخسارة) المحتفظ بها	20,328	**13,804**
	4- احتياطيات أخرى	(3,232)	**5,529**
	5- توزيعات مقترحة	(6,000)	**-**
	إجمالي الشريحة (ا) – حقوق المساهمين (أ) قبل الاستقطاعات	297,471	**318,068**
	الاستقطاع من الشريحة (1) - حقوق المساهمين (CET1)		
	1- أسهم الخزانة	-	**-**
	2- حصص الأرباح (المعلنة والتي لم تدفع)	-	**-**
	3- الشهرة	-	**-**
	4- استقطاعات أخرى	-	**-**
	إجمالي الشريحة (1) - حقوق المساهمين (أ) بعد الاستقطاعات	297,471	**318,068**
ب	**رأس المال الإضافي**	75,808	**74,246**
	الاستقطاعات من رأس المال الإضافي		
	إجمالي رأس المال الإضافي (ب) بعد الاستقطاعات	75,808	**74,246**
	إجمالي رأس المال الأساسي (الشريحة ا) بعد الاستقطاعات (أ + ب)	373,279	**392,314**
	الشريحة **(2):** رأس المال المساند		
	1- رأس المال المؤهل (شريحة 2)	-	**-**
	2- المخصصات العامة	27,892	**29,351**
	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل الاستقطاعات	27,892	**29,351**
	الاستقطاع من رأس المال المساند **(**الشريحة **2)**	-	**-**
	إجمالي رأس المال المساند (الشريحة 2) بعد الاستقطاعات	24,308	**29,351**
		-	**-**
	إجمال رأس المال المتوفر (الشريحة 1 و الشريحة 2) قبل التعديلات	448,151	**421,665**
		-	**-**
	إجمال رأس المال المتوفر (الشريحة 1 و الشريحة 2) بعد التعديلات	448,151	**421,665**

*منها توزيعات أسهم منحة مقترحة 12,360 ألف دينار كويتي.

بلغ إجمالي إحتياطي معدل الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار لاشئ كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: لاشئ).

1. نموذج الإفصاح العام

يتم عرض نموذج الإفصاح العام المبين أدناه بغرض الإفصاح عن تفاصيل رأس المال الخاص بالبنك في صيغة متسقة وواضحة وهو ما يعزز إتساق ومقارنة عناصر رأس المال المفصح بين البنوك والدول المختلفة.

البند		2022 ألف دينار كويتي	**2023** **ألف دينار كويتي**
	حقوق المساهمين (CET1): الأدوات والاحتياطيات		
1	الأسهم العادية المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	286,375	**298,735**
2	الأرباح المحتفظ بها (المحتجزة)	20,328	**13,804**
3	الدخل المتراكم الشامل والاحتياطيات المعلنة الأخرى	(3,232)	**5,529**
4	رأس المال المصدر مباشرة والذي يخضع للاستقطاع التدريجي من حقوق المساهمين (الشريحة 1)	-	**-**
5	الأسهم العادية الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)	-	**-**
6	توزيعات مقترحة	(6,000)	**-**
7	**حقوق المساهمين (CET1) قبل التعديلات الرقابية**	297,471	**318,068**
	حقوق المساهمين (CET1): التعديلات الرقابية		
8	تعديلات التقييم (Valuation adjustments)	-	**-**
9	الشهرة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	**-**
10	الأصول غير الملموسة الأخرى (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	**-**
11	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول التي تستند إلى الربحية المستقبلية باستثناء تلك التي تنتج عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	**-**
12	احتياطي التحوط للتدفقات النقدية	-	**-**
13	عجز في المخصصات للخسائر المتوقعة (وفق أسلوب النماذج الداخلية في حال تطبيقه)	-	**-**
14	الربح من المبيعات الخاصة بعمليات التصكيك	-	**-**
15	الأرباح والخسائر بسبب التغيرات في مخاطر الائتمان على الالتزامات المقيمة بالقيمة العادلة	-	**-**
16	صافي أصول صندوق التقاعد ذات العائد المحدد	-	**-**
17	استثمارات في أسهم البنك نفسه (إن لم يتم تصفيتها من رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية)	-	**-**
18	الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين	-	**-**
19	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من رأس المال الجهة المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	-	**-**
20	الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للبنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك)	-	**-**
21	حقوق خدمات الرهن العقاري (المبلغ فوق حد 10% من حقوق مساهمي البنك)	-	**-**
22	الضرائب المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق مساهمين للبنك، بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	**-**
23	المبلغ الذي يتجاوز حد الـ 15% من حقوق مساهمي البنك	-	**-**
24	منها: الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية للمؤسسات المالية	-	**-**
25	منها: حقوق خدمات الرهن العقاري	-	**-**
26	منها: الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن الفروقات المؤقتة	-	**-**

البند		2022 ألف دينار كويتي	**2023** **ألف دينار كويتي**
27	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-	**-**
28	التعديلات الرقابية المطبقة على حقوق المساهمين (CET1) بسبب عدم كفاية رأس المال الإضافي (AT1) ورأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	**-**
29	**إجمالي التعديلات الرقابية على حقوق المساهمين (CET1)**	-	**-**
30	**حقوق المساهمين (CET1) بعد التعديلات الرقابية**	302,573	**318,068**
	رأس المال الإضافي (الشريحة 1): الأدوات		
31	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	75,808	**75,808**
32	منها: المصنفة كحقوق مساهمين وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	75,808	**75,808**
33	منها: المصنفة كالتزامات وفقاً للمعايير المحاسبية المطبقة	-	**-**
34	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال الإضافي (AT1)	-	**-**
35	أدوات رأس المال الإضافي (AT1) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) غير المدرجة في السطر 5) الصادرة عن الشركات التابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال الإضافي (الشريحة 1))	-	**-**
36	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	-	**-**
37	رأس المال الإضافي (AT1) قبل التعديلات الرقابية	75,808	**75,808**
	رأس المال الإضافي (الشريحة 1): التعديلات الرقابية		
38	استثمارات في رأس المال الإضافي للبنك نفسه (AT1)	-	**-**
39	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال الإضافي (AT1)	-	**(1,562)**
40	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا تملك البنوك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% من حقوق المساهمين للبنك)	-	**-**
41	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	**-**
42	التعديلات الرقابية المقررة من السلطة الرقابية	-	**-**
43	التعديلات الرقابية المطبقة على رأس المال الإضافي (AT1) بسبب عدم كفاية رأس المال المساند (الشريحة 2) لتغطية الاستقطاعات	-	**-**
44	**إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال الإضافي (AT1)**	-	**(1,562)**
45	**رأس المال الإضافي (AT1)**	75,808	**74,246**
46	**رأس المال الأساسي (الشريحة 1) = حقوق المساهمين (CET1) + رأس المال الإضافي (AT1)**	373,279	**392,314**
	رأس المال المساند (الشريحة 2): الأدوات والمخصصات		
47	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) المؤهلة المصدرة زائداً علاوة الإصدار	-	**-**
48	أدوات رأس المال المصدر مباشرة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي من رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	**-**
49	أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2) (وأدوات حقوق المساهمين (CET1) ورأس المال الإضافي (AT1) غير المدرجة في السطر 5 أو 34) الصادرة عن شركات تابعة والمحتفظ بها لدى الغير (المبلغ المسموح به في مجموعة رأس المال المساند (الشريحة 2))	-	**-**
50	منها: الأدوات الصادرة عن شركات تابعة والتي تخضع للاستقطاع التدريجي	-	**-**
51	المخصصات العامة المدرجة في رأس المال المساند (الشريحة 2)	27,892	**29,351**
52	**رأس المال المساند (الشريحة 2) قبل التعديلات الرقابية**	27,892	**29,351**
	رأس المال المساند (الشريحة 2): التعديلات الرقابية		
53	استثمارات في رأس المال المساند للبنك نفسه (الشريحة 2)	-	**-**

البند		2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
54	الحصص المتبادلة في أدوات رأس المال المساند (الشريحة 2)	-	**-**
55	الاستثمارات في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي، بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة، حيث لا يملك البنك أكثر من 10% من حقوق المساهمين المصدرة (المبالغ فوق حد 10% حقوق المساهمين للبنك)	-	**-**
56	الاستثمارات الهامة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين التي تقع خارج نطاق التجميع الرقابي (بالصافي من المراكز المكشوفة المؤهلة)	-	**-**
57	التعديلات الرقابية الأخرى المقررة من السلطة الرقابية	-	**-**
58	**إجمالي التعديلات الرقابية على رأس المال المساند (الشريحة 2)**	-	**-**
59	**رأس المال المساند (الشريحة 2)**	27,892	**29,351**
60	**رأس المال بمفهومه الشامل = رأس المال الأساسي إجمالي (الشريحة 1) + رأس المال المساند (الشريحة 2)**	401,171	**421,665**
61	**إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر (بعد استخدام معامل الترجيح الإضافي 50%)**	2,368,231	**2,483,686**
	معدلات رأس المال والمصدات		
62	**حقوق المساهمين (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر**	%12.56	**%12.81**
63	**رأس المال الأساسي (الشريحة 1) كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر**	%15.76	**%15.80**
64	**إجمالي رأس المال بمفهومه الشامل كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر**	%16.94	**%16.98**
65	**متطلبات المصدات الخاصة بالبنك]الحد الأدنى لمتطلبات حقوق المساهمين (CET1))تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية) زائداً المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية زائداً المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي[، ويعبر عنها كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر**	%8.00	**%9.50**
66	منها: متطلبات المصدات الرأسمالية التحوطية	%1.00	**%2.50**
67	منها: المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية	%0.00	**%0.00**
68	منها: المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك ذات التأثير النظامي	%0.00	**%0.00**
69	**حقوق المساهمين (CET1) المتاحة للمصدات (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)**	%4.74	**%4.99**
	الحدود الدنيا		
70	الحد الأدنى لمعدل حقوق المساهمين (CET1) 8 %	189,458	**235,950**
71	الحد الأدنى لمعدل رأس المال الأساسي (الشريحة 1) 9.5 %	224,982	**273,205**
72	الحد الأدنى لرأس المال بمفهومه الشامل بخلاف المصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية ومصدات البنوك ذات التأثير النظامي 11.5 %	272,347	**322,879**
	المبالغ دون حدود الاستقطاعات (قبل وزنها بالمخاطر)		
73	الاستثمارات غير الهامة في رأس مال المؤسسات المالية الأخرى	-	**-**
74	الاستثمارات الهامة في حقوق المساهمين لدى المؤسسات المالية	-	**-**
75	حقوق خدمات الرهن العقاري (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	**-**
76	الضريبة المؤجلة المدرجة في جانب الأصول الناتجة عن فروقات مؤقتة (بالصافي من الضريبة المدرجة في جانب الالتزام ذي الصلة)	-	**-**
	حدود الإعتراف بالمخصصات في رأس المال المساند (الشريحة 2)		
77	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً للأسلوب القياسي (قبل تطبيق الحد الأقصى)	82,481	**86,561**
78	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة في رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً للأسلوب القياسي	27,892	**29,351**
79	المخصصات العامة المؤهلة للإدراج ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) بخصوص الانكشافات وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية (قبل تطبيق الحد الأقصى)	-	**-**
80	الحد الأقصى لإدراج المخصصات العامة ضمن رأس المال المساند (الشريحة 2) وفقاً لأسلوب نماذج التصنيفات الداخلية	-	**-**

2. متطلبات التسوية

قامت المجموعة بتطبيق أسلوب ثلاثي الخطوات للتسوية بين بنود الميزانية العمومية ومكونات رأس المال الرقابي على النحو المبين في التعليمات كما يلي:
الخطوتين 1 و 2 من متطلبات المطابقة

		31 ديسمبر 2022		
	الخطوتين 1 و 2 من متطلبات المطابقة	**الميزانية العمومية كما هي معروضة في البيانات المالية المنشورة** **ألف دينار كويتي**	**طبقاً لنطاق التجميع الرقابي** **ألف دينار كويتي**	**إشارة مرجعية**
	الموجودات			
	نقد وأرصدة لدى البنوك	207,811	207,811	
	إيداعات لدى البنوك	425,786	425,786	
	مدينو تمويل	3,452,952	3,452,952	
	شاملاً مخصصات عامة (تم مقاصتها سابقاً) بحد أعلى لإدراجها بالشريحة 2	29,351	**29,351**	a
	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	162,253	162,253	
	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	369,934	369,934	
	استثمار في مشاريع مشتركة	119,271	119,271	
	عقارات استثمارية	1,675	1,675	
	موجودات أخرى	76,514	76,514	
	عقار ومعدات	16,013	16,013	
	إجمالي الموجودات	**4,832,209**	**4,832,209**	
	المطلوبات			
	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,162,849	1,162,849	
	حسابات المودعين	2,907,145	2,907,145	
	صكوك مصدرة	304,331	304,331	
	مطلوبات أخرى	66,689	66,689	
	إجمالي المطلوبات	**4,441,014**	**4,441,014**	
	حقوق الملكية			
	رأس المال	206,000	206,000	b
	علاوة الإصدار	80,375	80,375	c
	الاحتياطي القانوني	8,871	8,871	d
	الأرباح المرحلة	23,484	23,484	
	منها أرباح مرحلة مؤهلة كرأس مال عادي من (CET1)	11,124	11,124	e
	منها اقترام أسهم منحة	-	-	-
	منها خسارة تعديل تأجيل أقساط	2,680	2,680	
	احتياطي القيمة العادلة	(4,517)	(4,517)	g
	احتياطي تحويل عملات اجنبية	1,175	1,175	h
	توزيعات أرباح مقترحة و أسهم منحة	12,360	12,360	
	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك	**315,388**	**315,388**	
	الصكوك الدائمة - الشريحة 1	75,808	75,808	I
	منها الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(1,573)	(1,573)	J
	إجمالي حقوق الملكية	**391,196**	**391,196**	
	إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**4,832,209**	**4,832,209**	

الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة

م	الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة	عناصر رأس المال الرقابي ألف دينار كويتي	المصدر بناءً على أحرف الإشارات المرجعية الواردة في الميزانية العمومية من الخطوة 2
	رأس المال العادي من الشريحة 1: الأدوات والاحتياطيات		
1	رأس المال	218,360	b+k
2	علاوة الإصدار	80,375	c
3	الاحتياطي القانوني	8,871	d
4	أرباح مرحلة	13,804	e+f
5	احتياطي القيمة العادلة	(4,517)	g
6	احتياطي تحويل عملات اجنبية	1,175	h
7	توزيعات أرباح مقترحة	-	
8	**رأس المال العادي من الشريحة 1 - حقوق المساهمين (CET1)**	**318,068**	
	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال: الأدوات		
9	الصكوك الدائمة - الشريحة 1	75,808	i
10	منها الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	(1,562)	j
11	**الشريحة 1 الإضافية من رأس المال**	**74,246**	
12	**الشريحة 1 من رأس المال (الشريحة 1 = رأس المال العادي من الشريحة 1 + الشريحة 1 الإضافية من رأس المال)**	**392,314**	
	الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات		
13	**أدوات الشريحة 2**	**-**	
14	**مخصصات عامة مدرجة في الشريحة 2 من رأس المال**	**29,351**	a
15	**الشريحة 2 من رأس المال**	**29,351**	
16	**إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2)**	**421,665**	

*منها توزيعات أسهم منحة مقترحة 12,360 ألف دينار كويتي.

31 ديسمبر 2022

الخطوتين 1 و 2 من متطلبات المطابقة	الميزانية العمومية كما هي معروضة في البيانات المالية المنشورة (ألف دينار كويتي)	طبقاً لنطاق التجميع الرقابي (ألف دينار كويتي)	إشارة مرجعية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	146,634	146,634	
إيداعات لدى البنوك	278,895	278,895	
مدينو تمويل	3,129,676	3,129,676	
شاملاً مخصصات عامة (تم مقاصتها سابقاً) بحد أعلى لإدراجها بالشريحة 2	27,892	27,892	a
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	139,592	139,592	
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	295,413	295,413	
استثمار في مشاريع مشتركة	107,880	107,880	
عقارات استثمارية	16,193	16,193	
موجودات أخرى	69,321	69,321	
عقار ومعدات	17,353	17,353	
إجمالي الموجودات	**4,200,957**	**4,200,957**	
المطلوبات			
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	792,766	792,766	
حسابات المودعين	2,674,482	2,674,482	
صكوك مصدرة	304,057	304,057	
مطلوبات أخرى	55,735	55,735	
إجمالي المطلوبات	**3,827,040**	**3,827,040**	
حقوق الملكية			
رأس المال	200,000	200,000	b
علاوة الإصدار	80,375	80,375	c
الاحتياطي القانوني	6,803	6,803	d
الأرباح المرحلة	8,966	8,966	
منها أرباح مرحلة مؤهلة كرأس مال عادي من الشريحة 1 (CET1)	20,328	20,328	e
منها اقتراح أسهم منحة	6,000	6,000	f
منها خسارة تعديل تأجيل أقساط	5,362	5,362	
احتياطي القيمة العادلة	(9,759)	(9,759)	g
احتياطي تحويل عملات اجنبية	(276)	(276)	h
توزيعات أرباح مقترحة و أسهم منحة	12,000	12,000	
حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي البنك	**298,109**	**298,109**	
الصكوك الدائمة - الشريحة 1	75,808	75,808	i
إجمالي حقوق الملكية	**373,917**	**373,917**	
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**4,200,957**	**4,200,957**	

الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة

م	الخطوة 3 لمتطلبات المطابقة	عناصر رأس المال الرقابي ألف دينار كويتي	المصدر بناءً على أحرف الإشارات المرجعية الواردة في الميزانية العمومية من الخطوة 2
	رأس المال العادي من الشريحة 1: الأدوات والاحتياطيات		
1	رأس المال	206,000	b+f
2	علاوة الإصدار	80,375	c
3	الاحتياطي القانوني	6,803	d
4	أرباح مرحلة	20,328	e
5	احتياطي القيمة العادلة	(9,759)	f
6	احتياطي تحويل عملات اجنبية	(276)	g
7	توزيعات مقترحة	(6,000)	h
8	**رأس المال العادي من الشريحة 1 - حقوق المساهمين (CET1)**	**297,471**	
	الشريحة 1 الإضافية من رأس المال: الأدوات		
9	الصكوك الدائمة - الشريحة 1	75,808	i
10	**الشريحة 1 الإضافية من رأس المال**	**75,808**	
11	**الشريحة 1 من رأس المال (الشريحة 1 = رأس المال العادي من الشريحة 1 + الشريحة 1 الإضافية من رأس المال)**	**373,279**	
	الشريحة 2 من رأس المال: الأدوات والمخصصات		
12	أدوات الشريحة 2	-	
13	مخصصات عامة مدرجة في الشريحة 2 من رأس المال	27,892	a
14	**الشريحة 2 من رأس المال**	**27,892**	
15	**إجمالي رأس المال (إجمالي رأس المال = الشريحة 1 + الشريحة 2)**	**401,171**	

ثالثاً : معدلات كفاية رأس المال

يدير البنك رأس ماله بفاعلية بهدف الحفاظ على مستويات كافية لتغطية جميع المخاطر التي تتضمنها الأعمال. ويتم تقييم قاعدة رأس المال لمساندة النمو الحالي والمستقبلي للأعمال ويتم تحديد تخصيص رأس المال على أساس توقعات النمو في التمويل والاستثمار لكل خط من خطوط الأعمال.
يحتفظ البنك في الوقت الحالي بمعدلات أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي، مما يتيح للبنك القدرة على تغطية أي حادث طارئ والتدخل المبكر في حالة حدوث أي ضغط. وتعتمد توقعات نمو الأعمال على رأس المال المتوفر والمخصص لخطوط الأعمال المختلفة لضمان اتساق أهداف رأس المال الداخلية للبنك مع نزعة المخاطر المعتمدة للبنك وذلك من أجل تعظيم قيمة المساهمين (المعدلة بناءً على أساس المخاطر).

1. فيما يلي معدلات كفاية رأس المال:

2023
ألف دينار كويتي

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	رأس المال المتاح (%)
1.	**إجمالي معدل كفاية رأس المال**	**%13.00**	**%16.98**
2.	**معدل كفاية رأس المال (الشريحة 1)**	**%11.00**	**%15.80**
3.	**معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)**	**%9.50**	**%12.81**

2022
ألف دينار كويتي

م	بيان المعدل	إجمالي رأس المال المطلوب (%)	رأس المال المتاح (%)
1.	إجمالي معدل كفاية رأس المال	%11.50	%16.94
2.	معدل كفاية رأس المال (الشريحة 1)	%9.50	%15.76
3.	معدل كفاية رأس المال (حقوق المساهمين CET1)	%8.00	%12.56

يتأكد البنك من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بكفاية رأس المال.

2. معيار الرفع المالي:
يعرض الجدول التالي المعلومات التي تتعلق باحتساب معيار الرفع المالي طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي:

البند		2022 ألف دينار كويتي	**2023** **ألف دينار كويتي**
م	**الإنكشافات داخل الميزانية**		
1	البنود داخل الميزانية (باستثناء عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولكن شاملة الضمانات المقدمة)	4,282,333	**4,917,099**
2	(مبالغ الأصول المستقطعة عند احتساب الشريحة الأولى من رأس المال)	-	**(1,562)**
3	**إجمالي الإنكشافات داخل الميزانية (باستثناء عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية) (مجموع السطرين 1 و2)**	4,282,333	**4,915,537**
	الإنكاشفات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية		
4	تكلفة الاستبدال لكافة عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (بالصافي من هامش ضمان القيمة النقدي المؤهل)	459	**512**
5	مبلغ المعامل الإضافي للانكشاف المستقبلي المحتمل لكافة عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.	133	**33**
6	إجمالي ضمانات عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية المقدمة التي تم استقطاعها من أصول الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك.	-	**-**
7	(استقطاعات الأصول المدينة من هامش ضمان القيمة النقدي المقدم في عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية)	-	**-**
8	(انكشافات البنك للأطراف المقابلة المركزية التي تم استثناؤها)	-	**-**
9	**إجمالي الانكشاف لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (مجموع الأسطر من 4 إلى 8)**	592	**545**
	الإنكشافات الأخرى خارج الميزانية		
10	الانكشافات خارج الميزانية (قبل تطبيق معامل التحوط الائتماني)	1,433,141	**2,052,245**
11	(التعديلات للتحويل إلى المبالغ الائتمانية المعادلة)	(1,217,163)	**(1,774,954)**

البند		2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
12	**البنود خارج الميزانية (مجموع السطرين 10 و 11)**	215,978	**277,291**
	رأس المال وإجمالي الانكشافات		
13	**الشريحة الأولى من رأس المال**	373,279	**392,314**
14	**إجمالي الانكشافات (مجموع الأسطر 3، 9 و 12)**	4,498,903	**5,193,373**
	معيار الرفع المالي		
15	**معيار الرفع المالي (الشريحة الأولى من رأس المال (13) /اجمالي الانكشافات (14)**	%8.30	**%7.55**

كما هو موضح أعلاه ، بلغت نسبة الرفع المالي للبنك عن الفترة الحالية 7.55% مقارنة بنسبة 8.30% عن العام السابق ويرجع النقص في نسبة الرفع المالي بصفة أساسية إلى الآتي:

- زيادة في الانكشافات داخل وخارج الميزانية مقارنة بالعام السابق والتي نتجت عن زيادة أصول البنك بالإضافة إلى زيادة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية المصدرة للعملاء.

ملخص المقارنة بين الأصول المحاسبية وبين إجمالي الانشكافات في معيار الرفع المالي:

البند		2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
م	**الإنكشافات داخل الميزانية**		
1	إجمالي الأصول المجمعة وفقاً للبيانات المنشورة	4,200,957	**4,832,209**
2	التعديلات المتعلقة بالاستثمارات فى البنوك والمؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات التجارية المجمعة للأغراض المحاسبية، والتي هي خارج نطاق التجميع الرقابي	-	**-**
3	التعديلات المتعلقة بأي أصول استئمانية مدرجة في الميزانية بموجب السياسة المحاسبية للبنك وتم استثناؤها من إجمالي الانكشافات عند احتساب معيار الرفع المالي	-	**-**
4	الانكشافات لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	592	**545**
5	الإنكشافات خارج الميزانية (أي مبالغ الائتمان المعادلة)	215,978	**277,291**
6	الإنكشافات الأخرى	81,376	**83,328**
7	**إجمالي الإنكشافات في احتساب معيار الرفع المالي (أي مجموع البنود السابقة)**	4,498,903	**5,193,373**

رابعاً : الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال اللازم

1. مخاطر الائتمان

يقدرالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الإئتمان كما في 31 ديسمبر 2023 بمبلغ 297,813 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: 250,327 ألف دينار كويتي) كما هو موضح بالتفصيل في البيان التالي:

2023
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	**9,861**	**9,861**	**-**	**-**
2	المطالبات على الدول	**540,769**	**540,769**	**85,627**	**11,131**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	**-**	**-**	**-**	**-**
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**53,920**	**53,920**	**1,197**	**156**
5	المطالبات على بنوك التنمية	**91,194**	**91,194**	**-**	**-**
6	المطالبات على البنوك	**422,626**	**422,626**	**123,073**	**15,999**
7	المطالبات على الشركات	**2,719,881**	**2,187,404**	**1,305,577**	**169,725**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**633,601**	**618,989**	**361,611**	**47,009**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**	**-**
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**32,877**	**27,250**	**8,109**	**1,054**
11	مراكز السلع والبضائع	**7,736**	**7,736**	**4,530**	**589**
12	الاستثمارات العقارية	**133,174**	**133,174**	**155,971**	**20,276**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**231,195**	**99,628**	**84,507**	**10,986**
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	**-**	**-**	**-**	**-**
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	**-**	**-**	**-**	**-**
16	الانكشافات الأخرى	**316,539**	**316,539**	**160,671**	**20,888**
	الإجمالي	**5,193,373**	**4,509,090**	**2,290,873**	**297,813**

2022
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	8,095	8,095	-	-
2	المطالبات على الدول	505,133	505,133	94,384	10,854
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	90,011	90,011	12,633	1,453
5	المطالبات على بنوك التنمية	83,029	83,029	-	-
6	المطالبات على البنوك	283,234	283,234	97,095	11,166
7	المطالبات على الشركات	2,122,006	1,728,635	1,085,862	124,874
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	611,003	602,528	358,811	41,263
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	29,662	23,418	9,050	1,041
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	136,301	136,301	162,737	18,715
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	337,489	226,331	198,992	22,884
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	292,940	292,940	157,192	18,077
	الإجمالي	4,498,903	3,979,655	2,176,756	250,327

بلغ الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمدينو التمويل مبلغ 222,144 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 199,191 ألف دينار كويتي) ، كما هو موضح بالبيان التالي:

2023
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	المطالبات على الدول	-	-	-	-
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	105,624	105,624	54,906	7,138
3	المطالبات على البنوك	-	-	-	-
4	المطالبات على الشركات	53,920	53,920	1,245	162
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	87,105	87,105	43,608	5,669
7	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	2,393,571	1,861,401	1,131,231	147,060
8	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	633,419	618,807	376,546	48,951
9	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-
	الإجمالي	**3,537,710**	**2,853,734**	**1,708,800**	**222,144**

2022
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الانكشافات	صافي الإنكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	المطالبات على الدول	114,808	114,808	61,564	7,080
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	88,493	88,493	12,161	1,398
3	المطالبات على البنوك	112,915	112,915	52,167	5,999
4	المطالبات على الشركات	1,916,726	1,575,339	971,994	111,779
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	610,889	602,528	372,265	42,810
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
7	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	29,656	23,417	9,450	1,087
8	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	337,489	226,331	210,163	24,169
9	الانكشافات الأخرى	-	68,392	42,335	4,869
	الإجمالي	**3,210,976**	**2,812,223**	**1,732,099**	**199,191**

2. مخاطر السوق

كما في 31 دسيمبر 2023، قدرت الإنكشافات المرجحة المحتسبة لمخاطر السوق مبلغ 5,800 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: 2,725 ألف دينار كويتي) وفقاً للأسلوب القياسي، كما بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق مبلغ 754 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: 313 ألف دينار كويتي)

3. مخاطر التشغيل

إن الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل المحتسبة خلال العام المالي 2023 هي 187,013ألف دينار كويتي (2022 : 188,750 ألف دينا كويتي) ، وفقاً لأسلوب المؤشر الأساسي. كما بلغ الحد الأدنى المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل مبلغ 24,312 ألف دينار كويتي (2022 : 21,706 ألف دينار كويتي).

خامساً : إدارة المخاطر

تنطوي كافة أنشطة البنك على مخاطر يتم إدارتها من خلال عملية مستمرة لتحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها ، وذلك بناءً على حدود المخاطر إلى جانب ضوابط أخرى. وتعتبر عملية إدارة المخاطر حيوية بالنسبة للمركز المالي السليم للبنك واستمرارية تحقيق أرباح. وتؤدي أنشطة البنك إلى الإنكشاف على أنواع المخاطر التالية نتيجة المعاملات المالية وإستخدام الأدوات المالية وعملياتها:

- مخاطر الإئتمان
- مخاطر السوق
- مخاطر السيولة
- مخاطر التشغيل

علاوة على ذلك، هناك مجالات مخاطر أخرى بحاجة للمراقبة والتحكم. فيما يلي نعرض معلومات حول انكشاف البنك على المخاطر ، كما تقدم معلومات حول أهداف البنك وسياسته ونماذجه وأساليب القياس المستخدمة بواسطة البنك وعملياته الخاصة بتحديد وقياس المخاطر وتخفيفها وإدارتها، فضلاً عن إدارة البنك لرأس المال.

1. هيكل إدارة المخاطر

يتولى مجلس إدارة البنك ("مجلس الإدارة") مسؤولية تحديد وظائف إدارة المخاطر والإشراف عليه. ومن هذا المنطلق قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة المخاطر (BRC) التابعة لمجلس الإدارة والتي تضم أعضاء من مجلس الإدارة، وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة متطلبات المخاطر والالتزام لدى البنك.

فيما يخص أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر الائتمان والسوق ومخاطر السيولة، قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التمويل والإستثمار (BCIC). وعلى مستوى الإدارة العليا تم تأسيس مجموعة من اللجان مثل اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار (ECIC) ولجنة إدارة الأصول والخصوم (ALCO) ولجنة المخصصات للمساعدة على إنجاز مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة.

كما تتولى مجموعة إدارة المخاطر المستقلة (RMG) التي يرأسها رئيس مجموعة المخاطر (CRO) والتي تتبع إدارياً لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ، مسؤولية مهام المخاطر على مستوى البنك، لمساعدة كل من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر في تنفيذ مسؤولية الإشراف على المخاطر.

2. إطار عمل إدارة المخاطر

تقوم لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بوضع إطار عمل ومراقبة مهام المخاطر و الرقابة لدى البنك.
كما قام أيضاً مجلس الإدارة بتأسيس لجنة التدقيق (BAC) وذلك طبقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، والتي تتضمن مهامها على سبيل المثال لا الحصر مراقبة الالتزام بمبادئ إدارة المخاطر في البنك إضافة إلى سياساتها وإجراءاتها، ومراجعة كفاية إطار عمل إدارة المخاطر.

تعتبر لجنة التمويل والإستثمار الجهة الإدارية التنفيذية صاحبة القرار المنوطة بدراسة كافة عروض التمويل والاستثمار للموافقة عليها ضمن نطاق الصلاحيات المنوطة بها و/أو رفع توصيات بشأنها إلى لجنة التمويل والاستثمار (BCIC) التابعة لمجلس الاداره للموافقة النهائية بشأنها.

تتولى لجنة المخصصات مسؤولية مراجعة إجمالي محفظة التمويل والاستثمار الخاصة بالبنك بصورة دورية ومقارنتها بالمتأخرات أو الانخفاض المحتمل بالقيمة ورفع التوصيات بشأن المستوى المطلوب من المخصصات طبقاً للوائح بنك الكويت المركزي والمعايير المالية/المحاسبية.

بينما تتولى لجنة إدارة الأصول والخصوم مسؤولية كافة الأمور المتعلقة بإدارة الميزانية العمومية للبنك بما في ذلك الأصول والخصوم ، توزيع الأصول ، هيكل الخصوم ، تنويع التمويل ، خفض التكاليف ، الجداول الزمنية لاستحقاقات الأصول والخصوم ، وصافي هامش العائد ، إضافة إلى أمور أخرى خاصة بكفاية رأس المال فيما يتعلق بإدارة مخاطر السوق والسيولة.

3. بيان نزعة المخاطر

يحدد بيان نزعة المخاطر لدى البنك الحد الأقصى من المخاطرالذي يمكن قبوله فيما يتعلق بفئات الأعمال من أجل تحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد وهو ما يمّكن البنك من تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ويتم اعتماد بيان نزعة المخاطر من قبل مجلس الإدارة. وتخفيف حدة المخاطر التي لا تتوافق مع بيان نزعة المخاطر لدى البنك إلى الحدود المقبولة هو أمر ذو أولوية، حيث تتم مراجعة ذلك البيان من قبل لجنة المخاطر ومن ثم توصي به إلى مجلس الإدارة لاعتماده وعمل التحديثات الدورية عليه. ويضمن ذلك توافق بيان نزعة المخاطر مع استراتيجية البنك وبيئة أعماله. يقوم مجلس الإدارة، من خلال بيان نزعة المخاطر، بتوجيه الإدارة نحو مستوى المخاطر الذي يمكن أن يتحمله البنك وهو ما يتم تحديده بطريقة تلائم أهداف المساهمين والمودعين والجهات الرقابية. وتسعى مجموعة إدارة المخاطر إلى تحديد الإشارات التحذيرية المبكرة للخروقات المحتملة لحدود بيان نزعة المخاطر ومجموعة المخاطر مسؤولة عن إخطار الإدارة التنفيذية بالإجراءات المطلوبة لتخفيف حدة المخاطر أو لتجنبها وهي مسؤولة كذلك عن تصعيد الأمر إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة بذلك.

4. أنظمة إدارة المخاطر

في سبيل إدارة المخاطر بشكل شامل وقياسها على أساس مجمّع، قام البنك بوضع إطار عمل رسمي لحوكمة المخاطر من شأنه تقديم توجيهات تفصيلية بخصوص إطار العمل السليم اللازم لإدارة كافة مخاطر البنك. كما تعمل مختلف سياسات المخاطر التي تتم مراجعتها وتحديثها بانتظام على دعم أهداف إدارة المخاطر. وتقدم هذه السياسات بوجه عام تخطيطاً تفصيلياً لمختلف المخاطر بناءً على كل من إستراتيجيات الأعمال الأداء السابق، التوقعات المستقبلية، الظروف الإقتصادية والأحداث الداخلية والخارجية. كما تتضمن السياسات تحليلاً شاملاً لمجموعة من المعايير المحددة مسبقاً قبل طرح منتجات أو أدوات جديدة للبنك وقد وضعت السياسات حدوداً داخلية (إسمية ومستندة على المخاطر) لمتابعة وضمان وجود المخاطر ضمن حدود قابلية التحمل. وتعمل التقارير الدورية التي يتم عرضها على كل من لجنة الأصول والخصوم ، لجنة التمويل والاستثمار اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار ولجنة المخاطر على ضمان إبقاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم مستمر بالأوضاع التي تمكنهما من اتخاذ قرارات سليمة

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد و قياس كمية المخاطر التي يواجهها البنك وتحليلها وتخفيف حدتها، إلى جانب وضع الحدود والضوابط المناسبة لإدارة المخاطر، ومراقبة تلك المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود نزعة المخاطر المقررة لها. كما تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لمراجعة منتظمة ومستمرة للتأكد من توافقها مع التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والظروف السوقية والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

5. فئات المخاطر

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك:

1.5 مخاطر الائتمان

تُعرف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر الخسارة المالية التي تلحق بالبنك في حالة عجز أو تأخر الطرف المقابل في أي التزام أو أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. وتنشأ تلك المخاطر في المقام الأول عن الذمم المدينة للبنك المترتبة على أنشطة التمويل الإسلامي والإجارة والاستثمار وما إلى ذلك. ولأغراض ضبط إدارة المخاطر، يقوم البنك بدارسة ودمج كافة عناصر انكشاف المخاطر الائتمانية مثل مخاطر تعثر المدين الفردي ومخاطر على مستوى البلدان ومخاطر على مستوى القطاع، في إجراء واحد بشأن خطورة الانشكافات، بناءً على أنماط المصفوفات وتأثيراتها المتبادلة.

إطار عمل مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك باعتماد السياسات التمويلية و الإستثمارية لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الأصول الإستثمارية. كما وافق المجلس أيضاً على لائحة اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار التي تتناول الدراسة المبدئية للعروض التمويلية واعتمادها طبقاً للصلاحيات المنوطة بها، وكما قام مجلس إدارة البنك بتأسيس لجنة التمويل والاستثمار التابعة للمجلس، والتي بموجب لائحتها تمثل المستوى التالي من الصلاحيات والتي تزود مبادئ توجيهية وتمنح الموافقة على مختلف العروض التمويلية والاستثمارية للبنك نيابةً عن مجلس إدارة البنك. وتقوم إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بجميع عروض التمويل والاستثمار التي يتم عرضها على جهات الموافقة لإتخاذ قرار بشأنه.

علاوة على ذلك، يسعى البنك إلى إدارة الانكشاف الائتماني من خلال الحصول على ضمان - إن أمكن ذلك - والحد من مدة الانكشاف، بما يعود بالفائدة على إجمالي حجم المخاطر في الانكشافات الائتمانية للبنك.

صافي الإنكشافات "المصنفة وغير المصنفة" المعرضة لمخاطر الإئتمان:

2023
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	**9,861**	**-**	**9,861**
2	المطالبات على الدول	**540,769**	**510,152**	**30,617**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	**-**	**-**	**-**
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**53,920**	**-**	**53,920**
5	المطالبات على بنوك التنمية	**91,194**	**91,192**	**2**
6	المطالبات على البنوك	**422,626**	**391,137**	**31,489**
7	المطالبات على الشركات	**2,719,881**	**153,483**	**2,566,398**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**633,601**	**-**	**633,601**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**32,877**	**-**	**32,877**
11	مراكز السلع والبضائع	**7,736**	**-**	**7,736**
12	الاستثمارات العقارية	**133,174**	**-**	**133,174**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**231,195**	**-**	**231,195**
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	**-**	**-**	**-**
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	**-**	**-**	**-**
16	الانكشافات الأخرى	**316,539**	**-**	**316,539**
	الإجمالي	**5,193,373**	**1,145,964**	**4,047,409**

2022
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	8,095	-	8,095
2	المطالبات على الدول	505,133	459,826	45,307
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	90,011	12,634	77,377
5	المطالبات على بنوك التنمية	83,029	83,027	2
6	المطالبات على البنوك	283,234	254,677	28,557
7	المطالبات على الشركات	2,122,006	81,288	2,040,718
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	611,003	-	611,003
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	29,662	-	29,662
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	136,301	-	136,301
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	337,489	-	337,489
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	292,940	-	292,940
	الإجمالي	4,498,903	891,452	3,607,451

إجمالي الانكشافات "الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الاستثمار" المعرضة لمخاطر الإئتمان:

2023

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	**9,861**	**9,861**	**-**
2	المطالبات على الدول	**540,769**	**228,047**	**312,722**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	**-**	**-**	**-**
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**53,920**	**9,231**	**44,689**
5	المطالبات على بنوك التنمية	**91,194**	**15,611**	**75,583**
6	المطالبات على البنوك	**422,626**	**112,884**	**309,742**
7	المطالبات على الشركات	**2,719,882**	**576,235**	**2,143,647**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**633,601**	**108,472**	**525,129**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**32,877**	**5,629**	**27,248**
11	مراكز السلع والبضائع	**7,736**	**1,324**	**6,412**
12	الاستثمارات العقارية	**133,174**	**22,797**	**110,377**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**231,195**	**39,577**	**191,618**
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	**-**	**-**	**-**
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	**-**	**-**	**-**
16	الانكشافات الأخرى	**316,538**	**119,224**	**197,314**
	الإجمالي	**5,193,373**	**1,248,892**	**3,944,481**

2022

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	8,095	8,095	-
2	المطالبات على الدول	505,133	192,749	312,384
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	90,011	17,457	72,554
5	المطالبات على بنوك التنمية	83,029	16,104	66,925
6	المطالبات على البنوك	283,234	82,467	200,767
7	المطالبات على الشركات	2,122,006	480,179	1,641,827
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	611,003	118,510	492,493
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	29,662	5,758	23,904
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	136,301	26,436	109,865
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	337,489	65,456	272,033
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	292,940	130,623	162,317
	الإجمالي	4,498,903	1,143,834	3,355,069

متوسط الانكشافات " الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الاستثمار المطلقة" على أساس ربع سنوي

2023

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الإنكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	**10,905**	**10,905**	**-**
2	المطالبات على الدول	**555,322**	**227,074**	**328,248**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	**-**	**-**	**-**
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**70,779**	**12,820**	**57,959**
5	المطالبات على بنوك التنمية	**90,283**	**16,265**	**74,018**
6	المطالبات على البنوك	**384,059**	**101,722**	**282,337**
7	المطالبات على الشركات	**2,541,737**	**550,266**	**1,991,471**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**627,235**	**112,992**	**514,243**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**30,150**	**5,427**	**24,723**
11	مراكز السلع والبضائع	**3,811**	**670**	**3,141**
12	الاستثمارات العقارية	**142,584**	**25,706**	**116,878**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**334,531**	**60,493**	**274,038**
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	**-**	**-**	**-**
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	**-**	**-**	**-**
16	الانكشافات الأخرى	**303,646**	**122,581**	**181,065**
	الإجمالي	**5,095,042**	**1,246,921**	**3,848,121**

2022

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات الممولة ذاتياً	متوسط الإنكشافات الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة
1	بنود نقدية	8,095	8,095	-
2	المطالبات على الدول	505,133	192,749	312,384
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	90,011	17,457	72,554
5	المطالبات على بنوك التنمية	83,029	16,104	66,925
6	المطالبات على البنوك	283,234	82,467	200,767
7	المطالبات على الشركات	2,122,006	480,179	1,641,827
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	611,003	118,510	492,493
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	29,662	5,758	23,904
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	136,301	26,436	109,865
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	337,489	65,456	272,033
14	إنكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	292,940	130,623	162,317
	الإجمالي	4,498,903	1,143,834	3,355,069

تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ تركزات المخاطر الائتمانية عند إشتراك عدد من الأطراف المقابلة في النشاط التجاري نفسه أو في أنشطة ما في نفس المنطقة الجغرافية أو تكون عرضة لنفس البيئة الاقتصادية بما يؤدى إلى تأثر قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو التي تتأثر بنحو مماثل بالتغيرات في الظروف الإقتصادية أو السياسية أو أية ظروف أخرى. وتشير تركزات المخاطر الائتمانية إلى تأثر أداء البنك نسبياً بالتطورات التي تؤثر على نحو مشابه على الأطراف المقابلة ذات الصلة.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الإئتمان

2023

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	**9,861**	-	-	-	-	**9,861**
2	المطالبات على الدول	**514,136**	-	**13,984**	**12,649**	-	**540,769**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**51,930**	-	-	**1,990**	-	**53,920**
5	المطالبات على بنوك التنمية	**91,194**	-	-	-	-	**91,194**
6	المطالبات على البنوك	**355,457**	**5,475**	**58,957**	**2,737**	-	**422,626**
7	المطالبات على الشركات	**2,595,403**	**31,522**	**15,530**	**77,426**	-	**2,719,881**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**633,601**	-	-	-	-	**633,601**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**32,877**	-	-	-	-	**32,877**
11	مراكز السلع والبضائع	**7,736**	-	-	-	-	**7,736**
12	الاستثمارات العقارية	**1,675**	**94,068**	**37,431**	-	-	**133,174**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**231,195**	-	-	-	-	**231,195**
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	**170,259**	**100,806**	**29,169**	**16,305**	-	**316,539**
	الإجمالي	**4,695,324**	**231,871**	**155,071**	**111,107**	-	**5,193,373**

2022

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	8,095	-	-	-	-	8,095
2	المطالبات على الدول	471,452	7,760	11,874	14,047	-	505,133
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	90,011	-	-	-	-	90,011
5	المطالبات على بنوك التنمية	83,029	-	-	-	-	83,029
6	المطالبات على البنوك	220,422	12,332	44,615	5,865	-	283,234
7	المطالبات على الشركات	2,037,566	33,602	9,823	41,015	-	2,122,006
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	611,003	-	-	-	-	611,003
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	29,662	-	-	-	-	29,662
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-	-	-	-

12	الاستثمارات العقارية	16,193	106,442	13,666	-	-	136,301
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	337,489	-	-	-	-	337,489
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	201,662	41,579	11,444	6,866	31,389	292,940
	الإجمالي	4,106,584	201,715	91,422	67,793	31,389	4,498,903

الإستحقاقات لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2023

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	**9,861**	-	-	**9,861**
2	المطالبات على الدول	**407,486**	**40,882**	**92,401**	**540,769**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**45,508**	**8,412**	-	**53,920**
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	**44,664**	**46,530**	**91,194**
6	المطالبات على البنوك	**360,679**	**15,571**	**46,376**	**422,626**
7	المطالبات على الشركات	**1,569,433**	**820,210**	**330,238**	**2,719,881**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**7,093**	**10,927**	**615,581**	**633,601**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**32,877**	-	-	**32,877**
11	مراكز السلع والبضائع	-	**7,736**	-	**7,736**
12	الاستثمارات العقارية	-	-	**133,174**	**133,174**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**216,263**	**14,072**	**860**	**231,195**
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	**28,468**	**3,544**	**284,527**	**316,539**
	الإجمالي	**2,677,668**	**966,018**	**1,549,687**	**5,193,373**

2022

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالي
1	بنود نقدية	8,095	-	-	8,095
2	المطالبات على الدول	375,559	47,604	81,970	505,133
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	60,241	28,252	1,518	90,011
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	2,088	80,941	83,029
6	المطالبات على البنوك	191,525	53,340	38,369	283,234
7	المطالبات على الشركات	1,426,023	547,079	148,904	2,122,006
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	1,721	9,102	600,180	611,003
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	29,662	-	-	29,662

م						
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	-	-	-	136,301	136,301
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	319,113	15,738	2,638	337,489	
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	22,872	952	269,116	292,940	
	الإجمالي	2,434,811	704,155	1,359,937	4,498,903	

القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان

2023

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	**9,861**	**9,861**
2	المطالبات على الدول	-	**16,157**	-	**435,145**	**89,467**	**540,769**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**53**	-	-	-	**53,867**	**53,920**
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	**91,194**	-	-	-	**91,194**
6	المطالبات على البنوك	-	**422,626**	-	-	-	**422,626**
7	المطالبات على الشركات	**652,900**	**242,081**	**1,308,126**	-	**516,774**	**2,719,881**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	**633,601**	**633,601**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**999**	-	**10,022**	-	**21,856**	**32,877**
11	مراكز السلع والبضائع	**7,736**	-	-	-	-	**7,736**
12	الاستثمارات العقارية	-	-	**133,174**	-	-	**133,174**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	**92,706**	-	**138,489**	**231,195**
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	**316,539**	**316,539**
	الإجمالي	**661,688**	**772,058**	**1,544,028**	**435,145**	**1,780,454**	**5,193,373**

2022

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	-	-	-	8,095	8,095
2	المطالبات على الدول	2,016	1,549	-	390,325	111,243	505,133
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	31,407	-	-	1,518	57,086	90,011
5	المطالبات على بنوك التنمية	-	83,029	-	-	-	83,029
6	المطالبات على البنوك	-	283,234	-	-	-	283,234
7	المطالبات على الشركات	534,286	156,669	1,162,309	-	268,742	2,122,006
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	-	-	-	-	611,003	611,003
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	999	-	10,022	-	18,641	29,662
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	-	-	136,301	-	-	136,301
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	80,866	-	256,623	337,489
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	-	-	-	-	292,940	292,940
	الإجمالي	568,708	524,481	1,389,498	391,843	1,624,373	4,498,903

1.1.5 التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة

يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يخص تحديد حجم المخصصات المطلوبة لمقابلة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال تطبيق متطلبات معيار المحاسبي (IFRS 9) و فيما يتعلق بمحفظة التسهيلات الائتمانية/ التمويل فإنه يقوم باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة و فقا
للمعيار رقم 9 مع الالتزام بتوجيهات بنك الكويت المركزي بهذا الخصوص أو وفقا للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن قواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصصاتها و كيفية معالجة الايرادات الناتجة عنها، أيهما اكبر.

انكشافات التسهيلات التمويلية غير المنتظمة ومتأخرة السداد بما يتفق مع المحافظ القياسية

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغت قيمة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة (منخفضة القيمة)، متضمنة أرصدة المدينون للبنك 33,232ألف دينار كويتي بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة والفوائد المعلقة (31 ديسمبر 2022: 39,111 ألف دينار كويتي) ومبلغ 16,181 دينار كويتي بعد استبعاد الضمانات المقبولة وذلك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لغرض إحتساب معيار كفاية رأس المال (31 ديسمبر 2022: 20,544 ألف دينار كويتي)

وبلغت مخصصات البنك 100,211 ألف دينار كويتي (متضمنة مخصص عام بمبلغ 86,417 ألف دينار كويتي) كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 100,987 ألف دينار كويتي متضمنة مخصص عام بمبلغ 82,416 ألف دينار كويتي).

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للمحافظ القياسية

2023

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
2	المطالبات على الشركات	**29,867**	**12,816**	**12,168**	**648**	**148,152**
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**3,365**	**3,365**	**1,446**	**1,919**	**37,437**
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
	الإجمالي	**33,232**	**16,181**	**13,614**	**2,567**	**185,589**

2022

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للمحافظ القياسية	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-	-
2	المطالبات على الشركات	36,598	18,031	17,070	961	269,952
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,513	2,513	1,191	1,322	19,470
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-	-	-
5	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	-	-	-	-	-
	الإجمالي	39,111	20,544	18,261	2,283	289,422

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للتقسيم الجغرافي

2023

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**24,180**	**16,181**	**13,614**	**2,567**	**183,600**
2	أوروبا	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
3	آسيا	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
4	باقي دول العالم	**9,052**	**-**	**-**	**-**	**1,989**
	الإجمالي	**33,232**	**16,181**	**13,614**	**2,567**	**185,589**

2022

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للتقسيم الجغرافي	منخفضة القيمة	صافي منخفضة القيمة بعد استبعاد الضمانات المقبولة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	30,072	15,426	13,143	2,283	289,422
2	أوروبا	-	-	-	-	-
3	آسيا	-	-	-	-	-
4	باقي دول العالم	9,039	5,118	5,118	-	-
	الإجمالي	39,111	20,544	18,261	2,283	289,422

إنكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقاً للقطاعات الصناعية

2023

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	**2,777**	**1,620**	**375**	**19,106**
2	بنوك ومؤسسات مالية	**-**	**-**	**-**	**-**
3	إنشاءات وعقارات	**27,078**	**10,548**	**273**	**99,611**
4	أخرى	**3,377**	**1,446**	**1,919**	**66,872**
	الإجمالي	**33,232**	**13,614**	**2,567**	**185,589**

2022

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة وفقاً للقطاعات الصناعية	منخفضة القيمة	مخصص محدد	صافي التسهيلات	متأخرة
1	تجاري وصناعي	2,227	580	863	47,055
2	بنوك ومؤسسات مالية	-	-	-	-
3	إنشاءات وعقارات	34,369	16,490	97	126,948
4	أخرى	2,515	1,391	1,323	115,419
	الإجمالي	39,111	18,261	2,283	289,422

تقادم الإنكشافات الغير منتظمة والمتأخرة

2023

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات الغير منتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 شهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهر	أكثر من عام	إجمالي
1	منخفضة القيمة	**6,603**	**1,666**	**2,534**	**22,429**	**33,232**
2	متأخرة	**185,589**	**-**	**-**	**-**	**185,589**
الإجمالي		**192,192**	**1,666**	**2,534**	**22,429**	**218,821**

2022

ألف دينار كويتي

م	بيان الانكشافات الغير منتظمة والمتأخرة	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر وحتى 6 شهر	من 6 أشهر وحتى 12 شهر	أكثر من عام	إجمالي
1	منخفضة القيمة	-	7,764	3,275	28,072	39,111
2	متأخرة	289,422	-	-	-	289,422
الإجمالي		289,422	7,764	3,275	28,072	328,533

رصيد المخصص العام

م	توزيع المخصص العام على الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	2022 ألف دينار كويتي	**2023 ألف دينار كويتي**
1	المطالبات على الدول	771	**749**
2	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	889	**539**
3	المطالبات على البنوك	1,025	**1,025**
4	المطالبات على الشركات*	70,400	**75,648**
5	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	5,989	**6,176**
6	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	**-**
7	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	3,342	**2,290**
الإجمالي		82,416	**82,416**

* كما في 31 ديسمبر 2023, المطالبات على الشركات تتضمن المخصصات الأحترازية بمبلغ 50,369 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: 50,369 ألف دينار كويتي).

م	توزيع المخصص العام وفقاً للتقسيم الجغرافي	2022 ألف دينار كويتي	**2023 ألف دينار كويتي**
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*	**81,851**	**85,564**
2	أوروبا	**319**	**369**
3	آسيا	**156**	**401**
4	باقي دول العالم	**90**	**83**
الإجمالي		**82,416**	**86,417**

* كما في 31 ديسمبر 2023 ,دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتضمن المخصصات الأحترازية بمبلغ 50,369 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: 50,369 ألف دينار كويتي).

2.1.5 الأساليب المستخدمة لتخفيف المخاطر

تتضمن السياسة الائتمانية للبنك توجيهات خاصة بتقييم الضمانات وإدارتها والتي تتضمن التمويلات التي تقل عن قيمة ضماناتها والحد الأدنى لمتطلبات تغطية مختلف فئات الضمان إلى جانب إعادة تقييم الضمانات، ومعدل تكرار عمليات التقييم وأسس ذلك، والتوثيق، والتكافل، ومتطلبات حيازة الضمان وما إلى ذلك. ووفق السياسة الائتمانية، يعتمد معدل تكرار عمليات تقييم الضمان على نوع الضمان نفسه ؛ حيث يلزم إجراء تقييم يومي في حالة الأسهم المقدمة كضمان، كذلك في الحالات التي تكون فيها عملة الضمان مختلفة عن عملة الانكشاف. ويتم ذلك من خلال إدارة مستقلة عن مجموعات الأعمال لضمان تحقيق الموضوعية.

كما يتضمن الضمان المقبول النقد، والكفالات البنكية، والأسهم، والعقارات، وما إلى ذلك بما يتناسب مع الشروط المعينة الخاصة بأهلية الضمان ومتطلبات هامش الربح إلخ المنصوص عليها في السياسة الائتمانية. وتشتمل عملية تخفيف المخاطر الائتمانية المستخدمة لحساب كفاية رأس المال الضمان المقدم في شكل نقدي أو أسهم إضافة إلى الكفالات التي تتفق مع قواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن معيار كفاية رأس المال.

الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان والضمانات المقبولة والبنكية

2023

ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات الإئتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	**9,861**	**-**	**-**
2	المطالبات على الدول	**540,769**	**-**	**-**
3	المطالبات على المنظمات الدولية	**-**	**-**	**-**
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	**53,920**	**-**	**-**
5	المطالبات على بنوك التنمية	**91,194**	**-**	**-**
6	المطالبات على البنوك	**422,626**	**-**	**-**
7	المطالبات على الشركات	**2,719,881**	**532,478**	**-**
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	**633,601**	**14,612**	**-**
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	**-**	**-**	**-**
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	**32,877**	**5,627**	**-**
11	مراكز السلع والبضائع	**7,736**	**-**	**-**
12	الاستثمارات العقارية	**133,174**	**-**	**-**
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	**231,195**	**131,567**	**-**
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	**-**	**-**	**-**
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	**-**	**-**	**-**
16	الانكشافات الأخرى	**316,539**	**-**	**-**
	الإجمالي	**5,193,373**	**684,284**	**-**

2022
ألف دينار كويتي

م	بيان الإنكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	إجمالي الإنكشافات الإئتمانية	ضمانات مقبولة	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	8,095	-	-
2	المطالبات على الدول	505,133	-	-
3	المطالبات على المنظمات الدولية	-	-	-
4	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	90,011	-	-
5	المطالبات على بنوك التنمية	83,029	-	-
6	المطالبات على البنوك	283,234	-	-
7	المطالبات على الشركات	2,122,006	393,371	-
8	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	611,003	8,475	-
9	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	-
10	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	29,662	6,244	-
11	مراكز السلع والبضائع	-	-	-
12	الاستثمارات العقارية	136,301	-	-
13	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	337,489	111,158	-
14	انكشافات الصكوك والتصكيك	-	-	-
15	المطالبات على الأطراف المقابلة المركزية	-	-	-
16	الانكشافات الأخرى	292,940	-	-
	الإجمالي	4,498,903	519,248	-

2.5 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات التي تحدث في عملية القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية ما نتيجة تغير أسعار السوق. وقد تنشأ المخاطر السوقية عن المراكز المفتوحة في معدل الربح، والعملة، ومنتجات حقوق الملكية، والتي تتعرض جميعها للتحركات والتغيرات السوقية العامة والخاصة على مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الأرباح، هوامش الربح الائتمانية، أسعار الصرف الأجنبي وأسعار حقوق الملكية.

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق، إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها، وتتمثل مسؤولية مجموعة الاستثمار والخزينة في إدارة ومراقبة مخاطر السوق استباقياً والتي تنشأ عن التغيرات في الاستثمارات والأدوات المالية وكذلك بالنسبة للصفقات خارج إطا السوق الرسمي.

1.2.5 إطار عمل مخاطر السوق

يتبع البنك الممارسات السوقية فيما يتعلق بتقييم مراكزه، كما يتلقى معلومات منتظمة حول السوق من أجل تنظيم المخاطر السوقية.
يتبع البنك الممارسات السوقية فيما يتعلق بتقييم مراكزه، كما يتلقى معلومات منتظمة حول السوق من أجل تنظيم المخاطر السوقية.
ويتألف إطار عمل المخاطر السوقية من العناصر التالية:

- حدود مراقبة كافة معايير مخاطر السوق والحدود العادية لضمان أن البنك لا يتجاوز إجمالي معايير المخاطر والتركز التي يحددها بنك الكويت المركزي وكذلك الحدود الداخلية الخاصة بالبنك.
- إجراء تقييم على أساس سعر السوق وفق بيانات السوق التي تنشر من قبل جهات مستقلة وإجراء مراجعة مستمرة لجميع المراكز المفتوحة.

تم وضع السياسات والإجراءات وحدود مخاطر السوق ومراجعتها بصورة دورية لضمان تنفيذ قابلية البنك على تحمل مخاطر السوق. ويتعين على البنك الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي، ذلك بالإضافة إلى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية للبنك.

3.5 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تجعل البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. وتعتبر إدارة مخاطر السيولة واحدة من أهم الإدارات الحيوية التي تدير الأعمال المصرفية اليومية. ولمواجهة أي أمر عارض، يتعين على استراتيجية المخاطر الخاصة بالبنك الحفاظ على مستوى مناسب من الأصول السائلة في صورة نقد ومعادلات النقد وأوراق مالية قابلة للتداول الفوري. ويراقب البنك باستمرار مخاطر السيولة من خلال قياس بيانات استحقاق أصوله والتزاماته وذلك على أساس يومي وتتم مراجعة مركز فجوات السيولة بواسطة لجنة الأصول والخصوم (ALCO) بشكل شهري. وعلاوة على ذلك تتم مراقبة مركز احتياطيات السيولة ومعدلات التسهيلات الائتمانية مقابل الإيداعات المؤهلة بشكل يومي.

قام البنك بوضع خطة تمويل الطوارئ، وسوف تستخدم كخطة عمل يتعين الالتزام بها خلال أي حالة من حالات الطوارئ في السيولة، وتضع خطة تمويل الطوارئ إطار عمل من شأنه أن يحسن جاهزية البنك لمعالجة أي من أوضاع الضغط على السيولة والتي قد تنشأ بسبب مشكلات نظامية أو غير نظامية. وتعمل خطة تمويل الطوارئ على تحديد الأحداث التي تتطلب التدخل والتي من المحتمل أن تؤدي إلى حدوث أزمة سيولة حيث تبين الخطة الإجراءات التي يتوجب اتخاذها لإدارة الأزمة، وتضع الخطة أيضاً الهيكل والمسؤوليات الإدارية لضمان تحقيق المساءلة في معالجة أي أمر طارئ. و تعتبر خطة تمويل الطوارئ جزء مكمل من سياسة مخاطر السيولة القائمة والخاصة بالبنك وسوف يتم العمل بخطة تمويل الطوارئ فقط في حالات الضغط على السيولة أو الأوضاع العكسية للسيولة سواء كانت تلك الحالات حقيقية أو متوقعة.

بلغ معدل الأصول قصيرة الأجل مقابل الالتزامات قصيرة الأجل 82%كما في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 89%)، وتم احتسابه كما يلي:

م	البنود	2022	2023
1	الأصول المتداولة (ألف دينار كويتي)	2,948,966	**3,335,143**
2	الالتزامات المتداولة (ألف دينار كويتي)	3,323,070	**4,055,840**
	المعدل الحالي %	%89	**%82**

ب – نورد فيما يلي تحليل استحقاق فئات مصادر الأموال (الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة):

2023
ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من عام	الإجمالي
1	الحسابات الجارية	**243,566**	**-**	**-**	**243,566**
2	حسابات الاستثمار المطلقة	**2,569,826**	**1,016,704**	**224,193**	**3,810,723**
3	حسابات الاستثمار المقيدة	**-**	**-**	**-**	**-**
4	ودائع أخرى	**15,703**	**-**	**-**	**15,703**
	الإجمالي	**2,829,095**	**1,016,704**	**224,193**	**4,069,992**

2022
ألف دينار كويتي

م	فئات مصادر الأموال	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 12 شهر	أكثر من عام	الإجمالي
1	الحسابات الجارية	219,001	-	-	219,001
2	حسابات الاستثمار المطلقة	2,300,885	747,528	189,726	3,238,139
3	حسابات الاستثمار المقيدة	-	-	-	-
4	ودائع أخرى	10,108	-	-	10,108
	الإجمالي	2,529,994	747,528	189,726	3,467,248

1.3.5 معيار تغطية السيولة

لقد تم إعداد الإفصاحات العامة الكمية والكيفية في هذا القسم وفقاً لتعميم البنك المركزي رقم (2/ر ب أ/346/2014) بشأن تطبيق معيار تغطية السيولة و المرسل إلى جميع البنوك المحلية الإسلامية في 23/12/2014.

معيار تغطية السيولة

الإفصاح النوعي لمعيار تغطية السيولة

يعتبر معيار تغطية السيولة مقياس عالمي لتقييم مستوى السيولة لدى البنك. ويهدف هذا المعيار إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كاف من الأصول السائلة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بشكل فوري إلى نقد لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوم تحت سيناريوهات ضغط محددة.

يتم احتساب معيار تغطية السيولة كما يلي: (HQLAs) قيمة الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة

صافي التدفقات النقدية الخارجية للأيام الـ 30 التالية

تتألف الأصول السائلة من أصول عالية الجودة يمكن تحويلها أو استخدامها كضمانة للحصول على تمويلات تحت ظروف الضغط. وتنقسم الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى فئتين: أصول المستوى الأول و أصول المستوى الثاني. حيث يمكن إدراج أصول المستوى الأول بدون أية استقطاعات بينما يجوز للبنوك إدراج أصول المستوى الثاني/ الفئة (أ) بتطبيق نسبة استقطاع 15% بحد أدنى وأصول المستوى الثاني (الفئة (ب) بنسبة استقطاع (50%) بحد أدنى.

صافي التدفقات النقدية الخارجة هو إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة مطروحاً منه إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة خلال الأيام الـ 30 اللاحقة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف فئات وأنواع الالتزامات وحسابات الاستثمار داخل وخارج الميزانية في معدلات التدفق الخارج المتوقعة. ويتم احتساب إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف الأصول التعاقدية بالمعدلات المتوقعة لتدفقها وبما لا يزيد على 75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة.

ينصب تركيز البنك على تنويع مصادر التمويل بالإضافة إلى قاعدة الودائع الرئيسية الخاصة به. وتقوم إدارة الخزينة بالبنك بإدارة السيولة من خلال مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة بصفة مستمرة. وتتضمن تلك العملية تقييم التدفقات النقدية المتوقعة ومدى توفر الأصول عالية الجودة والتي يمكن أن تستخدم لتوفير تمويلات إضافية إذا لزم الأمر. ويقوم البنك كذلك بعمل اختبارات الضغط لقياس تأثير الضغط على السيولة في سيناريوهات متنوعة. وعلاوة على ذلك، قام البنك بوضع خطة لتمويل الطوارئ لإدارة السيول خلال ظروف الضغط.

متوسط الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال ربع السنة المنتهي في 31 ديسمبر 2023 بلغ 495 مليون دينار كويتي. وشكلت نسبة احتياطيات بنك الكويت المركزي منه 64.9%. وبلغ متوسط التدفقات النقدية الخارجة خلال مدة الـ 30 يوم 659 مليون دينار كويتي بينما بلغ متوسط التدفقات الداخلة من الأصول 595 مليون دينار كويتي.

بلغ معيار تغطية السيولة الخاص بالبنك 134 % (بناء على متوسط المركز خلال الثلاث أشهر الماضية) وهو أعلى من الحد الأدنى 100% المحدد من قبل بنك الكويت المركزي لعام 2023. وتتم إدارة السيولة بصفة مركزية من خلال إدارة الخزينة بالبنك. ويمتلك البنك مصادر سيولة كافية للتدفقات النقدية الخارجة وترى الإدارة أن البنك لدية سيولة كافية وفقاً لمتطلبات معيار تغطية السيولة. وتتولى لجنة الأصول والخصوم بالبنك مسؤولية الإشراف على إدارة السيولة ومراجعة المراكز على أساس شهري و/أو عند الحاجة بناء على المخاطر النظامية.

الجدول التالي يوضح البيانات الكمية لمعايير تغطية السيولة:

نموذج الافصاح عن معيار تغطية السيولة خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

م	البيان	القيمة بالألف دينار: القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (متوسط)*	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (متوسط)*
	الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)		
1	**الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)**	**-**	**512,906**
	التدفقات النقدية الخارجة		
2	ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة	529,894	93,443
3	· الودائع المستقرة	-	-
4	· الودائع الأقل استقراراً	529,894	93,443
5	· الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة.	1,364,871	796,458
6	الودائع التشغيلية	-	-
7	· الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)	1,364,871	796,458
8	الالتزامات المضمونة		-
9	التدفقات النقدية الخارجة الأخرى، منها:	-	-
10	· الناشئة عن عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	-	-
11	· الناشئة عن الصكوك المدعومة بأصول وأدوات التمويل المهيكلة الأخرى	-	-
12	· خطوط الائتمان والسيولة الملزمة	-	-
13	· التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى	1,511,034	75,552
14	· تدفقات نقدية تعاقدية أخرى خارجة	-	-
15	**إجمالي التدفقات النقدية الخارجة**		**965,453**
	التدقفات النقدية الداخلة		
16	· معاملات التمويل المضمونة	-	-
17	· التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقا للأطراف المقابلة)	1,050,848	594,593
18	· التدفقات النقدية الداخلة الأخرى	-	-
19	**إجمالي التدفقات النقدية الداخلة**	**1,050,848**	**594,593**
	معيار تغطية السيولة		**إجمالي القيمة المعدلة**
20	· إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التعديلات)		495,333
21	· صافي التدفقات النقدية الخارجة		370,923
22	· معيار تغطية السيولة		%134

*متوسط بسيط (Simple Average) لجميع أيام العمل المعد عنها النموذج.

2.3.5 معيار صافي التمويل المستقر

تم إعداد الإفصاحات العامة النوعية والكمية بموجب هذا القسم وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركـــزي رقـم (2/ ر.ب.ا/2015/357) بتاريخ 2015/10/25 بشأن معيار صافي التمويل المستقر للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت

الافصاحات النوعية عن نسبة صافي التمويل المستقر

إن الغرض من تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر ("NSFR") هو ضمان احتفاظ البنوك بحد أدنى من التمويل المستقر بناء على خصائص السيولة الخاصة بالأصول والأنشطة لديها على مدار سنة واحدة. والهدف من ذلك هو الحد من عدم تطابق الاستحقاقات بين بنود الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية وبالتالي تقليل مخاطر التمويل.

يتم تحديد الحد الأدنى من متطلبات صافي التمويل المستقر على النحو التالي:

$$\frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح}}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

يتم تعريف "التمويل المستقر" على أنه مبالغ رأس المال والالتزامات المتوقع أن تكون مصادر موثوقة للتمويل على مدى زمني عام واحد في ظل ظروف الضغط المطول. ويقاس التمويل المستقر المتاح بناء على الخصائص العامة للاستقرار النسبي لمصادر التمويل في البنك، بما في ذلك الاستحقاقات التعاقدية لالتزاماته واحتمالية قيام أنواع مختلفة من الممولين بسحب ودائعهم. يتم قياس مبلغ التمويل المستقر المطلوب (RSF) بناءً على الخصائص العامة لوضع مخاطر السيولة الخاصة بموجودات البنك والانكشافات خارج الميزانية. إن الأصول الأكثر سيولة والمتاحة بشكل أكبر للعمل كمصدر للسيولة الممتدة ضمن البيئة الضاغطة المبينة أعلاه تأخذ عوامل أقل من التمويل المستقر المطلوب (وتتطلب تمويل أقل استقرارًا) من الأصول التي تعتبر أقل سيولة في مثل هذه الظروف، وبالتالي تتطلب تمويلاً أكثر استقرارًا.

تتمثل استراتيجية بنك وربة في ضمان وجود تمويل مستقر متاح وكافي ليتناسب مع التمويل المستقر المطلوب في جميع الأوقات. و لضمان ذلك يركز البنك على زيادة تمويله من مصادر طويلة الأجل.

بلغت نسبة صافي التمويل المستقر في البنك 106.5 ٪ كما في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بالحد الأدنى المطلوب بنسبة 100%. وبلغ إجمالي التمويل المستقر المتاح بعد إعطاء الأوزان (معاملات التمويل المستقر المتاح) 2,910 مليون دينار كويتي بينما بلغ التمويل المستقر المطلوب 2,732 مليون دينار كويتي بعد إعطاء الأوزان

فيما يلي المعلومات الكمية عن معيار صافي التمويل المستقر :

نموذج الإفصاح عن معيار صافي التمويل المستقر خلال الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

م	البيان	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر بحسب فترة الاستحقاق المتبقية				القيمة بالألف دينار
		فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة واحدة	فترة استحقاق متبقية أكثر من سنة	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر
	التمويل المستقر المتاح:					
1	رأس المال:					
2	رأس المال الرقابي	421,665	-	-	-	421,665
3	أدوات رأس المال الأخرى	-	-	-	-	-
4	الودائع وحسابات الاستثمار من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة:	-	-	-	-	-
5	المستقرة	-	-	-	-	-
6	الأقل استقراراً	-	937,421	132,571	18,858	981,851
7	الودائع وحسابات الاستثمار من غير عملاء التجزئة:	-	-	-	-	-
8	· الودائع التشغيلية وحسابات الاستثمار	-	-	-	-	-
9	الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	-	2,593,241	360,125	332,110	1,506,926
10	الالتزامات الأخرى:	-	-	-	-	-
11	· صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات	-	-	-	-	-
12	· الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	66,688	52,950	-	9,078	-
13	**إجمالي التمويل المستقر المتاح**	**-**	**-**	**-**	**-**	**2,910,441**
	التمويل المستقر المطلوب:					
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	585,324	-	-	-	44,834
15	الودائع وحسابات الاستثمار لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية	-	-	-	-	-
16	**عمليات التمويل المنتظمة والأوراق المالية:**	-	-	-	-	-
17	· عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول	-	-	-	-	-
18	عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول، والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية	34,370	446,696	9,428	-	71,718

19	عمليات التمويل المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، والقروض المقدمة لعملاء المشروعات الصغيرة، والقروض المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	-	2,097,894	478,613	734,818	2,023,072
20	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال- بازل (3)	-	-	-	-	-
21	· عمليات التمويل السكنية المنتظمة، منها:	-	-	-	-	-
22	- التي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال- بازل (3)	-	-	-	-	-
23	الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المُصدرة لهذه الأدوات	-	-	-	83,792	71,223
24	**الأصول الأخرى:**	-	-	-	-	-
25	السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب	-	-	-	-	-
26	الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي	-	-	-	-	-
27	صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الأصول	-	-	-	-	-
28	20 % من عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة	-	-	-	-	-
29	الأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	399,895	54,320	1,046	50,587	442,552
30	البنود خارج الميزانية	1,231,760	107,027	58,827	-	78,235
31	**إجمالي التمويل المستقر المطلوب**	-	-	-	-	**2,731,634**
32	**معيار صافي التمويل المستقر (%)**					**%106.5**

4.5 مخاطر معدلات الربح

نشأ مخاطر معدلات الربح من التغير في معدلات الأرباح التي تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية الأساسية. ويعتبر البنك عرضة لمخاطر معدلات الربح نظراً لأن قيمة الاستثمارات والتمويلات ذات الدخل الثابت للبنك ترتبط عكسياً بارتفاع معدلات الأرباح. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون للتغيرات التي تطرأ على معدلات الربح تأثيراً على صافي إيرادات البنك أو هامش الربح.

يقوم البنك بإجراء اختبارات وسيناريوهات الضغط بصورة منتظمة لإدارة مخاطر معدلات الربح التي تنطوي عليها الميزانية العمومية. يتم إجراء تحليل لمعدلات العائد المعرضة للمخاطر بصورة شهرية لتحديد تأثير التغيرات التي تطرأ على ربحية البنك جراء التغيرات في تكلفة الأموال والعائد على الأصول. وتتم مراقبة ذلك التحليل أيضاً من قبل الإدارة التنفيذية للبنك من خلال لجنة الأصول والخصوم (ALCO)

2023
ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	**1,302**	**1,393**	**2,487**	**934**	**69**	**6,185**
الالتزامات	**1,069**	**1,591**	**1,715**	**749**	**133**	**5,257**
صافي التأثير	**233**	**(197)**	**772**	**184**	**(64)**	**927**

2023
ألف دينار كويتي

تأثير الإنخفاض بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	**(1,302)**	**(1,393)**	**(2,487)**	**(934)**	**(69)**	**(6,185)**
الالتزامات	**(1,069)**	**(1,591)**	**(1,715)**	**(749)**	**(133)**	**(5,257)**
صافي التأثير	**(233)**	**(197)**	**(772)**	**(184)**	**64**	**(927)**

2022
ألف دينار كويتي

تأثير الزيادة بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	96	153	247	88	7	591
الالتزامات	110	148	205	60	21	544
صافي التأثير	(14)	5	42	28	(14)	46

2022
ألف دينار كويتي

تأثير الإنخفاض بمقدار 25 نقطة أساس	لغاية 7 أيام	من 7 أيام إلى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	إجمالي التأثير
الأصول	(96)	(153)	(247)	(88)	(7)	(591)
الالتزامات	(110)	(148)	(205)	(60)	(21)	(544)
صافي التأثير	14	(5)	(42)	(28)	14	(46)

5.5 مخاطر حقوق الملكية في السجلات المصرفية

بلغت استثمارات البنك في مراكز حقوق الملكية بخلاف صكوك التمويل مبلغ 167,113 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 150,089 ألف دينار كويتي) ، كما هو مبين أدناه:

الإستثمارات	2022 ألف دينار كويتي	2023 ألف دينار كويتي
أوراق مالية مسعرة	12,474	**15,557**
أوراق مالية غير مسعرة	10,497	**9,631**
صناديق ومحافظ غير مسعرة	113,536	**129,517**
إستثمارات أخرى غير مسعرة	13,582	**12,408**
الإجمالي	150,089	**167,113**

تم تسجيل جميع إستثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة.

خلال 2023، لم يقم البنك بتسجيل خسائرمحققة من بيع استثمارات حقوق الملكية (2022: لاشي ألف دينار كويتي) في بيان الدخل وقام بإدراج خسائر الغير محققة من التغير في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية بمبلغ 1,750 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر2022:ربح 4,884 ألف دينار كويتي) ضمن بنود الدخل الشامل.

في 31 ديسمبر 2023 بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لاستثمارات حقوق الملكية 13,239 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: 10,685 ألف دينار كويتي)

6.5 مخاطر التشغيل

تُعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير المناسبة أو الفاشلة، تعطل الأنظمة، الأخطاء البشرية، أو عن الأحداث الخارجية التي تتضمن الخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية. وعندما لا يتم تنفيذ الضوابط، فإنه يترتب على ذلك عواقب قانونية أو رقابية، كما قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو تشويه للسمعة.

1.6.5 إطار عمل مخاطر التشغيل

إعتمد مجلس إدارة البنك مجموعة من السياسات التي يعتمدها مجلس الإدارة والتي يتم تطبيقها لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر ذات الصلة بأنشطة البنك المصرفية والمالية.

وتتولى مجموعة إدارة المخاطر إدارة المخاطر التشغيلية. كما تعمل هذه المجموعة على ضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات من أجل تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها ومتابعتها ومراقبتها وفق إطار عمل المخاطر بالبنك.

كما يقوم البنك بإدارة المخاطر التشغيلية وفق تعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بـ "الإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية" وتوجيهاته الخاصة بـ "الممارسات الصحيحة لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة عليها". إضافة إلى ذلك، يولي البنك إهتماماً خاصاً بالمخاطر التي قد تنشأ عن عدم الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وأية إخفاقات فيما يتعلق بالمسؤوليات الائتمانية.

وقد قام البنك بوضع سياسته الخاصة بإدارة إستمرارية الأعمال من أجل مواجهة أية إحتمالات أو إخفاقات داخلية أو خارجية بما يعمل على تيسير عمل البنك.

كما قام البنك بإنشاء موقع طوارئ (DR) للبنية التحتية لتقنية المعلومات الخاصة بالبنك، بما يضمن عدم تأثير المخاطر التشغيلية على أعمال البنك بشكل غير مواتٍ.

سادساً : حسابات الإستثمار

يتلقى بنك وربة الأموال من المودعين عن طريق أنواع مختلفة من المنتجات المتطابقة مع الشريعة الإسلامية.
يقوم البنك بتلقي الودائع من العملاء ضمن حسابات الوكالة بالاستثمار المطلقة ويقوم البنك باستثمار هذه الأموال في مختلف الأنشطة الاستثمارية والتمويلية التي تحقق العائد المستهدف.
كما يتلقى البنك الأموال من المودعين من خلال منتجات المضاربة المطلقة، حيث يقوم المودعون بمنح البنك (المضارب) حق إستثمار تلك الأموال مقابل الحصول على حصة بالأرباح. ويتحمل المضارب الخسارة في حال الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط عقود المضاربة.
يتم تحديد أوعية الأصول التي يتم استثمار الأموال بها، إلى جانب تحديد التكاليف والإيرادات المتعلقة بتلك الأوعية (وهي تلك التي تتعلق مباشرة بأصول الوعاء العام، ولا يتم خصم التكاليف الغير مباشرة مثل المصاريف العمومية والإدارية ومصاريف الموظفين) والتي يتم بناء عليها تحديد صافي الأرباح وتوزيعها بين البنك والمودعين نسبياً بناء على كل من حصة المساهمة في وعاء الأصول وتفاصيل الاتفاقات التعاقدية مع المودعين.

بلغت نسبة الأرباح التي تم توزيعها على حسابات الاستثمار بنظام المشاركة في الأرباح كما يلي:

2023

م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	**حسابات إدخار**	**%1.152**	**%1.447**	**%1.512**	**%1.573**

2022

م	فئة الحساب	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
1	حسابات إدخار	%1.157	%1.240	%1.439	%1.496

سابعاً : الضوابط الشرعية

تقوم الإدارة الشرعية بمراقبة وتنفيذ القرارات الشرعية الصادرة من هيئة الرقابة الشرعية لبنك وربة. كما تقوم الإدارة الشرعية بمراقبة هذه القرارات بشكل يومي وكذا الرد على أية استفسارات تخص القرارات الشرعية. كما تتضمن أنشطة إدارة التدقيق الشرعي الداخلي مراجعة السياسات والإجراءات والوثائق بما في ذلك نماذج العقود والاتفاقات.

جرى التدقيق الشرعي على العمليات المصرفية للبنك بناءً على خطة تدقيق سنوية والتي من شأنها تغطية جميع إدارات البنك وبناءً على ذلك يتم إصدار تقرير بالنتائج يتم تقديمه من قبل هيئة الرقابة الشرعية إلى الجمعية العمومية في اجتماع الجمعية السنوي.
في 31 ديسمبر 2023 بلغت مكافآت أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعام المنتهي 60 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2022: 60 ألف دينار كويتي).

ثامناً: سياسات المكافآت في البنك

لجنة الترشيحات والمكافآت:

اللجنة السيدة/ مي مهلهل المضف وتضم في عضويتها السيد/ بدر خالد الشلفان والسيدة/ بسمه حامد الصانع والسيد/ محمد حامد الشلفان والسيد/ محمد عبدالعزيز البحر، وتقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشح لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلاً عن التأكد من فعالية والإلتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات واتفاقها مع أهداف البنك.
ولقد قامت اللجنة بالإستعانة بمستشار خارجي لإعداد برنامج الحوافز طويلة الأجل لمسئولي الإدارة العليا في البنك.
وتتضمن مهام لجنة الترشيحات والمكافآت فيما يتعلق بسياسة إدارة التعويضات (المكافآت) مايلي على سبيل المثال لا الحصر:

- إجراء مراجعة دورية للسياسة أو عندما يوصي بذلك مجلس الإدارة وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل/ تحديث هذه السياسة.
- إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- تقييم الممارسات التي يتم بموجبها منح المكافآت مقابل إيرادات مستقبلية ذات توقيت واحتمال غير مؤكدين.
- تقديم توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن مستوى ومكونات مكافآت رئيس الجهاز التنفيذي ومساعديه ومن هم بمستوى هذه الوظائف من المسؤولين التنفيذيين في البنك، للحصول على موافقة المجلس عليها.
- تحديد منظومة منح المكافآت بما يتماشى مع مبادئ الممارسات السليمة في منح المكافآت.
- العمل بشكل وثيق مع لجنة إدارة المخاطر لدى البنك و/أو الرئيس المسؤول عن المخاطر وذلك عند تقييم الحوافز المقترحة بواسطة نظام منح المكافآت.
- مراجعة السياسة والممارسات ذات الصلة بشكل دوري أو حسب الحاجة على الأقل لضمان تحقيق أهدافها المقررة في ضوء المعلومات التي اطلعت عليها والخاصة بسير عمل نظام المكافآت.

التعويضات بحسب فئات الموظفين المختلفة فى بنك وربة:

1. الإدارة العليا وتشمل هذه الفئة الرئيس التنفيذي ونوابه و/أو كبار التنفيذيين الأخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والاشرافية، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة.
2. المسؤولون عن الرقابة المالية ورقابة المخاطر، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، و هذه الفئة تشمل مسئولي الرقابة المالية وإدارة المخاطر وإدارة الإلتزام وإدارة التدقيق الداخلي ووحدة مكافحة غسيل الأموال.
3. المتعرضون للمخاطر المادية، وشملت الأجور الثابتة لتلك الفئة المرتبات الأساسية والاستحقاقات والبدلات فضلاً عن مزايا نهاية الخدمة، وهذه الفئة تشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسؤوليات لموظفي إداراتهم، وتقع عليهم المسئولية النهائية والخضوع للمسائلة عن المخاطر المتخذه.

يضع بنك وربة سياسة توفر تعويضات ومكافآت عادلة ومناسبة وتنافسية لموظفيه من شأنها تشجيع ومكافأة الأداء المتميز كما تساعد على استقطاب الأفراد ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة للعمل في البنك، هذا بالإضافة إلى توفير المرونة بما يتماشى مع متغيرات ومقتضيات سوق العمل وفق أسلوب منظم وموحد، هذا وقد وضع البنك إجراءات منظمة لصرف المكافآت المالية أخذاً بعين الاعتبار تطبيق الضوابط الخاصة بنظام الإسترداد "Claw Back" إذا لزم الأمر.
كما أن مجلس الإدارة في البنك يقوم بالإشراف الفعال على نظم وعمليات المكافآت ومراجعة هيكل الرواتب والإشراف عليه لضمان التطبيق الصحيح بمساعدة لجنة الترشيحات والمكافآت حيث تتضمن مهامها إعداد سياسة المكافآت ورفعها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها وإجراء مراجعة دورية للسياسة وتقديم التوصيات التي من شأنها ضمان سير عملية منح المكافآت على النحو السليم.
تكون السياسة متوافقة مع التحمل الحصيف للمخاطر. حيث يجب ربط المكافآت بالأداء المتوسط والطويل الأجل للبنك، مع مراعاة تغيير مكونات المكافآت الممنوحة للموظفين بما يناسب المخاطر على المدى الطويل (الإطار الزمني للمخاطر)

تقييم الوظائف:

1. يتم استخدام تقييم الوظائف لتحديد قيمة مالية عادلة للوظائف الفردية داخل البنك.
2. العناصر التي تؤخذ في الاعتبار في عملية تقييم الوظائف هي صعوبة ودقة مهام الوظيفة، ومتطلبات المعرفة والضغط وسلطة وفعالية الوظيفية، وذلك باستخدام طريقة Task لتقييم الوظائف.
3. لكل من هذه العناصر، يتم تقييم العمل على نطاق منفصل، يترتب على نتائج تقييم وظائف البنك تحديد الوظيفة ضمن هيكل الدرجات الوظيفية المعني بما يتماشى مع أفضل الممارسات.
4. تتولى إدارة التعويضات وإدارة الأداء مسئولية تقييم الوظائف بناء على توصيفات وظيفة دقيقة.

لم يحصل أي موظف على مكافآت عند التوقيع على عقود عمل (مكافآت عند التوقيع) خلال 2023 (2022: لم يحصل أي موظف على مكافآت عند التوقيع على عقود عمل (مكافآت عند التوقيع)

يوضح الجدول التالي قيمة المكافآت التي تم دفعها للإدارة التنفيذية:

2023

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	نقدية	**2,078,798**	**-**
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	**-**	**-**
3	مكافآت أخرى	**59,826**	**-**
	مكافآت متغيرة		**-**
4	نقدية	**1,390,422**	**198,234**
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	**-**	**-**
6	مكافآت أخرى	**-**	**-**
	الإجمالي	**3,529,046**	**198,234**

2022

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	نقدية	2,000,436	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	مكافآت أخرى	69,154	-
	مكافآت متغيرة		-
4	نقدية	1,148,262	189,371
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	مكافآت أخرى	18,803	-
	الإجمالي	3,236,655	189,371

يوضح الجدول التالي المكافآت التي حصل عليها الموظفون ذو صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر:

2023

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	نقدية	**1,906,470**	**-**
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم		**-**
3	مكافآت أخرى	**73,802**	**-**
	مكافآت متغيرة	**-**	**-**
4	نقدية	**1,225,004**	**226,885**
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	**-**	**-**
6	مكافآت أخرى	**-**	**-**
	الإجمالي	**3,205,276**	**226,885**

2022

م	إجمالي قيمة الأجور والمكافآت الممنوحة خلال فترة التقرير	غير مقيدة (دينار كويتي)	مؤجلة (دينار كويتي)
	مكافآت ثابتة		
1	نقدية	1,703,770	-
2	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
3	مكافآت أخرى	68,859	-
	مكافآت متغيرة		
4	نقدية	1,017,144	183,640
5	أسهم أو أدوات متعلقة بالأسهم	-	-
6	مكافآت أخرى	75,901	-
	الإجمالي	2,865,674	183,640

يوضح الجدول التالي المكافآت التي حصلت عليها كل فئة من موظفي البنك:

2023

م	فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	مكافآة نهاية الخدمة التي دفعت خلال السنة (بالدينار الكويتي)	الاجور و المكافآت المدفوعة خلال السنة "غير مقيدة" (بالدينار الكويتي)
1	الإدارة العليا	**16**	**-**	**3,529,046**
2	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر	**16**	**-**	**3,205,276**
3	وظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر	**14**	**82,955**	**1,564,376**

2022

م	فئة الموظفين	عدد الموظفين في هذه الفئة	مكافآة نهاية الخدمة التي دفعت خلال السنة (بالدينار الكويتي)	الاجور و المكافآت المدفوعة خلال السنة "غير مقيدة" (بالدينار الكويتي)
1	الإدارة العليا	20	136,982	3,236,655
2	الموظفين ذوي صلاحيات اتخاذ قرارات بشأن انكشافات المخاطر	17	-	2,865,674
3	وظائف الرقابة المالية ورقابة المخاطر	14	81,574	1,308,578

نخبة بنك وربة

الربع الثالث لعام 2023

المنجزين

رائدي العمل الجماعي

الطموحين

البنك الأكثر استدامة في الكويت لعام 2023

جائزة من

"INTERNATIONAL BUSINESS MAGAZINE"

116

البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات

118
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

118
بيان المركز المالي المجمع

125
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع

126
بيان الدخل الشامل المجمع

127
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

128
بيان التدفقات النقدية المجمع

130
ايضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

EY
نبني عالماً أفضل للعمل
العيبان والعصيمي وشركاهم
إرنست ويونغ
محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٣٠٠١
ساحة الصفاة
برج بيتك الطابق ١٨-٢٠
شارع أحمد الجابر
هاتف : 2295 5000
فاكس : 22456419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

KPMG
كي بي ام جي القناعي وشركاه
برج الحمراء ، الدور 25
شارع عبدالعزيز الصقر
ص.ب.24 ، الصفاة 13001
دولة الكويت
تلفون:7000 2228 965+

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لبنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2023 وبيانات الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم *"مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة"*. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقًا *لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق")*. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية
إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل الأمور وكيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

الخسائر الائتمانية لتسهيلات التمويل
إن الاعتراف بخسائر الائتمان لأرصدة تسهيلات التمويل النقدية وغير النقدية إلى العملاء ("التسهيلات التمويلية") يمثل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم تحديدها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: *الأدوات المالية*، التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات التمويلية واحتساب المخصصات لها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، أيهما أعلى كما هو مفصح عنها في السياسات المحاسبية بالإيضاح 2.4.4 والإيضاح 4 حول البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

الخسائر الائتمانية على تسهيلات التمويل (تتمة)
إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة يمثل سياسة محاسبية معقدة والتي تتطلب أحكاماً جوهرية عند تطبيقها. تعتمد خسائر الائتمان المتوقعة على الأحكام التي تقوم الإدارة بوضعها عند تقييم مستوى مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي والازدياد الملحوظ اللاحق في مخاطر الائتمان في تاريخ البيانات المالية المجمعة بالنسبة للاعتراف المبدئي لها وتصنيفها إلى ثلاث مراحل. إضافة إلى ذلك، ووفقاً لما هو مفصح عنه من قبل الإدارة، يتم استخدام أساليب نماذج قائمة على الأحكام بشكل أساسي في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة والتي تتضمن تحديد احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر والتي يتم إعداد نماذج لها استنادا إلى متغيرات الاقتصاد الكلي ويتم خصمها حتى تاريخ البيانات المالية المجمعة.

من ناحية أخرى، يستند الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل التمويلي منخفض القيمة طبقاً لقواعد بنك الكويت المركزي إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص المعترف به بالإضافة إلى أي مخصص إضافي يتم تسجيله استناداً إلى تقدير الإدارة حول التدفقات النقدية المتوقعة فيما يتعلق بذلك التسهيل التمويلي.

لقد حددنا *"الخسائر الائتمانية لتسهيلات التمويل"* كأحد أمور التدقيق الرئيسية نظراً لأهمية التسهيلات التمويلية وما يرتبط بها من عدم تأكد من التقديرات والأحكام المطبقة من قبل الإدارة عند تحديد الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والتصنيف المرحلي اللاحق للعملاء والأحكام الجوهرية المطلوبة من قبل الإدارة عند وضع سيناريوهات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية والتنبؤ بمتغيرات الاقتصاد الكلي وسيناريوهات ترجيح الاحتمالات.

لقد شملت إجراءات تدقيقنا اختبار عملية وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على تقييم واحتساب مؤشرات الازدياد الجوهري الملحوظ في مخاطر الائتمان وما يترتب عليها من تصنيف مرحلي للعملاء. كما قمنا باختبار مدى فعالية أدوات الرقابة على نماذج احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر والتعرض عند التعثر ووضع سيناريوهات عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية المتعددة والتنبؤ بمتغيرات عوامل الاقتصاد الكلي وترجيح الاحتمالات لهذه السيناريوهات.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة، قمنا باختيار عينات للتسهيلات التمويلية القائمة بما في ذلك التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها وتحققنا من مدى ملاءمة تحديد المجموعة للازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات التمويلية إلى مراحل مختلفة. وقمنا بالاستعانة بالمتخصصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والافتراضات المستخدمة للتأكد من توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة التسهيلات التمويلية، تحققنا من مدى تناسب معايير التصنيف المرحلي لدى المجموعة والتي تشمل قيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة. كما قمنا بتقييم مدى اتساق المدخلات والافتراضات المختلفة المستخدمة من قبل الإدارة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات احتساب المخصصات القائمة على قواعد بنك الكويت المركزي، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقا للتعليمات ذات الصلة، والتحقق من احتسابها متى كانت مطلوبة وفقاً لتلك التعليمات. بالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي شملت التسهيلات التمويلية المعاد جدولتها، تحققنا مما إذا كانت إدارة المجموعة قد قامت بتحديد كافة أحداث الانخفاض في القيمة. وبالنسبة للعينات التي تم اختيارها والتي تضمنت أيضاً التسهيلات التمويلية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمان وتحققنا من عمليات احتساب المخصصات المترتبة عليها.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023
إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023 بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنيةً وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكًا جوهرياً حول قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية المجمعة أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة ونتحمل المسؤولية فقط عن رأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

نزود أيضًا المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضًا بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات والتدابير المطبقة، متى كان ذلك مناسباً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمرا ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك وربة ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ ر ب إ /2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لهما، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ ر ب إ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له، على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لهما، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

بدر عادل العبدالجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

13 فبراير 2024
الكويت

د. رشيد محمد القناعي
مراقب حسابات - ترخيص رقم 130
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر2023

	إيضاحات	**2023** ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	**207,811**	146,634
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**425,786**	278,895
مدينو تمويل	4	**3,452,952**	3,129,676
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	5	**162,253**	139,592
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	6	**369,934**	295,413
استثمار في مشاريع مشتركة	7	**119,271**	107,880
عقارات استثمارية	8	**1,675**	16,193
موجودات أخرى		**76,514**	69,321
ممتلكات ومعدات		**16,013**	17,353
إجمالي الموجودات		**4,832,209**	4,200,957
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	9	**1,162,849**	792,766
حسابات المودعين	10	**2,907,145**	2,674,482
صكوك مصدرة	11	**304,331**	304,057
مطلوبات أخرى		**66,688**	55,735
إجمالي المطلوبات		**4,441,013**	3,827,040
حقوق الملكية			
رأس المال	12	**206,000**	200,000
علاوة إصدار أسهم		**80,375**	80,375
احتياطي إجباري	12	**8,871**	6,803
احتياطي القيمة العادلة		**(4,517)**	(9,759)
احتياطي تحويل عملات أجنبية		**1,175**	(276)
أرباح مرحلة		**11,124**	8,966
		303,028	286,109
توزيعات الأرباح المقترحة	12	**12,360**	12,000
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		**315,388**	298,109
الصكوك الدائمة الشريحة 1	13	**75,808**	75,808
إجمالي حقوق الملكية		**391,196**	373,917
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**4,832,209**	4,200,957

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

حمد مساعد الساير
رئيس مجلس الإدارة

شاهين حمد الغانم
الرئيس التنفيذي

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	إيضاحات	**2023** ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
إيرادات إيداعات وتمويل		**224,809**	129,302
تكاليف تمويل وتوزيع للمودعين		**(180,782)**	(81,062)
صافي إيرادات التمويل		**44,027**	48,240
صافي إيرادات استثمار	14	**10,845**	23,721
صافي إيرادات أتعاب وعمولات	15	**5,283**	5,576
إيرادات أخرى		**3,074**	926
ربح تحويل عملات أجنبية		**893**	733
صافي إيرادات التشغيل		**64,122**	79,196
تكاليف موظفين		**(26,448)**	(22,590)
مصروفات عمومية وإدارية		**(8,709)**	(6,036)
مصروفات استهلاك		**(5,783)**	(6,449)
صافي مصروفات التشغيل		**(40,940)**	(35,075)
صافي ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان		**23,182**	44,121
مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان	16	**(2,508)**	(23,855)
الربح قبل الضرائب ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**20,674**	20,266
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(186)**	(182)
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(543)**	(525)
الزكاة		**(212)**	(205)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(66)**	(66)
صافي ربح السنة		**19,667**	19,288
ربحية السهم الأساسية والمخففة	17	**8.05 فلس**	7.16 فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في **31** ديسمبر **2023**

	إيضاح	**2023** ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
صافي ربح السنة		**19,667**	19,288
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى			
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى سيتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر:			
أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:			
صافي التغير في القيمة العادلة		**7,245**	(17,854)
التغيرات في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	16	**212**	695
إعادة التبويب إلى الأرباح أو الخسائر	14	**(336)**	337
صافي الأرباح (الخسائر) من أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**7,121**	(16,822)
فروق تحويل عملات أجنبية ناتجة من تحويل عمليات أجنبية		**1,415**	(164)
الحصة في (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى من الاستثمار في مشروع مشترك	7	**(129)**	572
صافي فروق تحويل العملات الأجنبية المعاد تحويلها إلى الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الاستثمار في مشروع مشترك		**36**	-
إجمالي البنود التي يتم، أو قد يتم، إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر		**8,443**	(16,414)
(خسارة) إيرادات شاملة أخرى لن يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى الأرباح أو الخسائر:			
صافي التغير في القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**(1,750)**	4,884
إجمالي البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر		**6,693**	(11,530)
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى للسنة		**26,360**	7,758

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في **31** ديسمبر **2023**

	رأس المال	علاوة إصدار أسهم	احتياطي إجباري	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي تحويل عملات أجنبية	أرباح مرحلة	الإجمالي الفرعي	توزيعات الأرباح المقترحة	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	الصكوك الدائمة الشريحة 1	إجمالي حقوق الملكية
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
كما في 1 يناير 2023	**200,000**	**80,375**	**6,803**	**(9,759)**	**(276)**	**8,966**	**286,109**	**12,000**	**298,109**	**75,808**	**373,917**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	**19,667**	**19,667**	-	**19,667**	-	**19,667**
إيرادات شاملة أخرى	-	-	-	**5,242**	**1,451**	-	**6,693**	-	**6,693**	-	**6,693**
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	**5,242**	**1,451**	**19,667**	**26,360**	-	**26,360**	-	**26,360**
إصدار أسهم منحة (إيضاح 12)	**6,000**	-	-	-	-	-	**6,000**	**(6,000)**	-	-	-
توزيعات الأرباح النقدية (إيضاح 12)	-	-	-	-	-	-	-	**(6,000)**	**(6,000)**	-	**(6,000)**
المحول إلى الاحتياطي الإجباري (إيضاح 12)	-	-	**2,068**	-	-	**(2,068)**	-	-	-	-	-
أرباح مدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	**(3,081)**	**(3,081)**	-	**(3,081)**	-	**(3,081)**
توزيعات الأرباح المقترحة (إيضاح 12)	-	-	-	-	-	**(12,360)**	**(12,360)**	**12,360**	-	-	-
في 31 ديسمبر 2023	**206,000**	**80,375**	**8,871**	**(4,517)**	**1,175**	**11,124**	**303,028**	**12,360**	**315,388**	**75,808**	**391,196**
كما في 1 يناير 2022	200,000	80,375	4,777	1,607	(112)	7,882	294,529	-	294,529	121,270	415,799
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	19,288	19,288	-	19,288	-	19,288
خسائر شاملة أخرى	-	-	-	(11,366)	(164)	-	(11,530)	-	(11,530)	-	(11,530)
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة	-	-	-	(11,366)	(164)	19,288	7,758	-	7,758	-	7,758
المحول إلى الاحتياطي الإجباري	-	-	2,026	-	-	(2,026)	-	-	-	-	-
استرداد الصكوك الدائمة الشريحة 1 (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(45,109)	(45,109)
تحويل عملات أجنبية من استرداد الصكوك الدائمة الشريحة 1	-	-	-	-	-	353	353	-	353	(353)	-
أرباح مدفوعة للصكوك الدائمة الشريحة1 (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	(4,531)	(4,531)	-	(4,531)	-	(4,531)
توزيعات أرباح مقترحة (إيضاح 12)	-	-	-	-	-	(12,000)	(12,000)	12,000	-	-	-
في 31 ديسمبر 2022	200,000	80,375	6,803	(9,759)	(276)	8,966	286,109	12,000	298,109	75,808	373,917

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في **31** ديسمبر **2023**

	إيضاحات	**2023** ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
الأنشطة التشغيلية			
الربح قبل الضرائب و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**20,674**	20,266
تعديلات لـ:			
صافي إيرادات استثمار	14	**(10,845)**	(23,721)
ربح من استبعاد عقود تأجير		**-**	161
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**1,227**	1,221
مصروفات استهلاك		**5,783**	6,449
مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان	16	**2,508**	23,855
		19,347	28,231
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:			
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي		**(41,730)**	(91,557)
مدينو تمويل		**(307,840)**	(694,463)
موجودات أخرى		**(7,518)**	(25,540)
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		**370,083**	280,195
حسابات المودعين		**232,663**	385,564
مطلوبات أخرى		**9,997**	81
مكافأة نهاية الخدمة مدفوعة		**(269)**	(493)
ضرائب مدفوعة		**(743)**	(757)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية		**273,990**	(118,739)
الأنشطة الاستثمارية			
شراء / مساهمات رأسمالية لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**(27,505)**	(30,077)
متحصلات من بيع / استرداد موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		**6,753**	19,745
شراء موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**(205,014)**	(92,110)
متحصلات من بيع موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى		**137,772**	54,461
إضافات إلى استثمار في مشاريع مشتركة		**(15,338)**	(27,144)
متحصلات من بيع / استرداد استثمار في مشاريع مشتركة		**578**	48,619
متحصلات من بيع عقار استثماري		**1,650**	3,179
شراء ممتلكات ومعدات		**(3,338)**	(2,308)
توزيعات أرباح مستلمة من موجودات مالية		**4,241**	5,709
إيرادات استثمار أخرى مستلمة		**502**	614
توزيعات مستلمة من مشاريع مشتركة		**4,463**	5,502
إيرادات تأجير مستلمة		**83**	135
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(95,153)**	(13,675)
الأنشطة التمويلية			
صافي الحركة على الصكوك المصدرة		**274**	2,033
سداد مطلوبات تأجير		**(4,487)**	(2,976)
استرداد الصكوك الدائمة الشريحة ا		**-**	(45,109)
أرباح مدفوعة لحملة الصكوك الدائمة الشريحة ا		**(3,081)**	(4,531)
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة	12	**(5,150)**	-
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة التمويلية		**(12,444)**	(50,583)
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل		**166,393**	(182,997)
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		**302,469**	485,466
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	3	**468,862**	302,469
معلومات إضافية حول التدفقات النقدية التشغيلية			
تكاليف تمويل مدفوعة		**169,896**	69,873
إيرادات تمويل مستلمة		**215,723**	125,968

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 26 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

1. معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289. إن البنك مسجل كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً لقواعد ولوائح بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010، وأسهمه متداولة علناً في بورصة الكويت. يقع المكتب المسجل للبنك في برج الراية، - الدور ميزانين 1 ـ شارع عمر بن الخطاب، وعنوانه البريدي المسجل هو ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في تقديم الخدمات المصرفية للشركات و للأفراد و أنشطة الإستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية للبنك

اعتمدت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 20 مارس 2023 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. التوزيعات المقترحة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والتي تمت الموافقة عليها من قبل مساهمي البنك للسنة المنتهية بذلك التاريخ مبينة في إيضاح 12 (31 ديسمبر 2021: لا شيء)

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك (يشار إليها معاً بـ "المجموعة") للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر في 10 يناير 2024. ولمساهمي البنك صلاحية تعديل هذه البيانات المالية المجمعة في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي في ضوء التعديلات التالية:

قياس خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات التمويلية المحتسبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9- الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة.

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والعقارات الاستثمارية ومبادلات العملات الأجنبية الآجلة والتي تم قياس جميعها وفقاً للقيمة العادلة.

يعرض البنك بيان مركزه المالي المجمع حسب ترتيب السيولة استنادا إلى نية البنك وقدرته على استرداد/تسوية أغلبية موجودات ومطلوبات بنود البيانات المالية المقابلة. تم عرض التحليل المتعلق بالاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (المتداولة) والاسترداد أو التسوية بما يتجاوز 12 شهراً بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة (غير المتداولة) ضمن الإيضاح 20.

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي وهي أيضا عملة التعامل للمجموعة. وتم تقريب كافة القيم إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يشار إلى خلاف ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء تطبيق المعايير الجديدة التي تسري اعتبارا من 1 يناير 2023. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى صادرة، ولكنها لم تسر بعد.

2.2.1 المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل المجموعة

قامت المجموعة بتطبيق بعض المعايير والتعديلات للمرة الأولى، والتي يسري مفعولها للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 (ما لم يرد خلاف ذلك). لم تقم المجموعة بتطبيق أي معايير أو تفسيرات أو تعديلات أخرى بشكل مبكر، والتي تم إصدارها، ولكن لم يسر مفعولها بعد.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2

تقدم التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية 2 إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية "الهامة" بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية "المادية" وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

قامت الإدارة بمراجعة السياسات المحاسبية وأجرت تحديثات على المعلومات المفصح عنها في إيضاح 2.4 ملخص السياسات المحاسبية المادية (2022: ملخص السياسات المحاسبية الهامة) في بعض الحالات بما يتوافق مع التعديلات.

لم يكن للتعديلات تأثيراً على قياس أو الاعتراف أو عرض أي بنود في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

الإصلاح الضريبي الدولي – القواعد النموذجية للركيزة الثانية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12

تم إدخال التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 استجابةً لقواعد الركيزة الثانية من مشروع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح (BEPS) الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وتشمل:

- استثناء إلزامي مؤقت للاعتراف والإفصاح عن الضرائب المؤجلة الناتجة عن تطبيق القواعد النموذجية للركيزة الثانية؛ و
- متطلبات الإفصاح الخاصة بالمنشآت المتأثرة وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية على معرفة أفضل لتعرض المنشأة لضرائب دخل الركيزة الثانية الناتجة عن هذا التشريع، وبصفة خاصة قبل تاريخ سريانه.

لم يكن للتعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين

يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 17 عقود التأمين (المعيار الدولي للتقارير المالية 17) على فترات التقارير التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023. ينطبق المعيار الدولي للتقارير المالية 17 على كافة عقود التأمين (أي التأمين على الحياة والتأمين العام والتأمين المباشر وإعادة التأمين) بغض النظر عن نوع المنشآت التي تصدر هذه العقود وكذلك بما يخضع لبعض الضمانات والأدوات المالية ذات مزايا المشاركة التقديرية. وتم تطبيق استثناءات محدودة لنطاق التطبيق

وكجزء من هذا التحديد، قامت المجموعة بتقييم بطاقات الائتمان والمنتجات المماثلة التي تشمل التغطية التأمينية. يستثني المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 من نطاقه عقود بطاقات الائتمان (والعقود المماثلة الأخرى التي توفر ترتيبات الائتمان أو الدفع) التي تفي بتعريف عقد التأمين فقط إذا كانت المنشأة لا تعكس تقييماً لمخاطر التأمين المرتبطة بالعميل الفردي في تحديد سعر العقد مع ذلك العميل. قررت المجموعة أنه لم يتم تقييم مخاطر التأمين المرتبطة بالعميل الفردي عند تحديد سعر العقود حيث يتم تقديم هذه المنتجات بنفس السعر لجميع مقدمي الطلبات وبالتالي فهي معفاة من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17.

لم تقم المجموعة بتحديد العقود التي تؤدي إلى تحويل مخاطر التأمين الهامة، وبالتالي خلصت إلى أن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 ليس له تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

يتم تطبيق التعديلات والتفسيرات الأخرى لأول مرة في 2023، ولكن ليس لها تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8

تبين التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 8 الفرق بين التغيرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها تبين كيفية استخدام المنشآت لأساليب القياس والمعطيات لوضع التقديرات المحاسبية.

لم يكن للتعديلات أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

2.3 المعايير الصادرة ولكن لم تسر بعد

نبين لكم أدناه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة، والتي لم تسر بعد، حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة (المعيار الدولي للتقارير المالية S1) والإفصاحات المتعلقة بالمناخ (المعيار الدولي للتقارير المالية S2) 1يناير 2024

في يونيو 2023، أصدر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة (ISSB) أول معيارين للإفصاح عن الاستدامة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية وهما المعيار الدولي للتقارير المالية S1؛ المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة والمعيار الدولي للتقارير المالية S2؛ الإفصاحات المتعلقة بالمناخ. يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية S1 الإطار الأساسي للإفصاح عن المعلومات المادية حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة في سلسلة القيمة للمجموعة. المعيار الدولي للتقارير المالية S2 هو أول معيار موضوعي تم إصداره ويحدد المتطلبات من المنشآت للإفصاح عن المعلومات حول المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ. يتطلب المعيار من المنشأة الإفصاح عن المعلومات بشأن المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والتي يتوقع بشكل معقول أن تؤثر على التدفقات النقدية للمنشأة، أو إمكانية حصولها على التمويل أو تكلفة رأس المال على فترة قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل. إن تطبيق هذا المعيار يخضع لموافقات الجهات التنظيمية المحلية.

عدم إمكانية تحويل العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21) – 1 يناير 2025
تحدد التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 كيفية تقييم ما إذا كانت العملة الأجنبية قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر التحويل عندما لا يكون محددا. وبتطبيق التعديلات، لا توجد إمكانية تحويل العملة إلى عملة أخرى إذا لم تتمكن المنشأة إلا الحصول على مبلغ ضئيل فقط من العملة الأخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. عندما لا توجد إمكانية لتحويل العملة في تاريخ القياس، يتعين على المنشأة تقدير سعر الصرف الفوري باعتباره السعر الذي كان سيتم تطبيقه على معاملة تحويل منتظمة في تاريخ القياس بين المشاركين في السوق في ظل الظروف الاقتصادية السائدة. وفي هذه الحالة، يتعين على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم مدى تأثير عدم إمكانية تحويل العملات، أو تأثيرها المتوقع، على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية. ستقوم المجموعة بتطبيق هذا التعديل عندما يصبح ساري المفعول وقابل للتطبيق.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية المادية

قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية التالية بثبات على جميع الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية المجمعة.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت المجموعة الإفصاح عن السياسات المحاسبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 وبيان ممارسة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2) اعتبارًا من 1 يناير 2023. وتتطلب التعديلات الإفصاح عن السياسات المحاسبية "المادية" بدلًا من "الهامة"

2.4.1 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة له بالكامل (الشركات المستثمر فيها الخاضعة لسيطرة البنك) كما في 31 ديسمبر 2023. تنشأ السيطرة عندما تتعرض المجموعة لمخاطر أو يكون لها حقوق، في عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

وبصورة محددة، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط عندما يكون لدى المجموعة:

- السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة الخاصة بالشركة المستثمر فيها)؛
- التعرض لمخاطر، أو يكون لها حقوق في، عائدات متغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في التأثير على عائداتها.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.4.1 أساس التجميع (تتمة)

بشكل عام، يوجد افتراض بأن أغلبية حقوق التصويت تمنح حق ممارسة السيطرة. ولدعم هذا الافتراض، وعندما تحتفظ المجموعة بأقل من أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مماثلة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في اعتبارها كافة المعلومات والظروف ذات الصلة عند تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك:

- الترتيب التعاقدي القائم مع حاملي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة من الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت لدى المجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها في حالة إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات في عامل واحد أو أكثر من العوامل الثلاثة للسيطرة. يبدأ تجميع الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل عندما تمارس المجموعة السيطرة على تلك الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المتعلقة بالشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل التي تم حيازتها أو بيعها خلال السنة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل.

تنسب الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى إلى مساهمي الشركة الأم للمجموعة والحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك إلى رصيد عجز. ويتم عند الضرورة إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية لديها مع السياسات المحاسبية للمجموعة. ويتم استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات فيما بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل، دون فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية.

إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة ذات أغراض خاصة مملوكة بالكامل، فإنها تستبعد الموجودات ذات الصلة (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات والحصص غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية في حين يتم تحقق الارباح أو الخسائر الناتجة ضمن الأرباح أو الخسائر. ويتم تسجيل أي استثمار متبقي بالقيمة العادلة.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك وشركاته ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل. فيما يلي الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل للبنك:

اسم الشركة	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية %	
			31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022
شركة الثمار العمانية للتطوير ذ.م.م.	عقارات	سلطنة عمان	**100**	100
شركة صكوك وربة الشريحة 1 (2) المحدودة	أوراق مالية	جزر الكايمان	**100**	100
شركة وربة الاستشارية المحدودة	خدمات إدارة الشركات	جزر الكايمان	**100**	100

يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية باستثناء أرصدة مديني التمويل وحسابات المودعين مبدئياً في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. وهذا يتضمن المتاجرة بالطريقة الاعتيادية؛ أي مشتريات أو مبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً وفقاً للنظم أو العرف السائد في الأسواق. يتم تسجيل التمويل إلى العملاء عند تحويل الأموال إلى حسابات العملاء. وتسجل المجموعة حسابات المودعين عند تحويل الأموال إلى المجموعة.

2.4.2.2 القياس المبدئي للأدوات المالية

يعتمد تصنيف الأدوات المالية عند الاعتراف المبدئي على شروطها التعاقدية ونموذج الأعمال المستخدم في إدارة الأدوات. وتقاس الأدوات المالية مبدئياً وفقاً لقيمتها العادلة باستثناء في حالة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، حيث يتم إضافة أو اقتطاع تكاليف المعاملة من هذا المبلغ

2.4.2.3 ربح أو خسارة اليوم الأول

عندما يختلف سعر المعاملة للأداة عن القيمة العادلة عند استحداث تلك الأداة، وكان احتساب القيمة العادلة يستند إلى أسلوب تقييم يعتمد فقط على المدخلات الملحوظة في معاملات السوق، تقوم المجموعة بإدراج الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة ضمن إيرادات الاستثمار. في تلك الحالات التي تستند فيها القيمة العادلة إلى النماذج التي لها بعض المدخلات غير الملحوظة، يكون الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة مؤجلاً ويدرج فقط ضمن الأرباح أو الخسائر عندما تصبح المدخلات ملحوظة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بتلك الأداة.

2.4.2.4 تحديد تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية

قامت المجموعة بتحديد تصنيف وقياس الموجودات المالية كما يلي:

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل - كما هو مشار إليه في بيان التدفقات النقدية المجمع - من النقد في الصندوق والحسابات الجارية غير المحتجزة لدى البنوك المركزية والودائع لدى البنوك المستحقة عند الطلب أو ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ثلاثة أشهر أو أقل.

الإيداعات لدى البنوك ومدينو التمويل والاستثمارات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

تقوم المجموعة فقط بقياس الايداعات لدى البنوك ومديني التمويل والاستثمارات المالية الأخرى وفقاً للتكلفة المطفأة إذا كانت تستوفي الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والأرباح فقط لأصل المبلغ القائم.

يتم لاحقا قياس أدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة لخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. يتم تسجيل إيرادات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم تسجيل أي ربح أو خسارة نتيجة للاستبعاد في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

إن تفاصيل هذه الشروط موضحة أدناه.

المرابحة
المرابحة هي عقد يتعلق ببيع السلع بالتكلفة مضافاً إليها هامش ربح متفق عليه، يقوم البائع بموجبه بإبلاغ المشتري بالسعر الذي سيتم به إتمام الصفقة وكذلك مقدار الربح الذي يتعين تحقيقه. المرابحة هي أصل مالي أنشأته المجموعة.

الإجارة
يتم إبرام عقد الإيجار بين المجموعة (المؤجر) والعميل (المستأجر)، حيث تقوم المجموعة بموجبه بتحقيق عائدًا عن طريق تحميل إيجارات على الموجودات المؤجرة على العملاء.

التورق
هو منتج يقوم فيه العميل بشراء بضاعة من المجموعة على أساس الدفع المؤجل ومن ثم بيعها على الفور للحصول على أموال نقدية لطرف آخر.

المضاربة
وهو اتفاق بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما الأموال (رب المال) ويقوم الآخر بصنع الجهود وتقديم الخبرة (المضارب) وهو المسؤول عن استثما هذه الأموال في شركة معينة أو نشاط خاص مقابل نسبة متفق عليها مسبقاً من إيرادات المضاربة إذا كانت هناك أرباح. أما في حالة الخسارة العادية يتحمل رب المال خسارة ماله والمضارب يتحمل خسارة جهوده. ومع ذلك، في حالة الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام اتفاقية المضاربة، يتحمل الخسائر المضارب فقط. تعمل المجموعة كمضارب عند قبول الأموال من المودعين وكرب المال عند استثمار هذه الأموال على أساس المضاربة.

الوكالة
الوكالة هي اتفاقية تقوم المجموعة بموجبها بتقديم مبلغ من المال للعميل بموجب اتفاقية الوكالة، الذي يقوم باستثمار هذا المبلغ وفق شروط محددة مقابل رسوم متفق عليها. يلتزم الوكيل بذلك إعادة المبلغ في حالة الإهمال أو مخالفة أي من شروط وأحكام الوكالة.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها عند المستوى الذي يعكس كيفية إدارتها لمجموعات الموجودات المالية بما يحقق الأغراض من الأعمال:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال الموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال ورفع تقارير به إلى موظفي الإدارة العليا بالشركة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وعلى وجه الخصوص طريقة إدارة تلك المخاطر؛
- كيفية مكافأة مديري الأعمال (مثل ما إذا كانت المكافأة تستند إلى القيمة العادلة للموجودات المدارة أو على أساس التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها).
- معدل التكرار المتوقع للمبيعات وقيمتها وتوقيتها تعتبر أيضا من الجوانب الهامة في التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل المجموعة.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "سيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للمجموعة، لن تغير المجموعة من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنها ستدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحدثة أو المشتراة مؤخراً في الفترات المستقبلية.

اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط

كخطوة ثانية من عملية التصنيف، تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصل المالي لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (كأن يتم سداد أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم).

إن العناصر الأكثر أهمية للربح في أي ترتيب إقراض تتمثل في مراعاة القيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان. ولاختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والربح، تقوم المجموعة بتطبيق أحكام، وتراعي العوامل ذات الصلة مثل العملة المدرج بها الأصل المالي وفترة تحقق معدل الربح عن هذا الأصل.

على النقيض، فإن الشروط التعاقدية التي تسمح بالتعرض لأكثر من الانكشاف للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب إقراض أساسي لا تتيح تدفقات نقدية تعاقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والربح عن المبلغ القائم فقط. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

• أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

تطبق المجموعة فئة التصنيف الجديدة لأدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حالة استيفاء الشرطين التاليين:

- أن يتم الاحتفاظ بالأداة ضمن نموذج أعمال يكون الغرض منه تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية و
- أن تستوفي الشروط التعاقدية للأصل المالي اختبار مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

يتم قياس أدوات الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى. ويتم تسجيل إيرادات الأرباح وأرباح وخسائر تحويل العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة ضمن الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة المتبعة للموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة. تم توضيح طريقة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أدناه. وعند إلغاء الاعتراف، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى من الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر.

لا تعمل خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على تخفيض القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية في بيان المركز المالي المجمع والتي تظل مقاسة وفقاً للقيمة العادلة. بدلا من ذلك، يتم تسجيل مبلغ مكافئ للمخصص الذي قد ينشأ في حالة قياس الموجودات وفقاً للتكلفة المطفأة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى كمبلغ انخفاض قيمة متراكم مع إدراج مخصص مقابل ضمن الأرباح أو الخسائر. ويعاد إدراج الخسائر المتراكمة المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بالموجودات.

• أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقا للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

عند الاعتراف المبدئي، قد تختار المجموعة أحياناً تصنيف بعض الاستثمارات في الأسهم على نحو غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 32 الأدوات المالية: العرض ولا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة. يتم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

إن أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى سيتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحقق التغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وعرضها ضمن التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية (احتياطي القيمة العادلة). ويتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المسجلة سابقا ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد، ولا يتم تحققها في بيان الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى. يتم إثبات إيرادات توزيعات الأرباح من أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الإيرادات الشاملة الأخرى. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة.

• الموجودات المالية والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتمثل الموجودات المالية والمطلوبات المالية ضمن هذه الفئة في تلك الموجودات والمطلوبات التي لا يحتفظ بها لأغراض المتاجرة والتي قامت الإدارة بتصنيفها عند الاعتراف المبدئي أو يتعين على نحو إلزامي قياسها بالقيمة العادلة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. لا تحدد الإدارة تصنيف الأداة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إلا عند استيفاء أحد المعايير التالية. يتحدد هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة:

- يجب أن يستبعد التصنيف أو يحد بشكل كبير من المعالجة غير المتسقة التي يمكن أن تنتج في الحالات الأخرى من قياس الموجودات أو المطلوبات أو إدراج الأرباح أو الخسائر وفقاً لأساس مختلف، أو
- تمثل المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) جزءاً من مجموعة مطلوبات مالية (أو موجودات مالية أو كليهما طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) ويتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفق استراتيجية استثمار أو إدارة مخاطر موثقة.
- تتضمن المطلوبات (والموجودات حتى 1 يناير 2018 طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39) واحدة أو أكثر من المشتقات المتضمنة ما لم تعدل بشكل كبير من التدفقات النقدية التي يقتضيها العقد بخلاف ذلك أو عندما يتضح في ضوء قدر قليل من التحليل أو دونه متى يتم مراعاة أداة مماثلة واحتمالية عدم السماح بفصل الأداة (الأدوات) المشتقة المتضمنة.

• المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة أخذاً في الاعتبار أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً من معدل الربح الفعلي.

يتم تصنيف المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والصكوك المصدرة كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر"

• الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض غير المسحوبة

تقوم المجموعة بإصدار الضمانات المالية وخطابات الائتمان والتزامات القروض.

يتم مبدئياً تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية المجمعة بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم. لاحقا للاعتراف المبدئي، يتم قياس التزام المجموعة بموجب كل ضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. واعتبارا من 1 يناير 2018، تم قياس التزام البنك مقابل خسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي، والمخصص المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

يتم تسجيل القسط المستلم في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

2.4.3 الأدوات المالية – إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو ما ينطبق عليه جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) عندما:

- تنتهي الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو
- تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو تتحمل التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع"؛ وإما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) لم تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنها فقدت السيطرة على هذا الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل الحقوق في استلام التدفقات النقدية من أصل أو الدخول في ترتيب القبض والدفع فإنها تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمخاطر ومزايا الملكية وإلى أي مدى ذلك. وإذا لم تقم بتحويل أو الاحتفاظ بالمخاطر والمزايا الهامة للأصل أو لم تفقد السيطرة على الأصل، تستمر المجموعة في تسجيل الأصل المحول بمقدار استمرار مشاركة المجموعة في هذا الأصل. في تلك الحالة، يتم أيضاً تسجيل التزام ذي صلة من قبل المجموعة. يتم قياس الأصل المحول والالتزام ذي الصلة على أساس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس استمرار السيطرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يتعين على المجموعة سداده أيهما أقل.

يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كإلغاء اعتراف بالالتزام الأصلي واعتراف للالتزام الجديد، ويدرج الفرق في القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.4.3 الأدوات المالية – إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية (تتمة)

إلغاء الاعتراف نتيجة التعديل الجوهري أو بسبب الشروط والأحكام

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي مثل أرصدة مديني التمويل عندما يعاد التفاوض حول الشروط والأحكام في حدود أن تتحول هذه الأرصدة بصورة جوهرية إلى تمويل جديد مع إدراج الفرق كأرباح أو خسائر إلغاء اعتراف في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل. ويتم تصنيف أرصدة مديني التمويل المسجلة حديثاً ضمن المرحلة 1 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة ما لم تعتبر منخفضة القيمة ائتمانياً.

عند تقييم إمكانية إلغاء الاعتراف بأرصدة مديني التمويل أو الاعتراف بها، تراعي المجموعة العوامل التالية من بين عدة عوامل أخرى:

- تغير عملة التمويل
- انطباق إحدى خصائص أدوات حقوق الملكية
- تغير الطرف المقابل
- في حالة وقوع مثل هذه التعديلات، فإن الأداة في تلك الحالة لم تعد تستوفي معايير اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط

إذا لم تؤد هذه التعديلات إلى تدفقات نقدية مختلفة بصورة جوهرية، فبالتالي يتم إلغاء الاعتراف. واستنادا إلى التغير في التدفقات النقدية المخصومة وفقا لمعدل الربح الفعلي الأصلي، تسجل المجموعة أرباح أو خسائر التعديل في حدود عدم تسجيل خسارة الانخفاض في القيمة بالفعل.

2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية
2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقًا لإرشادات بنك الكويت المركزي

ينطبق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة وموجودات العقود وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى. تستند خسائر الائتمان إلى خسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة باحتمالات التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية ما لم يكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وفي حالة استيفاء الأصل المالي لتعريف الانخفاض في القيمة الائتمانية للموجودات المشتراة أو المستحدثة، تستند خسائر الائتمان إلى التغير في خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة لمديني التمويل والتسهيلات الائتمانية غير النقدية في صورة الكفالات البنكية وخطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية غير المسحوبة (القابلة وغير القابلة للإلغاء) (يشار إليها معاً بـ "التسهيلات التمويلية") والودائع لدى البنوك والاستثمار في أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى.

تعتبر المجموعة الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والصكوك المصدرة من بنك الكويت المركزي وحكومة الكويت ذات مخاطر ائتمان منخفضة استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وبالتالي، تعتبر خسائر الائتمان المتوقعة ضئيلة. إن الاستثمارات في أسهم لا تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة

ترى المجموعة أن النقد والنقد المعادل ذي مخاطر ائتمان منخفضة استنادًا إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة وضمان بنك الكويت المركزي للودائع المودعة لدى البنوك المحلية.

تقوم المجموعة باحتساب مخصص خسائر الائتمان للتسهيلات التمويلية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي وتسجل مخصص لانخفاض قيمة التسهيلات التمويلية طبقاً لخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات البنك المركزي أيهما أعلى

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.4.4 انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)
2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقًا لإرشادات بنك الكويت المركزي (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاثة مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ مكافئ لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً للموجودات المالية التي لا تتعرض لازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو للانكشافات المحددة كانكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. وتعتبر المجموعة الأصل المالي كأصل ذي مخاطر ائتمانية منخفضة عندما يفي تصنيف مخاطر الائتمان لهذا الأصل بالتعريف المتعارف عليه عالمياً "درجة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – دون أي انخفاض ائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تشهد ازديادا ملحوظاً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني وفقاً لمبلغ يكافئ خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – مع التعرض للانخفاض الائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر للموجودات المالية التي تحددت كمنخفضة ائتمانياً استنادا إلى دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة وفقاً لمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي الانكشاف أي بعد خصم الضمانات المعتمدة وفقا لإرشادات بنك الكويت المركزي.

بالنسبة لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة فهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج من كافة أحداث التعثر المحتملة على مدا العمر المتوقع للأداة المالية. وتعتبر خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدا عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الاثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية.

تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً إما على أساس فردي أو مجمع حسب طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية

تحديد مرحلة الانخفاض في القيمة

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا وجد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة المخاطر في حالة التعثر على مدار العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمعة بالمخاطر في حالة التعثر عند الاعتراف المبدئي. وتتمثل المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان في مجموعة من الضوابط المطلقة والنسبية ذات الصلة. وتعتبر كافة الموجودات المالية التي يتأخر لها السداد لمدة أكثر من 30 يوماً مرتبطة بالزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة 2 حتى لو لم تشر المعايير الأخرى إلى الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة، تقوم المجموعة أيضا بتقييم ما إذا تعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية لانخفاض القيمة الائتمانية. تعتبر المجموعة الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية في حالة وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو في حالة التأخر في سداد المدفوعات التعاقدية لمدة أكثر من 90 يوماً. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية في المرحلة 3. إن الدليل على انخفاض القيمة الائتمانية يستند إلى بيانات ملحوظة حول ما يلي

- صعوبات مالية كبيرة للمقترض أو جهة الإصدار.
- مخالفة العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد.
- منح المقرض امتياز إلى المقترض لم يكن يجب منحه في ظروف مغايرة وذلك لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بالصعوبات المالية التي تواجه المقترض.
- تلاشي السوق النشط للأوراق المالية نتيجة للصعوبات المالية. أو
- شراء أصل مالي بسعر خصم كبير بما يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

في حالة عدم الزيادة الكبيرة لمخاطر الائتمان أو عدم انخفاض القيمة الائتمانية المتعلقة بأصل مالي أو مجموعة موجودات مالية في تاريخ البيانات المالية المجمعة منذ الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف هذه الموجودات ضمن المرحلة 1.

2.4.4.1 خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقًا لإرشادات بنك الكويت المركزي (تتمة)

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

خسائر الائتمان المتوقعة هي التقديرات على أساس المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وتقاس بالقيمة الحالية لكافة أوجه العجز النقدي مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة المالية. يمثل العجز النقدي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المجموعة طبقا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. تشتمل العناصر الرئيسية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التخلف عن السداد واحتساب نسبة الخسارة عند التعثر والانكشاف للمخاطر عند التعثر. تقوم المجموعة بتقدير هذه العوامل باستخدام نماذج المخاطر الائتمانية المناسبة اخذا في الاعتبار التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية لهذه الموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الكلي وعوامل أخرى. تم تعديل هذه الإجراءات لكي تكون وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة من قبل بنك الكويت المركزي.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجمع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كاقتطاع من مجمل القيمة الدفترية للموجودات المالية وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة. وفي حالة أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، تسجل المجموعة مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ويتم تسجيل مبلغ مقابل ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى دون أي تخفيض في القيمة الدفترية للأصل المالي في بيان المركز المالي المجمع.

إدراج المعلومات المستقبلية

تدرج المجموعة معلومات مستقبلية في تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان للأدوات قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة على حد سواء. ولقد قامت المجموعة بإجراء تحليل تاريخي وتوصلت إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر على إجمالي الناتج المحلي ومؤشر أسعار السلع ومؤشر أسعار الأسهم وتتطلب تلك العوامل تقييماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. وتزيد الاستعانة بالمعلومات المستقبلية من الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول قياس مدى تأثر خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. وتتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أي توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

سيناريوهات مستقبلية متعددة

تحدد المجموعة مخصصها لخسائر الائتمان باستخدام أربعة سيناريوهات مرجحة ترجيحًا مستقبليًا. تأخذ المجموعة في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات والبيانات من أجل تحقيق توقعات وتنبؤات غير متحيزة. تعد المجموعة السيناريوهات باستخدام التوقعات. يتم إنشاء التوقعات باستخدام نماذج داخلية وخارجية يتم تعديلها بواسطة المجموعة حسب الضرورة لتشكيل وجهة نظر "خط الأساس" للاتجاه المستقبلي الأكثر احتمالية للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية لسيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى. تتضمن العملية وضع سيناريوهين اقتصاديين إضافيين (التحسن والتراجع) وأخذ الاحتمالات النسبية لكل نتيجة في الاعتبار.

يمثل "خط الأساس" النتيجة الأكثر احتمالية ويتوافق مع المعلومات التي تستخدمها المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية التقديرية. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلاً وتشاؤماً. حددت المجموعة ووثقت العوامل والدوافع الرئيسية لمخاطر الائتمان وخسائر الائتمان لكل مجموعة من الأدوات المالية، وباستخدام تحليل البيانات التاريخية، قامت بتقدير العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان وخسائر الائتمان.

أرصدة مديني التمويل المعاد التفاوض عليها

في حالات التعثر عن السداد، تسعى المجموعة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء بخلاف حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد والاتفاق على شروط تمويل جديدة. وفي حالة إعادة التفاوض أو تعديل التمويلات الممنوحة إلى العملاء ولكن دون أن يتم إلغاء الاعتراف بها يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل شروط التمويل. وتتولى الإدارة باستمرا مراجعة أرصدة مديني التمويل التي أعيد التفاوض بشأنها، إن وجدت، لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3.

2.4.4.2 مخصصات خسائر الائتمان طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتعين على المجموعة احتساب مخصصات لخسائر الائتمان لمديني التمويل طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن مديني التمويل وحساب المخصصات. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدي المقرر لها أو عندما تزيد قيمة التسهيل عن الحدود المقررة المعتمدة مسبقاً. ويتم تصنيف مديني التمويل كمتأخرة السداد ومنخفضة القيمة عند التأخر في سداد الأرباح أو قسط المبلغ الأساسي لمدة تزيد عن 90 يوماً وعندما تزيد القيمة الدفترية للتسهيل عن قيمته المقدرة الممكن استردادها. وتتم إدارة ومراقبة أرصدة مديني التمويل المصنفة كـ "متأخرة السداد" و"متأخرة السداد ومنخفضة القيمة" معاً كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى الفئات الأربع التالية والتي يتم استخدامها لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصص المحدد
قائمة المراقبة	غير منتظمة لفترة تصل إلى 90 يوماً	-
دون المستوى	غير منتظمة لفترة تتراوح من 91 إلى 180 يوماً	%20
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لفترة تتراوح من 181 إلى 365 يوماً	%50
رديئة	غير منتظمة لفترة تتجاوز 365 يوماً	%100

قد تقوم المجموعة بتصنيف تسهيل ائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه بناءً على رأي الإدارة حول أوضاع العميل المالية و/أو غير المالية.

يتم احتساب مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة مديني التمويل المعمول بها (بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان المقيدة) والتي لا تخضع لاحتساب مخصص محدد.

2.4.5 الشطب

يتم شطب الموجودات المالية إما جزئيا أو بالكامل فقط عندما لا يكون لدى المجموعة توقع معقول باسترداد الأصل المالي بالكامل أو جزئيا. في حالة إذا زاد المبلغ المشطوب عن مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معاملة الفرق في البداية كإضافة إلى المخصص والتي يتم تطبيقها مقابل مجمل القيمة الدفترية. وتدرج أي استردادات لاحقة ضمن بند ايرادات أخرى.

2.4.6 المقاصة

يتم فقط إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عندما يكون للمجموعة حق ملزم قانوناً بمقاصة المبالغ المحققة وتنوي المجموعة تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي أو تحقيق الموجودات والمطلوبات في آن واحد.

2.4.7 الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

في بداية علاقة التحوط، تقوم المجموعة بشكل رسمي بتصنيف وتوثيق علاقة التحوط التي تهدف المجموعة لتطبيق محاسبة التحوط عليها وهدف إدارة المخاطر واستراتيجية إجراء التحوط.

يشمل التوثيق تحديد أداة التحوط وبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها وكيفية قيام المجموعة بتقييم استيفاء علاقة التحوط لمتطلبات فعالية التحوط من عدمه (بما في ذلك تحليل مصادر فعالية التحوط وكيفية تحديد نسبة التحوط). تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- هناك "علاقة اقتصادية" بين بند التحوط وأداة التحوط.
- ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيمن على تغيرات القيمة" الناتجة من العلاقة الاقتصادية.
- تكون نسبة التحوط المرتبطة بعلاقة التحوط مماثلة لتلك الناتجة من قدر بند التحوط والذي تقوم المجموعة بالتحوط منه فعلياً وقدر أداة التحوط التي تستخدمها المجموعة فعلياً للتحوط من بند التحوط.

عمليات تحوط التدفقات النقدية

توفر عمليات تحوط التدفقات النقدية تحوطاً للتعرض للتباين في التدفقات النقدية الذي إما أن ينسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات مسجلة أو بمعاملة محتملة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير مسجل.

طبقاً لإطار إدارة المخاطر الأوسع لدى المجموعة، تقوم استراتيجية المجموعة على تطبيق محاسبة تحوط التدفقات النقدية للإبقاء على تقلبات معدلات الربح وإعادة تقييم العملات الأجنبية ضمن الحدود المقررة. وهذا التطبيق لمحاسبة تحوط التدفقات النقدية يتيح للمجموعة الحد من تقلبات التدفقات النقدية الناتجة من مخاطر العملات الأجنبية ومعدلات الربح لأداة أو مجموعة أدوات أو التحوط للتفاوتات في معدلات الربح على مستوى المحفظة مقارنة بالمطلوبات المتغيرة بما في ذلك الإصدارات المستقبلية.
ومن وجهة نظر محاسبية، تتمثل عملية تحوط التدفقات النقدية في التحوط للتعرض لمخاطر التباين في التدفقات النقدية الذي ينسب إما إلى مخاطرة محددة مرتبطة بأصل أو التزام مسجل (مثل جميع أو بعض مدفوعات الأرباح المستقبلية على الدين ذي المعدلات المتغيرة) أو معاملة متوقعة محتملة بدرجة كبيرة وقد تؤثر على الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة لعمليات تحوط التدفقات النقدية المصنفة والمؤهلة، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر المتراكمة لأداة التحوط مبدئياً ومباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن حقوق الملكية (احتياطي تحوط التدفقات النقدية). يتم تسجيل الجزء غير الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط مباشرةً ضمن الأرباح أو الخسائر.

عندما تؤثر التدفقات النقدية المتحوط لها على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، يتم تسجيل الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بند الإيرادات أو المصروفات المقابلة لبيان الأرباح أو الخسائر.

عندما تنتهي صلاحية أداة التحوط أو يتم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها أو لم تعد مؤهلة للوفاء بمعايير محاسبة التحوط، تبقى أي أرباح أو خسائر متراكمة مسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى في ذلك الوقت ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم تسجيلها عند التسجيل النهائي لمعاملة التحوط المتوقعة في بيان الأرباح أو الخسائر. وعندما لم يعد من المتوقع حدوث المعاملة المتوقعة، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى مباشرةً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

لاختبار فعالية التحوط، تقارن المجموعة التغيرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط بالتغيرات في القيمة العادلة للبنود المتحوط لها والتي ترتبط بالمخاطرة المتحوط لها (على سبيل المثال، مخاطر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الآجلة أو مخاطر معدلات الربح)

إن المصادر المحتملة لعدم فعالية عمليات تحوط التدفقات النقدية هي نفسها بشكل عام تلك الخاصة بتحوطات القيمة العادلة، الموصوفة أعلاه. غير أنه بالنسبة لتحوطات التدفقات النقدية، فإن مخاطر الدفع المسبق أقل صلة بالموضوع، وتنشأ أسباب عدم فعالية التحوط من التغيرات في توقيت ومقدار التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

2.4.8 الاستثمارات في مشاريع مشتركة

إن المشروع المشترك هو نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقدياً للسيطرة على الترتيب وتنشأ عند اتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة وتتطلب هذه القرارات موافقة بالإجماع من أطراف المتشاركة في السيطرة.

إن الاعتبارات التي يتم اتخاذها عند تحديد السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة. يتم المحاسبة عن استثما المجموعة في المشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يسجل الاستثمار في المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة ويتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار لكي يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات المشروع المشترك منذ تاريخ الحيازة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالمشروع المشترك في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم اختبارها بصورة منفصلة لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الأرباح أو الخسائر المجمع حصة المجموعة في نتائج عمليات المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية المشروع المشترك، تسجل المجموعة حصتها في أي تغيرات، متى كان ذلك مناسباً، ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والمشروع المشترك بمقدار الحصة في المشروع المشترك.

يتم إعداد البيانات المالية للمشاريع المشتركة بفترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر من تاريخ البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وعند الضرورة، يتم إجراء تعديلات لمطابقة السياسات المحاسبية مع تلك الخاصة بالمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة لاستثمار المجموعة في المشروع المشترك. تحدد المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في المشروع المشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك وقيمته الدفترية ثم تدرج الخسارة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

عند فقد السيطرة المشتركة على المشروع المشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة الدفترية للمشروع المشترك عند فقد السيطرة المشتركة والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

2.4.9 عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة والتي تعكس ظروف السوق في تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي تنشأ فيها بما في ذلك التأثير الضريبي المقابل. يتم تحديد القيمة العادلة استنادا إلى تقييم سنوي يتم إجراؤه من قبل مقيم مستقل معتمد باستخدام أساليب تقييم مناسبة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية إما عندما يتم بيعها (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عندما يتم سحب العقارات الاستثمارية بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعها. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف. عند تحديد مبلغ المقابل النقدي المستلم من إلغاء الاعتراف بالعقار الاستثماري، تراعي المجموعة تأثيرات المقابل المتغير ووجود أي بنود تمويل جوهرية والمقابل غير النقدي والمقابل المستحق إلى المشتري (إن وجد)

تتم التحويلات إلى (أو من) العقار الاستثماري فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من عقار استثماري إلى عقا يشغله المالك، فإن التكلفة المقدرة للعقار بالنسبة للمحاسبة اللاحقة تكون القيمة العادلة في تاريخ التغيير في الاستخدام. عندما يتم تحويل العقار الذي يشغله المالك إلى عقاري استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن هذا العقار وفقاً للسياسة المنصوص عليها للممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

2.4.10 ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرةً بحيازة البنود

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو كأصل منفصل، وفقاً لما هو ملائم، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند تكبدها.

لا يتم استهلاك الأرض. يحتسب الاستهلاك لبنود الممتلكات والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك لتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة التخريدية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

• مباني	40 سنة
• أثاث وتركيبات ومعدات	5 سنوات
• مركبات	5 سنوات
• تحسينات على موجودات مؤجرة	5 سنوات
• أجهزة كمبيوتر وبرامج تشغيل	5 سنوات
• خلوات	10 سنوات

إن بند الممتلكات والمعدات وأي جزء جوهري مسجل مبدئياً يتم إلغاء الاعتراف به عند البيع (أي تاريخ حصول المشتري على السيطرة) أو عند عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. تدرج أي أرباح أو خسائر ناتجة عن إلغاء الاعتراف بالأصل (المحتسبة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل.

يتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها على أساس مستقبلي، متى كان ذلك مناسباً.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.11 انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلا ما قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذ المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. ويتم تحديد المبلغ الممكن استرداده لكل أصل على أساس فردى إلا إذا كان الأصل غير منتج لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم انتاجها من الموجودات الأخرى أو مجموعة من الموجودات. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته وينخفض إلى مبلغه الممكن استرداده.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم قبل الضرائب يعكس تقييمات السوق للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، يتم مراعاة معاملات السوق الحديثة. في حالة عدم توافر تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات الحسابية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم وأسعا الأسهم المسعرة للشركات المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة المتاحة الأخرى.

يستند احتساب المجموعة لانخفاض القيمة إلى الموازنات التقديرية التفصيلية وحسابات التنبؤ التي يتم إعدادها بصورة منفصلة لكل وحدة من وحدات إنتاج النقد لدى المجموعة والتي يتم توزيع الشهرة عليها. تغطي هذه الموازنات التقديرية والتقديرات المحاسبية عادة فترة خمس سنوات. يتم حساب معدل نمو طويل الأجل ويتم تطبيقه لتوقع التدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة الخامسة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم بتاريخ كل بيانات مالية مجمعة إجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما ظهر مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج أخر خسارة لانخفاض القيمة. إن مبلغ الرد محدد بحيث لا يمكن أن يتجاوز المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة، ويسجل هذا الرد في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ما لم يتم إدراج الأصل بمبلغ معاد تقييمه وفي هذه الحالة تتم معاملة الرد كزيادة إعادة تقييم.

يتم اختبار الشهرة سنوياً كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تتوافر الظروف التي تشير إلى احتمال انخفاض القيمة الدفترية

يتحدد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لكل وحدة إنتاج نقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتعلق بها الشهرة. تسجل خسائر انخفاض القيمة إذا كان المبلغ الممكن استرداده لوحدة انتاج النقد أقل من قيمتها الدفترية. لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في فترات مستقبلية

2.4.12 مكافأة نهاية الخدمة

تحتسب المجموعة مخصصاً لمكافأة نهاية الخدمة لكافة موظفيها وفقا لقانون العمل الكويتي. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي للموظف ومدى الخدمة وإتمام الحد الأدنى المطلوب من فترة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت تستحق على مدى فترة الخدمة.

2.4.13 الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إما عند نقطة زمنية معينة أو على مدار الوقت عندما تفي المجموعة بالتزامات الأداء عن طريق تحويل البضاعة أو الخدمات المتعهد بها إلى عملائها.

إيرادات تأجير

تمثل المجموعة المؤجر في عقود التأجير التشغيلي. تتم المحاسبة عن إيرادات التأجير الناتجة من عود التأجير التشغيلي للعقار الاستثماري على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقود التأجير.

إيرادات أتعاب وعمولات

إن الأتعاب المكتسبة من تقديم الخدمات على مدار الوقت تستحق على مدار تلك الفترة. وهذه الأتعاب تتضمن إيرادات العمولات وأتعاب الإدارة والاستشارات الأخرى.

تكتسب المجموعة إيرادات الأتعاب والعمولات من مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تقدمها لعملائها. يتم تسجيل إيرادات الأتعاب والعمولات وفقاً للمبلغ الذي يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة أحقيتها فيه مقابل تقديم الخدمات.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4.13 الاعتراف بالإيرادات (تتمة)

إيرادات أتعاب وعمولات (تتمة)

يتم تحديد التزامات الأداء وكذلك توقيت الوفاء بها في بداية العقد. ولا تتضمن عقود إيرادات المجموعة بصورة نمطية العديد من التزامات الأداء.

عندما تقدم المجموعة الخدمة لعملائها، يتم إصدار فاتورة بالمبلغ النقدي المقابل لها وعادةً ما يستحق على الفور عند الوفاء بالخدمة عند نقطة زمنية معنية أو في نهاية فترة العقد في حالة الخدمة المقدمة على مدار الوقت.

انتهت المجموعة بشكل عام إلى أنها شركة رئيسية في ترتيبات إيراداتها حيث إنها تسيطر بصورة نمطية على الخدمات قبل تحويلها إلى العميل.

إيرادات التمويل

تتضمن إيرادات التمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة وتحتسب بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي.

إيرادات توزيعات أرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

صافي إيرادات الاستثمار

يتضمن صافي إيرادات الاستثمار كافة الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة وتوزيعات الأرباح.

2.4.14 منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس متماثل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

عندما تستلم المجموعة منحًا للموجودات غير النقدية، يتم تسجيل الأصل والمنحة بمبالغ اسمية ويتم إدراجها في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، استنادًا إلى نمط استهلاك مزايا الأصل الأساسي على أقساط سنوية متساوية.

2.4.15 تحويل العملات الأجنبية

العملة الرئيسية وعملة العرض

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي. وبالنسبة لكل شركة بالمجموعة، يحدد البنك العملة الرئيسية وتقاس البنود المدرجة في البيانات المالية المجمعة لكل شركة باستخدام تلك العملة الرئيسية. وتستخدم المجموعة طريقة التجميع المباشرة.

المعاملات والأرصدة

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري السائد بتاريخ المعاملة.

كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقاً لسعر صرف العملة الرئيسية الفوري بتاريخ البيانات المالية المجمعة. تؤخذ كافة فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من الأنشطة لغير المتاجرة إلى بند أرباح/ (خسائر) تحويل عملات اجنبية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة وفقاً للتكلفة التاريخية بعملة أجنبية وفقاً لأسعار الصرف الفورية كما في تاريخ الاعتراف.

شركات المجموعة

عند التجميع، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لسعر الصرف الفوري السائد في تاريخ البيانات المالية المجمعة ويتم تحويل بيانات الدخل الخاصة بها وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في تواريخ المعاملات. ويتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من التحويل لأغراض التجميع ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم معاملة أية شهرة ناتجة من حيازة عملية أجنبية أو أي تعديلات بالقيمة العادلة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناشئة عن الحيازة كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لسعر الصرف الختامي.

2.4.16 الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

تحتسب المجموعة ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

مخصص حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تحتسب المجموعة حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي الإجباري من ربح السنة عند تحديد الحصة.

لدى المجموعة رصيد مستحق إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بمبلغ 368 ألف دينار كويتي تم إدراجه ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي المجمع، وتم دفع مبلغ 182 ألف دينار كويتي منه لاحقا لنهاية السنة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1 % من ربح المجموعة وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 الذي يسري اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

2.4.17 معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من المجموعة ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة المجموعة قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء - وفقاً لما هو ملائم - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

2.4.18 مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) ناتج عن حدث وقع من قبل، كما أنه من المحتمل أن تظهر الحاجة إلى التدفق الصادر للموارد المتضمنة لمنافع اقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للأموال ماديًا، تحدد المجموعة مستوى المخصص عن طريق خصم التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لمعدل خصم قبل الضرائب يعكس المعدلات الحالية المرتبطة بالالتزام. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بالصافي بعد أي استرداد في مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان.

2.4.19 موجودات ومطلوبات محتملة

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية إلى داخل المجموعة أمراً محتملاً

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية أمراً مستبعداً.

2.4.20 الموجودات بصفة الأمانة

تقدم المجموعة خدمات بصفة الأمانة والتي تؤدي إلى امتلاك أو استثمار الموجودات نيابة عن عملائها. ولا يتم تسجيل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة ضمن البيانات المالية المجمعة ما لم يتم الوفاء بمعايير الاعتراف نظراً لأنها ليست موجودات خاصة بالمجموعة (إيضاح 25)

2.4.21 توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية

يتم تسجيل توزيعات الأرباح عن الأسهم العادية كالتزام ويتم اقتطاعها من حقوق الملكية عند اعتمادها من قبل مساهمي المجموعة. يتم اقتطاع توزيعات الأرباح المرحلية من حقوق الملكية عند الإعلان عنها ولم تعد بناء على تقدير المجموعة.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح للسنة والتي يتم اعتمادها لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة كحدث لاحق لتاريخ البيانات المالية المجمعة.

2.4.22 صكوك مصدرة

الصكوك المصدرة هي مطلوبات مالية وتدرج مبدئياً وفقاً للقيمة العادلة والتي تتمثل في متحصلات الإصدار بالصافي بعد تكاليف المعاملات وتقاس لاحقاً وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الربح الفعلي.

2.4.23 عقود التأجير

تقوم المجموعة عند بدء العقد بتقييم ما إذا كان العقد يمثل أو ينطوي على عقد تأجير. أي إذا كان العقد ينص على حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة من الوقت لقاء مقابل نقدي.

2.4.23.1 المجموعة كمستأجر

تطبق المجموعة طريقة فردية للاعتراف والقياس بالنسبة لكافة عقود التأجير باستثناء عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بتسجيل مطلوبات التأجير لسداد مدفوعات التأجير وموجودات حق الاستخدام التي تمثل حق استخدام الموجودات موضوع العقد

موجودات حق الاستخدام

تسجل المجموعة موجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد التأجير (أي تاريخ توافر الأصل موضوع العقد للاستخدام). يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصًا أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة، ويتم تعديلها مقابل أي إعادة قياس لمطلوبات التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام مبلغ مطلوبات التأجير المسجل، والتكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة، ومدفوعات التأجير التي تمت في أو قبل تاريخ البدء ناقصًا أي حوافز تأجير مستلمة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

تتعرض موجودات حق الاستخدام إلى الانخفاض القيمة بما يتماشى مع سياسة المجموعة كما هو موضح في إيضاح 2.4.11 – انخفاض قيمة الموجودات غير المالية.

مطلوبات التأجير

في تاريخ بدء عقد التأجير، تسجل المجموعة مطلوبات التأجير المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات التأجير التي يتعين سدادها على مدى مدة عقد التأجير. تتضمن مدفوعات التأجير مدفوعات ثابتة (ناقصًا أي حوافز تأجير مستحقة) ومدفوعات التأجير المتغيرة التي تستند إلى مؤشر أو سعر، والمبالغ المتوقع سدادها بموجب ضمانات القيمة التخريدية. تتضمن مدفوعات التأجير أيضًا سعر ممارسة خيار الشراء المؤكد ممارسته من قبل المجموعة بصورة معقولة ومدفوعات غرامات إنهاء مدة عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة لخيار الإنهاء. يتم تسجيل مدفوعات التأجير المتغيرة التي لا تستند إلى مؤشر أو سعر كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يستدعي حدوث السداد.

2.4.23.2 المجموعة كمؤجر

إن عقود التأجير التي لا تنقل للمجموعة بموجبها كافة المخاطر والمزايا الهامة المرتبطة بملكية الأصل يتم تصنيفها كعقود تأجير تشغيلي. يتم احتساب الإيرادات الناتجة على أساس القسط الثابت على مدى فترات عقد التأجير وتدرج في الإيرادات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع بسبب طبيعتها التشغيلية. تضاف التكاليف المبدئية المباشرة المتكبدة أثناء التفاوض حول عقد تأجير تشغيلي والترتيب له إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر وتُسجل على مدى فترة التأجير على نفس الأساس كإيرادات إيجار. تسجل الإيجارات المحتملة كإيرادات في الفترة التي يتم فيها اكتسابها.

2.4.24 تكلفة التمويل

تتعلق تكلفة التمويل بشكل مباشر بالمستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين. يتم تسجيل جميع تكاليف التمويل كمصروفات في الفترة التي يتم فيها تكبدها.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المسجلة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة، بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتملة. إن عدم التأكد من هذه الافتراضات والتقديرات قد يؤدي إلى نتائج تتطلب إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية. في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام والافتراضات التالية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ البيانات المالية المجمعة، والتي تمثل مخاطر جوهرية قد تؤدي إلى إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية التالية

قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نتيجة للظروف الناشئة خارج نطاق سيطرة المجموعة وتنعكس على الافتراضات في حالة حدوثها. فيما يلي البنود التي لها التأثير الأكثر أهمية على المبالغ المسجلة في البيانات المالية المجمعة والأحكام و/أو التقديرات الرئيسية للإدارة فيما يتعلق بالأحكام /التقديرات ذات الصلة.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.1 الأحكام الهامة

تجميع الشركات ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل

إن الشركة ذات الأغراض الخاصة المملوكة بالكامل هي منشأة يتم انشاؤها بحيث لا يمثل حق التصويت أو الحقوق المماثلة العامل الأساسي في اتخاذ قرار بشأن الجهة التي تمارس السيطرة عليها؛ على سبيل المثال عندما تتعلق حقوق التصويت بالمهام الإدارية فقط، ويتم توجيه الأنشطة ذات الصلة استناداً إلى اتفاقيات تعاقدية. تقوم المجموعة بتجميع المنشآت المهيكلة التي تمارس السيطرة عليها، وفقا للمبين في إيضاح 2.4.1. وعند اتخاذ هذه الأحكام، تأخذ المجموعة في اعتبارها أيضا حق التصويت والحقوق المماثلة المتاحة لها وللأطراف الأخرى مما قد يحد من قدرة المجموعة على ممارسة السيطرة، بما في ذلك حق تعيين أو إعادة تكليف أو استبعاد أعضاء من موظفي الإدارة العليا للمنشأة المهيكلة ممن لديهم القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة

القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة للأدوات المالية تمثل السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة في السوق الأصلي (أو السوق الأكثر ملائمة) في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية (أي سعر البيع) بغض النظر عما إذا كان السعر ملحوظا بصورة مباشرة أو مقدرا باستخدام أسلوب تقييم أخر. في حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي المجمع من الأسواق النشطة، فيتم تحديدها باستخدام العديد من أساليب التقييم التي تتضمن استخدام نماذج التقييم. تتحقق المدخلات إلى هذه النماذج من الأسواق الملحوظة متى أمكن ذلك، ولكن في حالة عدم إمكانية ذلك، يجب استخدام تقديرات لتحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام والتقديرات اعتبارات السيولة ومدخلات النماذج المتعلقة بالبنود مثل مخاطر الائتمان (المتعلقة بالمنشأة والأطراف المقابلة)، وتعديلات قيمة التمويل، والترابط والتقلبات. للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول تحديد القيمة العادلة، يرجى الرجوع إلى إيضاح 23.

محاسبة التحوط

تتضمن سياسات محاسبة التحوط لدى المجموعة جانباً من الأحكام والتقديرات. ستتأثر التقديرات المتعلقة بمعدلات الربح المستقبلية والبيئة الاقتصادية العامة بمدى توفر بنود التحوط المناسبة لها وتوقيت توافرها، بالإضافة إلى التأثير على فاعلية علاقات التحوط.

تصنيف الموجودات المالية

تحدد المجموعة تصنيف الموجودات المالية استنادا إلى تقييم نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للأصل المالي تمثل مدفوعات أصل المبلغ والربح فقط.

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند حيازة عقار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو ضمن بند ممتلكات ومعدات. تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذ تم حيازته لتحقيق إيرادات تأجير أو زيادة القيمة الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

تقوم المجموعة بتصنيف الممتلكات كممتلكات ومعدات عند شرائها لشغلها من قبل المالك.

تحديد مدة التأجير لعقود التأجير التي تتضمن خيارات التجديد والإنهاء – المجموعة كمستأجر
تحدد المجموعة مدة عقد التأجير بوصفها مدة غير قابلة للإلغاء لعقد التأجير إلى جانب أي فترات تتضمن خيار مد فترة عقد التأجير في حالة التأكد من ممارسته بشكل معقول، أو أي فترات يشملها خيار إنهاء عقد التأجير في حالة التأكد بصورة معقولة من عدم ممارسته.

تتضمن العديد من عقود التأجير الخاصة بالمجموعة خيارات التمديد والإنهاء. وتطبق المجموعة أحكاماً في تقييم ما إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة خيار تجديد أو إنهاء عقد التأجير. أي أنها تراعي كافة العوامل ذات الصلة التي تحقق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ بداية التأجير، تعيد المجموعة تقييم مدة عقد التأجير إذا كان هناك حدث أو تغير جوهري في الظروف يقع ضمن نطاق سيطرة المجموعة ويؤثر على قدرتها على ممارسة أو عدم ممارسة خيار التجديد أو الإنهاء (مثل إجراء تحسينات جوهرية على العقارات المستأجرة أو التخصيص الجوهري للأصل المستأجر)

2.5.2 عدم التأكد من التقديرات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالمصادر المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم التأكد من التقديرات بتاريخ البيانات المالية المجمعة والتي ترتبط بمخاطر جوهرية تتسبب في إجراء تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة يتم توضيحها أيضاً في الإيضاحات الفردية حول بنود البيانات المالية ذات الصلة أدناه. استندت المجموعة في افتراضاتها وتقديراتها إلى المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ومع ذلك قد تتغير الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية نظرا للتغيرات في السوق أو الظروف الناتجة خارج نطاق سيطرة المجموعة. تنعكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5.2 عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

انخفاض قيمة الاستثمار في المشاريع المشتركة

يتم المحاسبة عن الاستثمار في المشاريع المشتركة وفقًا لطريقة حقوق الملكية المحاسبية للشركات الزميلة، حيث تدرج هذه الاستثمارات مبدئيا بالتكلفة، ويتم تعديلها بعد ذلك مقابل التغير في حصة المجموعة في صافي موجودات المشاريع المشتركة بعد الحيازة ناقصا أي خسائر انخفاض في القيمة. يجب على المجموعة في تاريخ كل بيانات مالية مجمعة تقييم ما إذا يوجد أي مؤشرات على انخفاض القيمة. وفي حالة وجود تلك المؤشرات، تقوم الإدارة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للمشروع المشترك لغرض تحديد قيمة خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). إن تحديد مؤشرات انخفاض القيمة والمبلغ الممكن استرداده يتطلب من الإدارة وضع أحكام وتقديرات وافتراضات هامة.

انخفاض قيمة الأدوات المالية وخسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية– طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

إن قياس خسائر الانخفاض في القيمة على مستوى كافة فئات الموجودات المالية يتطلب اتخاذ أحكام، وبصفة خاصة، تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر الانخفاض في القيمة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. تعتمد هذه التقديرات على عدد من العوامل، والتي يمكن أن تؤدي التغييرات فيها إلى مستويات مختلفة من المخصصات.

تمثل حسابات خسائر الائتمان المتوقعة لدى المجموعة مخرجات لنموذج معقد تستند إلى عدة افتراضات رئيسية حول اختيار المدخلات المختلفة والعلاقات فيما بينها. فيما يلي بعض عناصر نموذج خسائر الائتمان المتوقعة التي تعتبر من الأحكام والتقديرات المحاسبية:

- نموذج التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة الذي يربط احتمالات التعثر بدرجات التصنيف الفردية؛ و
- معايير المجموعة لتقييم ما إذا كان هناك ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان بحيث ينبغي قياس مخصصات الموجودات المالية على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة والتقييم النوعي؛ و
- تصنيف الموجودات المالية عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة على أساس مجمع؛ و
- تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك العديد من الصيغ واختيار المدخلات؛ و
- تحديد العلاقات بين السيناريوهات المرتبطة بالاقتصاد الكلي والمدخلات الاقتصادية وتأثيرها على احتمالية التعثر واحتساب نسبة الخسائر عند التعثر والتعرض للمخاطر عند التعثر؛ و
- اختيار السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي والاحتمالات المرجحة بها لتحقيق المدخلات الاقتصادية اللازمة لنماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

لدى المجموعة سياسة تنص على المراجعة المنتظمة لنموذجها ضمن سياق الخبرة بالخسائر الفعلية وتعديله عند الضرورة.

خسائر انخفاض قيمة مديني التمويل – التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

تقوم المجموعة بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة إصدار أحكام جوهرية عند تقييم مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة

تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

تقييم استثمارات حقوق الملكية غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادة إلى أحد الأمور التالية:

- أحدث معاملات بحتة في السوق؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة مالية أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- مضاعفات الربحية؛
- التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة على البنود ذات شروط وخصائص المخاطر المتماثلة؛ أو
- نماذج التقييم الأخرى.

2.5 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)
2.5.2 عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

تقييم العقارات الاستثمارية

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بالاستعانة بخبراء تقييم العقارات باستخدام أساليب التقييم المتعارف عليها بالإضافة إلى مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة

يتم قياس العقارات الاستثمارية قيد الانشاء استناداً إلى تقديرات يقوم بإعدادها خبراء تقييم عقارات مستقلون، إلا في حالة عدم إمكانية قياس تلك القيم بصورة موثوق منها. تم عرض الطرق والافتراضات الجوهرية المستخدمة من قبل المقيمين لتقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن إيضاح 8

قياس القيمة العادلة

تستخدم الإدارة أساليب تقييم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية (عندما لا تتوفر لها أسعار سوق نشط). ويتضمن ذلك وضع تقديرات وافتراضات تتوافق مع الطريقة التي يتبعها المشاركون في السوق في تسعير الأداة المالية. تستند الإدارة في افتراضاتها إلى البيانات الملحوظة قد الإمكان، إلا أن هذه البيانات قد لا تكون متوفرة بصورة دائمة. وفي هذه الحالة، تقوم الإدارة باستخدام أفضل المعلومات المتاحة. قد تختلف القيمة العادلة المقدرة عن الأسعار الفعلية التي سيتم تحقيقها في معاملة بشروط تجارية متكافئة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

عقود التأجير – تقدير معدل الاقتراض المتزايد

لا يمكن للمجموعة أن تحدد بسهولة معدل الربح المتضمن في عقد التأجير وبالتالي فإنها تستخدم معدل الاقتراض المتزايد لقياس مطلوبات التأجير. إن معدل الاقتراض المتزايد هو المعدل الذي يتعين على المجموعة سداده لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذي قيمة مماثل للأصل المرتبط بحق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة على أن يتم الاقتراض لمدة مماثلة مقابل ضمان مماثل. لذلك يعكس معدل الاقتراض المتزايد ما "يتعين على المجموعة" سداده، والذي يتطلب تقديرًا عند عدم توفر أسعار ملحوظة أو عندما تحتاج إلى تعديل لتعكس شروط وأحكام عقد التأجير.

تقوم المجموعة بتقدير معدل الاقتراض المتزايد باستخدام مدخلات ملحوظة (مثل معدلات الربح في السوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالمنشأة.

3 . النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية المجمع، يتكون النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر مما يلي:

	2023 **ألف دينار كويتي**	2022 ألف دينار كويتي
نقد	**9,382**	7,845
حساب جاري لدى بنك الكويت المركزي	**163,937**	117,833
حسابات جارية لدى بنوك تجارية	**34,492**	20,956
إجمالي النقد والأرصدة لدى البنوك	**207,811**	146,634
إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر	**124,232**	114,141
إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال ٣ أشهر	**136,819**	41,694
إجمالي النقد والنقد المعادل	**468,862**	302,469

تمثل الإيداعات لدى البنوك الإيداعات لدى مؤسسات مالية حسنة السمعة ذات تصنيفات ائتمانية مناسبة تحددها وكالات التصنيف الائتماني العالمية.

4 . مدينو تمويل

يتضمن مدينو التمويل بصورة أساسية التسهيلات المقدمة لعملاء المجموعة على شكل عقود مرابحة وإجارة ووكالة. يتم عند الضرورة كفالة مديني التمويل بضمان بأشكال مقبولة من الضمانات للحد من أثر مخاطر الائتمان ذات الصلة.

	2023 **ألف دينار كويتي**	2022 ألف دينار كويتي
مدينو مرابحة	**3,136,581**	2,823,145
مدينو إجارة	**558,990**	485,292
مدينو وكالة	**23,425**	38,244
أخرى	**33,614**	44,072
ناقصاً: أرباح مؤجلة	**(204,857)**	(165,664)
مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة	**3,547,753**	3,225,089
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي	**(94,801)**	(95,413)
	3,452,952	3,129,676

فيما يلي المزيد من التحليل لمديني التمويل، بالصافي بعد الربح المؤجل، على أساس طبيعة العميل:

	2023 **ألف دينار كويتي**	2022 ألف دينار كويتي
شركات	**2,185,508**	1,951,420
أفراد	**1,362,245**	1,273,669
مدينو التمويل قبل مخصص انخفاض القيمة	**3,547,753**	3,225,089
ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي	**(94,801)**	(95,413)
	3,452,952	3,129,676

خلال السنة، استردت المجموعة مبلغ 2,981 ألف دينار كويتي من الصفقات المشطوبة في السنوات السابقة (2022: 369 ألف دينار كويتي). يتم تسجيل المبلغ ضمن إيرادات أخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم إدراج رصيد المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية بمبلغ 5,414 ألف دينار كويتي (2022: 5,577 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي المجمع.

4 . مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي الحركة في مخصص انخفاض القيمة للتسهيلات النقدية وغير النقدية وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي

	31 ديسمبر 2023		
	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية			
كما في 1 يناير 2023	**14,100**	**81,313**	**95,413**
المخصص المحمل (رد المخصص) خلال السنة	**(2,156)**	**3,426**	**1,270**
الأرصدة المشطوبة خلال السنة	**(1,904)**	**-**	**(1,904)**
الحركة في تحويل عملات أجنبية	**-**	**22**	**22**
كما في 31 ديسمبر 2023	**10,040**	**84,761**	**94,801**
تسهيلات غير نقدية			
كما في 1 يناير 2023	**4,470**	**1,107**	**5,577**
المخصص المحمل (رد المخصص) خلال السنة	**(717)**	**554**	**(163)**
كما في 31 ديسمبر 2023	**3,753**	**1,661**	**5,414**
إجمالي التسهيلات			
كما في 1 يناير 2023	**18,570**	**82,420**	**100,990**
المخصص المحمل (رد المخصص) خلال السنة (إيضاح 16)	**(2,873)**	**3,980**	**1,107**
الأرصدة المشطوبة خلال السنة	**(1,904)**	**-**	**(1,904)**
الحركة في تحويل عملات أجنبية	**-**	**22**	**22**
كما في 31 ديسمبر 2023	**13,793**	**86,422**	**100,215**

4 . مدينو تمويل (تتمة)

	31 ديسمبر 2022		
	مخصص محدد ألف دينار كويتي	مخصص عام ألف دينار كويتي	المجموع ألف دينار كويتي
تسهيلات نقدية			
كما في 1 يناير 2022	8,057	59,071	67,128
المخصص المحمل (رد المخصص) خلال السنة	8,522	22,123	30,645
الأرصدة المشطوبة خلال السنة	(2,479)	-	(2,479)
الحركة في تحويل عملات أجنبية	-	119	119
كما في 31 ديسمبر 2022	14,100	81,313	95,413
تسهيلات غير نقدية			
كما في 1 يناير 2022	12,112	886	12,998
(رد المخصص) المحمل خلال السنة	(7,642)	221	(7,421)
كما في 31 ديسمبر 2022	4,470	1,107	5,577
إجمالي التسهيلات			
كما في 1 يناير 2022	20,169	59,957	80,126
المخصص المحمل خلال السنة (إيضاح 16)	880	22,344	23,224
الأرصدة المشطوبة خلال السنة	(2,479)	-	(2,479)
الحركة في تحويل عملات أجنبية	-	119	119
كما في 31 ديسمبر 2022	18,570	82,420	100,990

فيما يلي تحليل للقيم الدفترية لمديني التمويل (التسهيلات النقدية) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة بناءً على معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

	كما في 31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1 ألف دينار كويتي	المرحلة 2 ألف دينار كويتي	المرحلة 3 ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
مدينو التمويل				
مرتفعة	**1,597,217**	**65,792**	**-**	**1,663,009**
قياسية	**1,487,564**	**167,147**	**14,965**	**1,669,676**
متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	**122,834**	**69,301**	**22,933**	**215,068**
	3,207,615	**302,240**	**37,898**	**3,547,753**

4 . مدينو تمويل (تتمة)

	كما في 31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مدينو التمويل				
مرتفعة	1,460,108	69,946	-	1,530,054
قياسية	1,219,894	139,130	11,981	1,371,005
متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	202,464	92,755	28,811	324,030
	2,882,466	301,831	40,792	3,225,089

فيما يلي تحليل للتغيرات في خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بمديني التمويل (التسهيلات النقدية) المحتسبة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي:

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير **2023**	**14,338**	**9,897**	**17,992**	**42,227**
التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة **1**	**(475)**	**421**	**54**	**-**
التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة **2**	**820**	**(1,086)**	**266**	**-**
التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة **3**	**269**	**508**	**(777)**	**-**
(رد) خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية للسنة	**(695)**	**210**	**417**	**(68)**
مبالغ مشطوبة	**-**	**-**	**(1,904)**	**(1,904)**
كما في 31 ديسمبر 2023	**14,257**	**9,950**	**16,048**	**40,255**

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2022	21,221	9,408	14,282	44,911
التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 1	(2,308)	2,233	75	-
التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 2	3,404	(3,826)	422	-
التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 3	248	27	(275)	-
(رد) خسائر الائتمان المتوقعة الإضافية للفترة	(8,227)	2,055	5,967	(205)
مبالغ مشطوبة	-	-	(2,479)	(2,479)
كما في 31 ديسمبر 2022	14,338	9,897	17,992	42,227

4 . مدينو تمويل (تتمة)

فيما يلي تحليل للقيم الدفترية للالتزامات والمطلوبات المحتملة (التسهيلات غير النقدية) وخسائر الائتمان المتوقعة المقابلة بناءً على معايير التصنيف إلى مراحل وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي:

	كما في 31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
التسهيلات غير النقدية				
مرتفعة	**173,693**	**3,265**	**-**	**176,958**
قياسية	**113,362**	**41,421**	**-**	**154,783**
متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	**-**	**-**	**3,752**	**3,752**
	287,055	**44,686**	**3,752**	**335,493**

	كما في 31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
التسهيلات غير النقدية				
مرتفعة	75,825	3,700	-	79,525
قياسية	101,929	39,322	-	141,251
متأخرة السداد أو منخفضة القيمة	-	-	4,504	4,504
	177,754	43,022	4,504	225,280

فيما يلي خسائر الائتمان المتوقعة والانخفاض في القيمة بالنسبة التسهيلات غير النقدية المحتسبة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2023	**2,067**	**2,687**	**4,498**	**9,252**
التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 1	**(31)**	**31**	**-**	**-**
التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 2	**57**	**(57)**	**-**	**-**
إضافة (رد) خسائر الائتمان المتوقعة للسنة	**156**	**298**	**(730)**	**(276)**
كما في 31 ديسمبر 2023	**2,249**	**2,959**	**3,768**	**8,976**

4 . مدينو تمويل (تتمة)

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	المجموع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2022	2,804	3,170	3,854	9,828
التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 1	(408)	408	-	-
التأثير نتيجة للتحويل من المرحلة 2	181	(181)	-	-
(رد) إضافة خسائر الائتمان المتوقعة للسنة	(510)	(710)	644	(576)
في 31 ديسمبر 2022	2,067	2,687	4,498	9,252

قُدرت خسائر الائتمان المتوقعة المحتسبة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 49,231 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 51,479 ألف دينار كويتي) وهو أقل من المخصصات المحتسبة طبقا لتعليمات بنك الكويت المركزي بمبلغ 100,215 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: 100,990 ألف دينار كويتي)

5. موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

	2023	2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أدوات حقوق ملكية – مسعرة	**15,557**	12,474
صناديق – غير مسعرة	**141,925**	121,368
أوراق مالية أخرى – غير مسعرة	**4,771**	5,750
	162,253	139,592

يتم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها بواسطة أساليب التقييم في إيضام 23.

6. موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

	2023	2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
صكوك مسعرة	**360,303**	284,916
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة	**9,631**	10,497
	369,934	295,413

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت الإدارة بإجراء مراجعة للموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (صكوك) لتقييم خسائر الائتمان المتوقعة. استناداً إلى التقييم، تم تسجيل خسائر ائتمان متوقعة بمبلغ 212 ألف دينار كويتي (2022: 695 ألف دينار كويتي) في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة (إيضاح 16)

يتم عرض الجدول الهرمي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها بواسطة أساليب التقييم في إيضام 23.

6. موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

تتعرض الاستثمارات في أدوات الدين لخسائر الائتمان المتوقعة. فيما يلي تحليل التغيرات في مجمل القيمة الدفترية وما يقابلها من خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالاستثمار في أدوات الدين:

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**الإجمالي**
	ألف دينار كويتي	**ألف دينار كويتي**	**ألف دينار كويتي**	**ألف دينار كويتي**
مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2023	**258,394**	**26,522**	**-**	**284,916**
موجودات جديدة مشتراة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي	**62,030**	**3,695**	**-**	**65,725**
القيمة العادلة والحركة في تحويل عملات أجنبية	**8,194**	**1,468**	**-**	**9,662**
كما في 31 ديسمبر 2023	**328,618**	**31,685**	**-**	**360,303**

	31 ديسمبر 2023			
	المرحلة 1	**المرحلة 2**	**المرحلة 3**	**الإجمالي**
	ألف دينار كويتي	**ألف دينار كويتي**	**ألف دينار كويتي**	**ألف دينار كويتي**
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2023	**368**	**605**	**-**	**973**
التأثير الناتج من الشراء/الاستبعاد	**307**	**181**	**-**	**488**
إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة	**(62)**	**(214)**	**-**	**(276)**
كما في 31 ديسمبر 2023	**613**	**572**	**-**	**1,185**

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مجمل القيمة الدفترية كما في 1 يناير 2022	224,074	34,066	-	258,140
موجودات جديدة مشتراة (مدفوعات وموجودات مستبعدة خلال السنة)، بالصافي	29,325	(2,849)	-	26,476
التحويل بين المراحل	4,695	(4,695)	-	-
القيمة العادلة والحركة في تحويل عملات أجنبية	300	-	-	300
كما في 31 ديسمبر 2022	258,394	26,522	-	284,916

	31 ديسمبر 2022			
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في 1 يناير 2022	303	357	16,606	17,266
التأثير الناتج من الشراء/الاستبعاد	124	165	-	289
للانكشافات المحولة بين المراحل خلال السنة	(137)	137	-	-
إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة	78	(54)	382	406
المبالغ المشطوبة	-	-	(16,988)	(16,988)
كما في 31 ديسمبر 2022	368	605	-	973

7 . استثمار في مشاريع مشتركة

يتم المحاسبة عن حصة المجموعة في المشاريع المشتركة بواسطة طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المجمعة. يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية للمشاريع المشتركة استنادًا للبيانات المالية المعدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، ومطابقة مع القيمة الدفترية للاستثمار في البيانات المالية المجمعة:

	2023	2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
كما في ١ يناير	**107,880**	104,891
صافي الإضافات (الاستبعادات)	**14,768**	(8,652)
حصة في النتائج (إيضاح ١٤)	**(200)**	16,308
توزيعات مستلمة	**(4,463)**	(5,502)
تعديل تحويل عملات أجنبية	**1,415**	263
الحصة في (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى من الاستثمار في مشروع مشترك	**(129)**	572
كما في 31 ديسمبر	**119,271**	107,880

فيما يلي المشاريع المشتركة الرئيسية للمجموعة:

اسم المشروع المشترك	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية% 2023	حصة الملكية% 2022
ريدج آت روبنسون	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية	**99**	99
بيلا فيدا	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية	**98**	98
برودستون دورهام	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية	**98**	98
كورتلاند جرينجيت بروبيرتي	استثمار عقاري	المملكة المتحدة	**55**	55
جيفرسون بالم بيتش فند	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية	**98**	78
اتيف مالون	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية	**98**	98
تابيستي وستلاند بروبرتي	استثمار عقاري	الولايات المتحدة الأمريكية	**98**	98
جي سي ام انفينيوم	استثمار عقاري	المملكة المتحدة	**99**	12

يعرض الجدول التالي ملخص المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في المشاريع المشتركة:

	2023	2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
ملخص بيان المركز المالي للمشاريع المشتركة:		
موجودات متداولة	**10,020**	6,574
موجودات غير متداولة	**141,978**	123,654
مطلوبات متداولة	**(6,972)**	(1,476)
حقوق الملكية	**145,026**	128,752
حصة المجموعة في حقوق الملكية	**119,271**	107,880
القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة	**119,271**	107,880
ملخص بيان الأرباح أو الخسائر للمشاريع المشتركة:		
الإيرادات	**(10)**	22,692
مصروفات إدارية ومصروفات أخرى	**(191)**	(481)
(خسارة) ربح السنة	**(201)**	22,211
حصة المجموعة في (خسارة) ربح السنة	**(200)**	16,308
الحصة في (الخسارة) الإيرادات الشاملة الأخرى	**(129)**	572

لا توجد التزامات رأسمالية لدى المشاريع المشتركة كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: لا شيء) ولا توجد التزامات محتملة كما في 31 ديسمبر 2023 و2022.

8. عقارات استثمارية

	2023	2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الرصيد الافتتاحي في 1 يناير	**16,193**	18,715
البيع خلال السنة	**(14,600)**	(2,602)
تعديل القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية (إيضاح 14)	**82**	80
الرصيد الختامي في 31 ديسمبر	**1,675**	16,193

قامت المجموعة خلال السنة ببيع عقار بقيمة دفترية تبلغ 14,600 ألف دينار كويتي (2022: 2,602 ألف دينار كويتي) بمقابل نقدي يبلغ 16,500 ألف دينار كويتي (2022: 3,179 ألف دينار كويتي). تم إدراج الربح المحقق بمبلغ 1,900 ألف دينار كويتي (2022:577 ألف دينار كويتي) ضمن صافي إيرادات الاستثمار في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية استناداً إلى تقييمات صادرة من مقيمين مستقلين ومعتمدين يتمتعون بالمؤهلات المهنية المعترف بها ذات الصلة، بالإضافة إلى الخبرة الحديثة بمواقع وفئات العقارات الاستثمارية الخاضعة للتقييم. إن نماذج التقييم المطبقة تتسق مع مبادئ المعيار الدولي للتقارير المالية 13، ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال طريقة المقارنة بالسوق أخذا في الاعتبار طبيعة واستخدام كل عقار. وفقا لطريقة المقارنة بالسوق، تقدر القيمة العادلة بناءً على المعاملات المقارنة. وتتمثل وحدة المقارنة المطبقة من قبل المجموعة في سعر المتر المربع. بناءً على هذه التقييمات، شهدت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية زيادة بمبلغ 82 ألف دينار كويتي مقارنة بقيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2023 (2022: زيادة بمبلغ 80 ألف دينار كويتي).

إن معدلات الزيادة (النقص) الجوهرية في السعر المقدر للمتر المربع على حدة قد تؤدي إلى ارتفاع (انخفاض) جوهري في القيمة العادلة على أساس خطي.

يتم تصنيف القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية ضمن المستوى 2 لقياس القيمة العادلة حيث لا ضرورة لإصدار أحكام جوهرية حول الأسعار التي تم الحصول عليها من الأسواق المحلية.

بشكل عام، فإن التغيير في الافتراضات الموضوعة لقيمة التأجير المقدرة يصحبه تغيير مماثل الاتجاه في معدل نمو الإيجار السنوية ومعدل الخصم (وعائد البيع)، كما يصحبه تغيير معاكس في معدل الإشغال طويل الأجل.

	2023	2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
إيرادات تأجير محققة من عقارات استثمارية	**94**	115
مصروفات تشغيل مباشرة	**(67)**	(52)
صافي إيرادات التأجير الناتجة من عقارات استثمارية (إيضاح 14)	**27**	63

لا تخضع المجموعة لأي قيود حول قابلية تحقيق العقارات الاستثمارية وأي التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسينها.

9. المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

10. حسابات المودعين

تتضمن حسابات المودعين للمجموعة التالي:

الودائع غير الاستثمارية في شكل حسابات جارية

لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل التعرض لأي مخاطر خسائر؛ حيث تضمن المجموعة سداد أرصدتها ذات الصلة عند الطلب وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضاً حسناً من المودعين إلى المجموعة.

الودائع الاستثمارية

تتضمن هذه الودائع ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، التي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الادخا الاستثمارية التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

11. صكوك مصدرة

في 24 سبتمبر 2019، قام البنك بإتمام المرحلة الأولى من إصدار صكوك غير مكفولة بضمان (ذات أولوية بالسداد) بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي (154 مليون دينار كويتي) مع فترة استحقاق تصل إلى 5 سنوات تستحق في 24 سبتمبر 2024. لدى هذه الصكوك معدل كوبون ثابت بنسبة 2.982% سنويا وتستحق السداد على أساس نصف سنوي. إن الصكوك مدرجة في كل من بورصتي أيرلندا (يورونكست دبلن) وناسداك دبي.

في 17 يونيو 2020، قام البنك بإتمام إصدار صكوك غير مكفولة بضمان (ذات أولوية بالسداد) بمبلغ 150 مليون دينار كويتي مع فترة استحقاق تصل إلى 5 سنوات تستحق في 17 يونيو 2025. لدى هذه الصكوك معدل كوبون بنسبة 1% سنويًا على مدى معدل الخصم الصادر عن بنك الكويت المركزي، وتستحق السداد كمتأخرات على أساس نصف سنوي. إن الصكوك مدرجة في بورصة أيرلندا (يورونكست دبلن).

12. حقوق الملكية

رأس المال

إن رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل في 31 ديسمبر 2023 يتكون من 2,060,000 ألف سهم (2022: 2,000,000 ألف سهم) بقيمة اسمية 100 فلس لكل سهم.

الاحتياطي الإجباري

وفقاً لقانون الشركات وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك وتعديلاتهما، يتم تحويل نسبة لا تقل عن 10% من ربح السنة بحد أدنى قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. يجوز للجمعية العمومية السنوية للبنك أن تقرر وقف هذا التحويل السنوي عندما يتجاوز الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر. ولا يجوز استخدام الاحتياطي إلا في مبادلة الخسائر أو سداد توزيعات أرباح بنسبة تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا يسمح فيها الربح بسداد توزيعات هذه الأرباح بسبب عدم وجود الاحتياطيات القابلة للتوزيع. ويتم رد أي مبالغ مخصومة من الاحتياطي عندما تسمح الأرباح في السنوات التالية بذلك، ما لم يتجاوز هذا الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المصدر.

تم تحويل مبلغ 2,068 ألف دينار كويتي إلى الاحتياطي الإجباري خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 (2022: 2,026 ألف دينار كويتي).

الاحتياطي الاختياري

وفقاً لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك وتعديلاتهما، يتم خصم نسبة مئوية من أجل الاحتياطي الاختياري بناء على توصية مجلس الإدارة وبما يخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية. يجوز أن تتوقف هذه التحويلات بقرار من الجمعية العمومية العادية بناءً على توصية مجلس الإدارة وموافقة بنك الكويت المركزي.

لم يقم مجلس الإدارة بالتوصية بإجراء أي تحويلات إلى الاحتياطي الاختياري في السنة الحالية والسنة السابقة.

12. حقوق الملكية (تتمة)

توزيعات الأرباح المقدمة والمقترحة

وافقت الجمعية العامة السنوية العادية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 20 مارس 2023 على أسهم منحة بنسبة 3% وتوزيعات أرباح نقدية بقيمة 3 فلس للسهم الواحد بإجمالي 6,000 ألف دينار كويتي و6,000 ألف دينار كويتي على التوالي، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022. تم دفع توزيعات أرباح نقدية بمبلغ 5,150 ألف دينار كويتي خلال السنة، كما بلغ رصيد توزيعات الأرباح المستحقة كما في 31 ديسمبر 2023 850 ألف دينار كويتي وتم تسجيلها ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي المجمع.

وافق مساهمو البنك في الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2023 على زيادة رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من خلال إصدار 60,000 ألف سهم منحة بواقع 3% من رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل (أي 3 أسهم لكل 100 سهم) بقيمة 6,000 ألف دينا كويتي للمساهمين المسجلين في سجلات البنك كما في نهاية تاريخ التسجيل في 13 أبريل 2023. تم الانتهاء من الإجراءات القانونية المتعلقة بإصدار أسهم المنحة خلال السنة.

أوصى مجلس الإدارة بتوزيعات أسهم منحة بواقع 6% (2022: 3% أرباح نقدية و 3% أسهم منحة) على الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2023. تخضع توزيعات أسهم المنحة لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين واستكمال المتطلبات التنظيمية اللازمة.

13. الصكوك الدائمة الشريحة 1

إن صكوك الشريحة 1 هي أوراق مالية مستدامة ليس لها تاريخ استرداد محدد، وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مكفولة بضمان (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك وفقاً لأحكام وشروط عقد مضاربة. يتم استثمار صافي المتحصلات من صكوك الشريحة 1 عن طريق عقد المضاربة مع البنك (مضارب) على أساس غير مقيد ومشترك في الأنشطة العامة للبنك التي تنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام. يجوز للبنك طبقاً لتقديره فقط أن يختار عدم القيام بتوزيع أرباح المضاربة المتوقعة. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولن يعتبر هذا الإجراء كحدث تعثر.

إن صكوك الشريحة 1 المصدرة في 2017 بمبلغ 250 مليون دولار أمريكي والقابلة للاستدعاء في 14 مارس 2022 قد تم استردادها بشكل جزئي في 29 نوفمبر 2021 من خلال عطاء إعادة شراء بمبلغ 101.9 مليون دولار أمريكي بسعر 101.42% من قيمتها الاسمية. تم تسجيل تكلفة عطاء إعادة الشراء ونتائج تحويل العملات الأجنبية في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. في 14 مارس 2022، تاريخ الاستدعاء الأول، تم استرداد الجزء المتبقي من صكوك الشريحة 1 بالكامل عن طريق ممارسة خيار استدعاء الصكوك بمبلغ 148.1 مليون دولار أمريكي (45.3 مليون دينار كويتي) بسعر 100٪ من قيمتها الاسمية. قام البنك بسداد آخر دفعة أرباح بتاريخ 13 مارس 2022.

في 29 نوفمبر 2021، قام البنك بإصدار "صكوك الشريحة 1" بناءً على ترتيبات صكوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بمبلغ 250 مليون دولا أمريكي (75.8 مليون دينار كويتي)، وتم إدراجها في بورصة أيرلندا وناسداك دبي. يمكن استدعاؤها من قبل البنك بعد فترة خمس سنوات تنتهي في 26 نوفمبر 2026 ("تاريخ الاستدعاء الأول") أو أي تاريخ لسداد الأرباح لاحقاً لذلك التاريخ وفقاً للشروط المحددة للاسترداد. تحمل معدل ربح بنسبة 4% سنوياً يسدد في نهاية كل نصف سنة حتى تاريخ الاستدعاء الأول، وبعد ذلك، يُعاد تحديد معدل الربح المتوقع بناءً على المعدل السائد حينها لمتوسط سعر المبادلة الأمريكي بخمس سنوات، زائدًا هامش ربح مبدئي بنسبة 2.748% سنويًا. قام البنك بدفع الأرباح خلال السنة في 25 مايو و28 نوفمبر 2023.

14. صافي إيرادات استثمار

	2023	2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أرباح (خسائر) محققة من بيع أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**336**	(337)
حصة في نتائج أعمال مشاريع مشتركة (إيضاح 7)	**(200)**	16,308
إيرادات توزيعات أرباح	**4,241**	5,709
صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 8)	**27**	63
ربح من بيع عقار استثماري	**1,900**	577
تعديل القيمة العادلة لموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**1,158**	362
تعديل القيمة العادلة لعقارات استثمارية (إيضاح 8)	**82**	80
(خسارة) ربح من بيع مشاريع مشتركة	**(28)**	285
إيرادات استثمار أخرى	**3,329**	674
	10,845	23,721

15. صافي إيرادات أتعاب وعمولات

يتضمن صافي إيرادات الأتعاب والعمولات رسوم مشاركة في تمويل تم اكتسابها عند إتمام صفقات تمويل مشتركة من قبل المجموعة بمبلغ 2,005 ألف دينار كويتي (2022: 1,790 ألف دينار كويتي)

16. مخصص انخفاض القيمة وخسائر الائتمان

	2023 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمارات في صكوك (إيضاح 6)	**212**	695
مخصص محمل (رد مخصص) خسائر الائتمان المتوقعة لإيداعات لدى البنوك	**55**	(70)
مخصص انخفاض القيمة يتعلق بتسهيلات ائتمانية وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 4)	**1,107**	23,224
انخفاض قيمة موجودات أخرى	**1,134**	6
	2,508	23,855

17. ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بالمساهمين العاديين للبنك والمعدل مقابل الربح المدفوع للصكوك الدائمة الشريحة 1 على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة. يتم احتساب ربحية السهم المخففة عن طريق قسمة الربح الخاص بالمساهمين العاديين للبنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة زائدا المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها لتحويل كافة الأسهم العادية المخففة المحتملة إلى أسهم عادية. حيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة، فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخففة متطابقة.

	2023	2022 (معدلة)*
صافي ربح السنة (ألف دينار كويتي)	**19,667**	19,288
ناقصاً: أرباح مدفوعة على الصكوك الدائمة الشريحة 1 (ألف دينار كويتي)	**(3,081)**	(4,531)
	16,586	14,757
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (ألف سهم)	**2,060,000**	2,060,000
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	**8.05**	7.16

*تمت إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخففة المقارنة لتعكس تأثير أسهم المنحة الصادرة في سنة 2023.

لم يتم إجراء أي معاملات أخرى تتضمن أسهم عادية بين تاريخ البيانات المالية المجمعة وتاريخ التصريح بهذه البيانات المالية المجمعة التي قد تتطلب إعادة إدراج ربحية السهم.

18. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والشركات التي يسيطرون عليها أو يمارسون عليها سيطرة مشتركة والشركات الزميلة وموظفي الإدارة العليا وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى. تنشأ الأرصدة لدى أطراف ذات علاقة من المعاملات التجارية ضمن سياق الأعمال الطبيعي. إن الإقراض لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة مضمون بضمانات ملموسة وفقًا لتعليمات بنك الكويت المركزي.

18.1 مكافأة موظفي الإدارة العليا للبنك:

إن موظفي الإدارة العليا هم الأفراد الذين يتمتعون بصلاحية ومسؤولية التخطيط والممارسة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصلاحية السيطرة على أنشطة البنك وموظفيه. ويعتبر البنك ان أعضاء مجلس الإدارة (ولجانه الفرعية) واللجنة التنفيذية من موظفي الإدارة العليا لأغراض معيار المحاسبي الدولي 24 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة.

	2023 ألف دينار كويتي	2022 ألف دينار كويتي
رواتب ومزايا	**3,541**	3,235
مكافأة نهاية الخدمة	**187**	190
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة*	**544**	538
	4,272	3,963

* تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مكافأة خاصة مقابل مساهماتهم الإضافية المتعلقة بالمشاركة في اللجان التنفيذية وفقاً لقرارات أعضاء مجلس الإدارة.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 تخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية في اجتماعها.

وافقت الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك المنعقدة بتاريخ 20 مارس 2023 على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 بمبلغ 66 ألف دينار كويتي.

18. إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

18.2 الأرصدة والمعاملات مع أعضاء مجلس إدارة البنك وموظفي الإدارة العليا للبنك والمساهمين الرئيسيين:

فيما يلي تفاصيل أرصدة أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والمساهمين الرئيسيين:

	عدد أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولون التنفيذيون أو كبار المساهمين		عدد الأطراف ذات العلاقة		الرصيد القائم	
	2023	2022	**2023**	2022	**2023**	2022
					ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة						
تسهيلات التمويل (مضمونة)	**1**	1	**-**	-	**2**	5
بطاقات الائتمان	**1**	1	**-**	-	**-**	-
حسابات المودعين	**7**	5	**27**	24	**6,417**	6,013
مطلوبات محتملة (خطاب ضمانات)	**-**	-	**4**	4	**734**	5,671
المسؤولون التنفيذيون						
تسهيلات التمويل (مضمونة)	**7**	6	**1**	-	**1,307**	532
بطاقات الائتمان	**3**	3	**-**	-	**5**	19
حسابات المودعين	**14**	14	**17**	18	**4,795**	2,674
المساهمون الرئيسيون						
حسابات المودعين	**3**	2	**39**	39	**677,346**	516,369

إن الأرصدة القائمة في نهاية السنة نشأت ضمن سياق الأعمال العادي. إن معدلات الربح المحملة إلى ومن أطراف ذات علاقة محددة بأسعار تجارية عادية

فيما يلي تفاصيل معاملات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين والمساهمين الرئيسيين:

	2023	2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
أعضاء مجلس الإدارة		
إيرادات إيداعات وتمويل	**-**	107
صافي إيرادات أتعاب و عمولات	**9**	48
تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين	**198**	86
المسؤولون التنفيذيون		
إيرادات إيداعات وتمويل	**175**	8
تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين	**190**	345
المساهمون الرئيسيون		
تكاليف تمويل وتوزيعات إلى مودعين	**32,587**	12,850

19 . التزامات ومطلوبات محتملة

	2023	2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قبولات وخطابات ائتمان	**71,624**	49,710
خطابات ضمانات	**263,873**	175,570
مطلوبات محتملة	**335,497**	225,280
التزامات رأسمالية والتزامات أخرى	**200,394**	199,383

كما في 31 ديسمبر 2023، تتضمن الالتزامات الرأسمالية والالتزامات الأخرى التزامات منح الائتمان التي لا يمكن إلغاؤها بمبلغ 125,854 ألف دينار كويتي (2022: 128,887ألف دينار كويتي). تتضمن هذه الالتزامات منح الائتمان الذي لا يمكن إلغاءه على مدى فترة التسهيل أو يتم إلغاؤه فقط استجابة لتغير عكسي مادي.

إن التزامات الائتمان هذه لا تمثل بالضرورة احتياجات نقدية مستقبلية، نظراً لأن الكثير من هذه الالتزامات سوف تنتهي فترة استحقاقها أو يتم إنهاؤها دون أن يتم تمويلها. ليس من المتوقع أن تكون خسائر الائتمان، إن وجدت، والتي قد تنتج من التعرض لهذه الالتزامات جوهرية.

20 . إدارة المخاطر

تكمن المخاطر في كافة أنشطة المجموعة ولكن هذه المخاطر تدار بطريقة التحديد والقياس والمراقبة المستمرة وفقاً لحدود القدرة على تحمل المخاطر والضوابط الأخرى. إن هذه الطريقة في إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالبنك مسؤولية التعرض للمخاطر المرتبطة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة للمخاطر التالية من خلال الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السوق؛
- مخاطر السيولة؛ و
- مخاطر التشغيل.

بالإضافة إلى ذلك، توجد أنواع أخرى من المخاطر التي تحتاج للمراقبة والمتابعة. يعرض هذا الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من هذه المخاطر المذكورة أعلاه وإطار تطبيق السياسات والنماذج وأساليب التقييم الكمي وعمليات تحديد وقياس وتخفيف ومراقبة وإدارة المخاطر وإدارة رأسمال المجموعة.

إن عملية إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة لاستمرار المجموعة في تحقيق الأرباح، ويتحمل كل فرد بالمجموعة مسئولية التعرض للمخاطر فيما يتعلق بالمسئوليات المنوطة به داخل المجموعة. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تنقسم إلى مخاطر المتاجرة وغير المتاجرة. كما تتعرض أيضا لمخاطر الدولة والعديد من مخاطر التشغيل والأعمال.

20.1 هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية الكاملة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار عمل ومراقبة المخاطر التي يتعرض لها البنك والمتطلبات الرقابية ذات الصلة التي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. يقوم رئيس مجموعة إدارة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بتشكيل لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة ومراجعة مدى كفاءة إطار إدارة المخاطر. تقوم وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بدورها الرقابي. حيث تتولى وحدة التدقيق الداخلي إجراء المراجعة المنتظمة والخاصة للضوابط الرقابية والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، وتعرض النتائج في تقارير ترفع إلى لجنة التدقيق لدى البنك.

20. إدارة المخاطر (تتمة)
20.1 هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسئولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدة مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر في تنفيذ مسئوليات الإشراف على المخاطر.

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه المجموعة وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي تقدمها المجموعة.

20.2 مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخر أحد أطراف أداة مالية في الوفاء بالتزامه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. يتضمن ذلك مخاطر الانخفاض في المركز الائتماني للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة التعثر، إلا أنه يزيد من احتمال تعثر العميل. إن الأدوات المالية التي ينشأ عنها مخاطر ائتمان تتضمن بشكل رئيسي مديني التمويل والتزامات منح الائتمان والاستثمار في أدوات الدين (أي الصكوك)

لأغراض رقابة إدارة المخاطر، تأخذ المجموعة في الاعتبار كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان وتقوم بتجميعها، مثل مخاطر تعثر العملاء الأفراد ومخاطر الدول ومخاطر القطاع في مقياس واحد يتعلق بالتعرض للمخاطر.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة المجموعة باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس ميثاق لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية الذي بموجبه تقوم اللجنة بالفحص المبدئي لطلبات الائتمان واعتمادها إلى جانب الصلاحيات الأخرى المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الائتمان والاستثمار، التي استناداً إلى ميثاقها تعتبر الجهة الثانية المفوضة بإصدار المبادئ الارشادية ومنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية بالنيابة عن مجلس إدارة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

تقوم المجموعة بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية بهدف التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي تحيط بالمحفظة، وتسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحفظة الائتمانية.

علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمانات، متى كان ذلك مناسباً، والحد من مدة التعرض للمخاطر أو هيكلتها بما يعود بالفائدة على حجم التعرض لمخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة بشكل عام.

بناءً على تعليمات بنك الكويت المركزي، قامت المجموعة بتشكيل لجنة مخصصات، ذات صلاحيات تنفيذية، لتتولى بصورة رئيسية مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للمجموعة وتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيف تعرضها للمخاطر كغير منتظم. وكذلك تحديد المخصص المطلوب للموجودات والاستثمارات منخفضة القيمة/ محتملة التعرض للانخفاض في القيمة.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعريف ومعالجة التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً وبالتالي إدراجه ضمن المرحلة 3 (المصنفة كمنخفضة القيمة) عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بالوفاء بالتزاماته الائتمانية إلى المجموعة بالكامل دون لجوء المجموعة لاتخاذ الإجراءات القانونية مثل تحويل الضمانات (في الحالات المحتفظ فيها بالضمانات)؛ أو
- أن يسجل المقترض تأخر في السداد لأكثر من 90 يوماً عن أي التزام ائتماني مادي إلى المجموعة؛ أو
- أن تعتبر التزامات المقترض منخفضة القيمة الائتمانية استنادا إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.

تربط المجموعة حالات التعرض بالتعثر عندما يتم الاعتراف بالتصنيف الخارجي بأنه على درجة التعثر وفقًا لمقياس التصنيف النسبي لوكالات التصنيف المعترف بها.

20. إدارة المخاطر (تتمة)
20.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)
تعريف ومعالجة التعثر (تتمة)

تراعي المجموعة مجموعة متنوعة من المؤشرات التي قد تشير إلى احتمالية العجز عن السداد كجزء من التقييم النوعي الذي تقوم بإجرائه حول التعثر من جانب العميل. ومن بين هذه المؤشرات:

- مخالفة الاتفاقيات
- أن يكون لدى المقترض التزامات متأخرة السداد لدى دائنين أو موظفين عموميين
- وفاة المقترض

الازدياد الجوهري في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة باستمرار كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كان إحدى الأدوات أو محفظة الأدوات معرضة لخسائر ائتمان متوقعة على مدى 12 شهراً أو خسائر ائتمان متوقعة على مدى عمر الأداة، تراعي المجموعة أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. وتطبق المجموعة معيار كمي متناسق بالنسبة للمحفظة المصنفة داخليا وخارجيا لكي يتم تقييم أي ازدياد جوهري في مخاطر الائتمان.

التصنيف الداخلي وتقدير احتمالية التعثر

عند إدارة المحفظة الخاصة بالمجموعة، تستعين المجموعة بتصنيفات وإجراءات وأساليب أخرى تأخذ في اعتبارها كافة جوانب المخاطر المحددة. وتستعين المجموعة بمحلل المخاطر الخاص بتصنيف موديز كآلية تصنيف ائتماني داخلية لدى المجموعة. وهذه الأداة تتيح لها القدرة على تحليل الأعمال ووضع تصنيفات المخاطر. كما يدعم التحليل استخدام العوامل المالية والعوامل الذاتية غير المالية على حد سواء. كما تستعين المجموعة بالتصنيفات الخارجية الصادرة عن وكالات التصنيف المعروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

تتمثل سياسة المجموعة في المحافظة على التصنيف الدقيق والمتوافق للمخاطر بالمحفظة الائتمانية. تسهل هذه السياسة الإدارة المركزية للمخاطر ذات الصلة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في جميع قطاعات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يؤيد نظام التصنيف مجموعة متنوعة من التحليلات المالية مع معلومات السوق التي تم معالجتها لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. قد تم وضع كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر بشكل يتناسب مع مختلف الفئات ووفقاً لسياسة التصنيف لدى المجموعة. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر المتعلقة بها بشكل منتظم.

يتطلب المعيار استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر على مدار 12 شهراً وعلى مدى عمر الأداة، استنادًا إلى تخصيص المرحلة للملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر المستخدم طبقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الموجودات المستقبلية. يتم تحديد احتمالية التعثر على مدار دورة الأصل من خلال محلل المخاطر الخاص بوكالة موديز استنادا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما تقوم المجموعة بتحويل هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر على مدار دورة الأصل إلى احتمالية التعثر على مدار فترة زمنية باستخدام النماذج والأساليب المناسبة.

تقوم المجموعة بتقييم احتمالية التعثر لمحفظة البيع بالتجزئة من خلال بطاقات درجات سلوكية مطبقة لدى المجموعة. وتستند بطاقات الدرجات إلى أسلوب انحدار لوجيستي والتي تتيح تقييم الدرجة واحتمالية التعثر مقابل كل تسهيل ائتماني. يستند هيكل شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر إلى مفهوم معدل المخاطر. ويعتبر التوزيع على أساس البقاء توزيعًا أسيًا. وتستخدم دالة التوزيع على أساس الاحتمالات للمتغير العشوائي الموزع بشكل أسي مع معدل المخاطر حيث يتم تقييم احتمالية التعثر من بطاقة الدرجات السلوكية.

إدراج المعلومات المستقبلية

تراعي المجموعة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي من المتوقع أن تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكي يتم إدراج المعلومات المستقبلية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وهي تعكس بصورة رئيسية التوقعات المعقولة والمؤيدة للظروف المستقبلية المرتبطة بالاقتصاد الكلي. ومراعاة هذه العوامل تزيد من درجة الأحكام التي يتم اتخاذها عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تستعين المجموعة بنماذج إحصائية لإدراج عوامل الاقتصاد الكلي في تصنيفات التعثر السابقة. كما تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض) لتوقعات بيانات الاقتصاد الكلي ويتم تطبيق التقييمات المناسبة المرجحة بالاحتمالات على هذه السيناريوهات للوصول إلى نتيجة مرجحة بالاحتمالات حول خسائر الائتمان المتوقعة. يتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية

الحساسية

أدى ترجيح السيناريوهات المتعددة إلى زيادة مخصصات البنك المدرجة لخسائر الائتمان المتوقعة لمدينيي التمويل في المرحلة 1 والمرحلة 2، نسبيا مع سيناريو الحالة الأساسية إلى مبلغ 24,488 ألف دينار كويتي (2022: 24,265 ألف دينار كويتي) من 22,098 ألف دينار كويتي (2022: 21,565 ألف دينا كويتي). في حال استخدم البنك سيناريو الحالة المنخفضة فقط لقياس مخصص خسائر الائتمان لمدينيي التمويل، فإن مخصص خسائر الائتمان على التمويلات المنتظمة سيبلغ 39,825 ألف دينار كويتي وهو أعلى من مخصص خسائر الائتمان المدرج كما في 31 ديسمبر 2023. إن النتائج الفعلية ستختلف نظرا لأن ذلك لا يأخذ في الاعتبار انتقال التعرضات ولا يتضمن التغييرات التي قد تحدث في المحفظة بسبب إجراءات تخفيف المخاطر وعوامل أخرى.

في ظل السيناريوهات الحالية المرجحة بالاحتمالات، في حال كانت جميع التمويلات المنتظمة تقع في المرحلة 1 والتي تعكس فترة خسارة متوقعة مدتها 12 شهرًا، فإن مخصص خسائر الائتمان سيبلغ 18,005 ألف دينار كويتي (2022: 17,711ألف دينار كويتي) وهو أقل من مخصص خسائر الائتمان المدرج لمدينيي التمويل

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان دون احتساب أي ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى من تعرض البنك لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود بيان المركز المالي المجمع، بما في ذلك البنود خارج بيان المركز المالي المجمع. وقد تم عرض الحد الأقصى من التعرض بالصافي بعد انخفاض القيمة قبل تأثير وسائل التخفيف من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، متى كان ذلك ممكناً.

صافي الحد الأقصى من التعرض للمخاطر		
2023		2022
ألف دينار كويتي		ألف دينار كويتي
198,429	أرصدة لدى البنوك	138,789
425,786	إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	278,895
3,452,952	مدينو تمويل	3,129,676
360,303	موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)	284,916
9,467	موجودات أخرى	26,376
4,446,937		3,858,652
71,267	قبولات وخطابات ائتمان	49,461
258,816	خطابات ضمانات	170,242
330,083	**الإجمالي**	219,703
4,777,020	**إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان**	4,078,355

عندما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر الذي يمكن أن ينشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركزات مخاطر الائتمان عندما يتواجد عدد من الأطراف المقابلة الذين يقومون بأنشطة مماثلة أو أنشطة من نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر على نحو مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/ والسياسية أو غيرها من الظروف. تشير تركزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر بشكل مماثل على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لطرف مقابل واحد كما في 31 ديسمبر 2023 يقدر بمبلغ 91,194 ألف دينار كويتي (2022: 83,031 ألف دينار كويتي) قبل أخذ الضمانات في الاعتبار.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي تركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال للموجودات المالية والبنود خارج بيان المركز المالي المجمع:

	2023			2022	
	الموجودات المالية	**بنود خارج الميزانية العمومية**	الموجودات المالية	بنود خارج الميزانية العمومية
	ألف دينار كويتي	**ألف دينار كويتي**	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
المنطقة الجغرافية:				
الكويت	**3,437,539**	**299,972**	3,001,954	181,172
دول الشرق الأوسط الأخرى	**788,605**	**2,176**	684,488	3,120
بقية دول العالم	**220,793**	**27,935**	172,210	35,411
	4,446,937	**330,083**	3,858,652	219,703

	2023			2022	
	الموجودات المالية	**بنود خارج الميزانية العمومية**	الموجودات المالية	بنود خارج الميزانية العمومية
	ألف دينار كويتي	**ألف دينار كويتي**	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
قطاع الأعمال:				
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	**1,192,040**	**31,263**	901,060	26,384
إنشاءات وعقارات	**1,368,993**	**154,029**	1,223,059	93,696
التجارة والتصنيع	**521,868**	**80,120**	458,179	55,408
شخصية	**629,096**	**-**	604,150	-
خدمات	**193,876**	**54,435**	243,993	42,099
أخرى	**541,064**	**10,236**	428,211	2,116
	4,446,937	**330,083**	3,858,652	219,703

التخفيف من مخاطر الائتمان

إن أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان المسموح للمجموعة باستخدامها هي الحصول على ضمانات وفقاً لما هو ملائم والحد من مدة التعرض للمخاطر أو الهيكلة بما يعود بالفائدة على المجموعة لأي حالة تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، قامت المجموعة بتصنيف مختلف حالات التعرض لمخاطر الائتمان غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة إلى فئتين من حيث الجودة الائتمانية كما يلي:

جودة عالية: حالات التعرض لمخاطر الائتمان حيث يتم تقييم المخاطر النهائية للخسائر المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها تتراوح ما بين منخفضة إلى متوسطة. ويتضمن ذلك التعرض لمخاطر شركات ذات مركز مالي قوي وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضاً حالات التعرض المكفولة بضمانات ملموسة بصورة جوهرية.

جودة قياسية: كافة حالات الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

توضح الجداول التالية درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والتصنيف قبل اقتطاع مخصص انخفاض وفقا لنظام التصنيف الائتماني لدى المجموعة:

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		متأخرة أو منخفضة القيمة	
	جودة عالية	جودة قياسية		الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2023				
أرصدة لدى البنوك	**198,429**	**-**	**-**	**198,429**
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	**419,155**	**6,753**	**-**	**425,908**
مدينو تمويل	**1,663,009**	**1,669,676**	**215,068**	**3,547,753**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)	**276,447**	**83,856**	**-**	**360,303**
موجودات أخرى	**3,823**	**6,784**	**-**	**10,607**
	2,560,863	**1,767,069**	**215,068**	**4,543,000**

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		متأخرة أو منخفضة القيمة	
	جودة عالية	جودة قياسية		الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2022				
أرصدة لدى البنوك	138,789	-	-	138,789
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	262,656	16,304	-	278,960
مدينو تمويل	1,530,054	1,371,005	324,030	3,225,089
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (استثمار في صكوك)	172,526	112,390	-	284,916
موجودات أخرى	25,328	1,151	1,032	27,511
	2,129,353	1,500,850	325,062	3,955,265

إن الإفصاحات حول الجودة الائتمانية والحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان لمديني التمويل تبعا لكل فئة بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي بالبنك وتصنيف المراحل في نهاية السنة مبينة بالمزيد من التفاصيل في إيضاح 4.

تحليل أعمار تسهيلات التمويل المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وفقاً لفئات الموجودات المالية:

	أقل من 30 يوماً	31 إلى 60 يوماً	61 إلى 90 يوماً	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2023				
مدينو تمويل	**126,069**	**17,232**	**42,288**	**185,589**
2022				
مدينو تمويل	252,802	30,103	6,486	289,391

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمانات المطلوبة يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان لدى البنك فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمانات ومقاييس التقييم.

تراقب الإدارة القيمة العادلة للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى كان ذلك ضروريًا.

قدرت القيمة العادلة لضمانات يحتفظ بها البنك فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة أو منخفضة القيمة كما في 31 ديسمبر 2023 بمبلغ 246,090 ألف دينار كويتي (2022: 318,154 ألف دينار كويتي). تشتمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وعقارات وأشكال أخرى من الضمانات..

20.3 مخاطر السوق

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للتعرض للمخاطر أو الأداة المالية الأساسية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضاً على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح بصورة جوهرية.

إدارة مخاطر السوق

تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسئولية وضع إطار عمل تفصيلي لإدارة مخاطر السوق بالإضافة إلى المراجعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمارات والأدوات المالية والصفقات خارج إطار السوق الرسمي بشكل مسبق.

يتضمن إطار عمل إدارة مخاطر السوق العناصر التالية:

- حدود لكافة مؤشرات مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز المجموعة لمجمل حدود المخاطر ومؤشرات التركزات المحددة في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود الداخلية؛
- التقييم، تبعاً للقيمة السوقية استناداً إلى بيانات السوق التي يتم نشرها بصورة مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز القائمة؛ و
- قياس القيمة عند المخاطرة بالنسبة للمراكز ذات الحساسية للسوق ومراقبتها في ضوء الحدود الموضوعة.

يتعين على المجموعة الالتزام بتعليمات ولوائح بنك الكويت المركزي. يتم وضع ومراجعة سياسات وإجراءات إدارة مخاطر السوق وحدود مخاطر السوق بصورة دورية لضمان توافقها مع سياسة المجموعة الخاصة بالقدرة على تحمل مخاطر السوق.

20.3.1 مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمالية تأثير التغيرات في معدلات الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للتعرض للمخاطر أو الأداة المالية الأساسية. تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح حيث إن قيمة استثمارات المجموعة ذات الإيرادات الثابتة و/أو العائد على التمويل تتناسب عكسياً مع الحركة في معدلات السوق. بالإضافة إلى ذلك، قد يؤثر التغير في معدلات الربح أيضاً على صافي أرباح المجموعة أو هامش الربح. لا تتعرض المجموعة لمخاطر معدلات الربح بصورة جوهرية.

20.3.2 مخاطر السداد مقدمًا

إن مخاطر السداد مقدمًا هي مخاطر تكبد المجموعة خسارة مالية بسبب قيام عملائها والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل التعرض للمخاطر المالية ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض معدلات الربح. بسبب الشروط التعاقدية الخاصة بالمنتجات الإسلامية، لا تتعرض المجموعة لمخاطر السداد مقدمًا بصورة جوهرية.

20.3.3 مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن العملة الرئيسية لدى المجموعة هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي. إن أي مراكز قائمة طويلة أو قصيرة في أي عملة تعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية لدى المجموعة.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرضت المجموعة لمخاطرها بصورة جوهرية في 31 ديسمبر على موجوداتها ومطلوباتها النقدية غير المتداولة وتدفقاتها النقدية المتوقعة. يحتسب التحليل تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح أو الخسائر وحقوق الملكية (بسبب التغيرات في القيمة العادلة وتحويل العملات الأجنبية المعترف به في الإيرادات الشاملة الأخرى)

	2023			2022		
العملة	نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية	التأثير على الأرباح أو الخسائر	التأثير على حقوق الملكية	نسبة التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية	التأثير على الأرباح أو الخسائر	التأثير على حقوق الملكية
	%	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	%	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	+1	(2,736)	818	+1	(2,602)	921
يورو	+1	(221)	63	+1	(188)	91
جنية إسترليني	+1	(238)	307	+1	(60)	62

20.3.4 مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات أسعار و/أو مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية

تقوم المجموعة بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير مادي في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المدرجة. بالنسبة لهذه الاستثمارات، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2023 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 741 ألف دينار كويتي (2022: 624 ألف دينار كويتي). إن أي تغير مكافئ في الاتجاه المعاكس من الممكن أن ينتج عنه تأثير مماثل ولكن عكسي على المبالغ المذكورة أعلاه، وذلك على أساس الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة.

20.4 مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجات الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت المجموعة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وبإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. يتضمن ذلك تقييم التدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الموجودات السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لضمان توفر تمويل وسيولة إضافية متى كان ذلك ضروريًا. لدى المجموعة خطة تمويل الحالات الطارئة لضمان تنفيذ الإجراءات المطلوبة عند حدوث أي حالات طارئة متعلقة بالسيولة. إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن تطبيق خطة تمويل الحالات الطارئة.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل طريقة المجموعة لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توفر السيولة الكافية بشكل دائم، بقدر الإمكان، للوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها، في ظل الظروف العادية وغير العادية على حد سواء، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالإضرار بسمعة المجموعة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة بشكل يومي واتخاذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى المجموعة يومياً والموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك عملة الدينار الكويتي والعملات الأجنبية، فيما يتعلق بمركز المجموعة من حيث معدل السيولة القانونية وكذلك معدل الإقراض إلى الودائع ومعدل تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع إدارات المجموعة المختلفة وعرض التفاصيل حول التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن فرص الأعمال المحتملة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على محفظة من الموجودات ذات السيولة قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية عالية السيولة وقصيرة الأجل وتوافر التسهيلات الائتمانية بين البنوك بإشعارات قصيرة الأجل، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى المجموعة. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار الفجوات في فترة الاستحقاق. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تشمل ظروف السوق المعتدلة والأكثر صعوبة. تخضع جميع سياسات السيولة لمراجعة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة مجلس الإدارة للمخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن أي استثناءات وإجراءات تصحيحية التي يجب/ يتم اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تخضع المجموعة لقيود السيولة ونظام تدرج الاستحقاقات الذي تقتضيه تعليمات بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تستند قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2023	خلال 3 أشهر	3 إلى 6 أشهر	6 إلى 12 شهراً	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	207,811	-	-	-	207,811
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	425,786	-	-	-	425,786
مدينو التمويل	1,676,075	619,060	266,331	891,486	3,452,952
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	162,253	162,253
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	27,496	18,594	54,242	269,602	369,934
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	119,271	119,271
عقارات استثمارية	-	-	-	1,675	1,675
موجودات أخرى	28,468	11,089	191	36,766	76,514
ممتلكات ومعدات	-	-	-	16,013	16,013
	2,365,636	648,743	320,764	1,497,066	4,832,209
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	817,259	98,342	88,277	158,971	1,162,849
حسابات المودعين	2,011,838	581,264	248,821	65,222	2,907,145
صكوك مصدرة	-	-	154,331	150,000	304,331
مطلوبات أخرى	55,708	-	-	10,980	66,688
	2,884,805	679,606	491,429	385,173	4,441,013

2022	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك	146,634	-	-	-	146,634
إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي	237,868	41,027	-	-	278,895
مدينو التمويل	1,807,968	486,514	156,290	678,904	3,129,676
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	-	139,592	139,592
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	36,025	10,728	2,088	246,572	295,413
استثمارات في مشاريع مشتركة	-	-	-	107,880	107,880
عقارات استثمارية	-	-	-	16,193	16,193
موجودات أخرى	22,872	866	86	45,497	69,321
ممتلكات ومعدات	-	-	-	17,353	17,353
	2,251,367	539,135	158,464	1,251,991	4,200,957
المطلوبات					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	598,678	48,566	6,586	138,936	792,766
حسابات المودعين	1,931,316	404,949	287,427	50,790	2,674,482
صكوك مصدرة	-	-	-	304,057	304,057
مطلوبات أخرى	45,548	-	-	10,187	55,735
	2,575,542	453,515	294,013	503,970	3,827,040

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق المطلوبات المالية لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر استنادًا إلى التزامات سداد المدفوعات التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة للمدفوعات التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تم إرسالها فوراً.

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر ألف دينار كويتي	6 إلى 12 شهراً ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2023					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**826,908**	**100,308**	**91,538**	**160,132**	**1,178,886**
حسابات المودعين	**2,141,077**	**610,433**	**262,490**	**65,732**	**3,079,732**
صكوك مصدرة	**4,026**	**2,237**	**160,594**	**154,473**	**321,330**
	2,972,011	**712,978**	**514,622**	**380,337**	**4,579,948**
2022					
المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**605,239**	**49,523**	**6,813**	**141,673**	**803,248**
حسابات المودعين	**2,035,197**	**417,524**	**297,322**	**51,406**	**2,801,449**
صكوك مصدرة	**-**	**5,698**	**5,698**	**317,453**	**328,849**
	2,640,436	**472,745**	**309,833**	**510,532**	**3,933,546**

يبين الجدول التالي تواريخ انتهاء استحقاق العقود وفقًا لاستحقاق المطلوبات المحتملة والالتزامات لدى المجموعة:

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 أشهر ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2023				
قبولات وخطابات ائتمان	**38,336**	**28,062**	**5,226**	**71,624**
خطابات ضمانات	**263,873**	**-**	**-**	**263,873**
التزامات رأسمالية والتزامات أخرى	**125,854**	**74,540**	**-**	**200,394**
	428,063	**102,602**	**5,226**	**535,891**

	خلال 3 أشهر ألف دينار كويتي	3 إلى 12 أشهر ألف دينار كويتي	أكثر من سنة واحدة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
2022				
قبولات وخطابات ائتمان	33,393	13,793	2,524	49,710
خطابات ضمانات	175,570	-	-	175,570
التزامات رأسمالية والتزامات أخرى	128,887	70,496	-	199,383
	337,850	84,289	2,524	424,663

20.5. مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو من الأحداث الخارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في أدائها، يمكن أن يترتب على ذلك تأثيرات قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقد السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى المجموعة عدد من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم مخاطر التشغيل والإشراف عليها بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية للمجموعة. تمت الموافقة على إجراءات مناسبة لإدارة مخاطر التشغيل من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالمجموعة، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فعالة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل بإشراف مجموعة إدارة المخاطر، حيث تراقب هذه المجموعة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل والإشراف عليها كجزء من الإطار الإجمالي لإدارة المخاطر الذي يتسم بالقوة والحذر.

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التشغيل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل"

قامت المجموعة بوضع سياسة "إدارة استمرارية الأعمال" لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات المجموعة

قامت المجموعة بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتضمن المجموعة عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل على الأعمال المصرفية بصورة سلبية. تولي المجموعة اهتماماً خاصاً بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاق محتمل في المسئوليات بصفة الأمانة.

21 . معلومات القطاعات

يتم تحديد قطاعات التشغيل لدى المجموعة استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل المسئولين عن اتخاذ القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

21 . معلومات القطاعات (تتمة)

إن قطاعات التشغيل هذه تستوفي معايير القطاعات التي يجب إعداد تقارير حولها كما يلي:

الشـــركات - تشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للعملاء من الشركات، كما تقدم تمويل المرابحات للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.

البيـع بالتجزئـة - تشتمل على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات للعملاء من الأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى المتعلقة بالفروع.

الخزينـــة - تشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمرابحات المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية بصورة رئيسية.

الاستثمار - تشتمل على الاستثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى وإدارة الأصول.

أخرى - تشتمل على الموجودات والمصروفات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات التشغيل بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع الموارد وتقييم الأداء.

يبين الجدول التالي معلومات حول صافي إيرادات التشغيل وصافي ربح السنة وإجمالي الموجودات والمطلوبات فيما يتعلق بقطاعات المجموعة التي يجب إعداد تقارير حولها

	الشركات	الأفراد	الخزينة	الاستثمار	أخرى	المجمـــوع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2023						
صافي إيرادات (خسارة) التشغيل	**64,727**	**5,438**	**(1,958)**	**(4,085)**	**-**	**64,122**
صافي الربح (الخسارة)	**62,193**	**(6,478)**	**(2,741)**	**(6,879)**	**(26,428)**	**19,667**
إجمالي الموجودات	**2,809,843**	**649,184**	**857,080**	**441,879**	**74,223**	**4,832,209**
إجمالي المطلوبات	**1,000,468**	**1,155,040**	**2,224,172**	**-**	**61,333**	**4,441,013**

	الشركات	الأفراد	الخزينة	الاستثمار	أخرى	المجمـوع
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
2022						
صافي إيرادات التشغيل	47,154	14,189	(2,922)	20,775	-	79,196
صافي الربح (الخسارة)	23,800	2,299	(3,330)	18,175	(21,656)	19,288
إجمالي الموجودات	2,522,800	620,546	602,236	394,599	60,776	4,200,957
إجمالي المطلوبات	962,184	995,582	1,819,058	-	50,216	3,827,040

22 . إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من التزام المجموعة بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ المجموعة بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأسمال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطتها. للحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة مراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو إصدار أوراق رأسمالية.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة المجموعة وتخضع لتعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي.

تتبع المجموعة تعليمات بازل 3 ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال لدى المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له كما يلي:

	2023	2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الموجودات المرجحة بالمخاطر	**2,483,686**	2,368,231
رأس المال المطلوب	**322,879**	272,347
رأس المال المتاح		
الشريحة 1 من رأس المال: حقوق ملكية المساهمين	**318,068**	297,471
الصكوك الإضافية المستدامة الشريحة 1	**74,246**	75,808
إجمالي الشريحة 1 من رأس المال	**392,314**	373,279
إجمالي الشريحة 2 من رأس المال	**29,351**	27,892
إجمالي رأس المال المتاح	**421,665**	401,171
معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1: حقوق ملكية المساهمين	**%12.81**	%12.56
إجمالي معدل كفاية رأس المال من الشريحة 1	**%15.80**	%15.76
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**%16.98**	%16.94

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له كما هو مبين أدناه:

	2023	2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
الشريحة 1 من رأس المال	**392,314**	373,279
إجمالي التعرض	**5,193,373**	4,498,903
معدل الرفع المالي	**%7.55**	%8.30

تم عرض الإفصاح المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة من بنك الكويت المركزي المنصوص عليها في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب ر ب أ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 والتعديلات اللاحقة له والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرفع المالي طبقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له ضمن قسم "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.

23 . قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لبيع أصل أو المدفوع لنقل التزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. تتكون الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

23. قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الجدول الهرمي للقيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها وفقاً لأساليب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.

المستوى 2: أساليب أخرى تكون جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة ملحوظة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم مدخلات ذات تأثير جوهري على القيمة العادلة المسجلة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة.

يعرض الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقا لمستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

		قياس القيمة العادلة		
2023	**المجموع**	**الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1)**	**المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)**	**المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3)**
	ألف دينار كويتي	**ألف دينار كويتي**	**ألف دينار كويتي**	**ألف دينار كويتي**
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة على أساس متكرر				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات حقوق ملكية مسعرة	**15,557**	**15,557**	**-**	**-**
صناديق (غير مسعرة)	**141,925**	**-**	**-**	**141,925**
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	**4,771**	**-**	**-**	**4,771**
	162,253	**15,557**	**-**	**146,696**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
- صكوك حكومية	**183,034**	**183,034**	**-**	**-**
- صكوك شركات	**177,269**	**177,269**	**-**	**-**
	360,303	**360,303**	**-**	**-**
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة	**9,631**	**-**	**-**	**9,631**
	369,934	**360,303**	**-**	**9,631**

23. قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

		قياس القيمة العادلة		
2022	المجموع	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1)	المدخلات الجوهرية الملحوظة (المستوى 2)	المدخلات الجوهرية غير الملحوظة (المستوى 3)
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
موجودات مقاسة وفقاً للقيمة العادلة على أساس متكرر				
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أدوات حقوق ملكية مسعرة	12,474	12,474	-	-
صناديق (غير مسعرة)	121,368	-	-	121,368
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	5,750	-	-	5,750
	139,592	12,474	-	127,118
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى				
صكوك مسعرة				
- صكوك حكومية	171,709	171,709	-	-
- صكوك شركات	113,207	113,207	-	-
	284,916	284,916	-	-
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة	10,497	-	-	10,497
	295,413	284,916	-	10,497

الحركات في الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المقاسة وفقاً للقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي مطابقة المبالغ الافتتاحية والختامية للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة ضمن المستوى 3.

	في 1 يناير 2023	**إضافات**	**مبيعات / استردادات**	**التغير في القيمة العادلة**	**الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية**	**في 31 ديسمبر 2023**
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
صناديق (غير مسعرة)	**121,368**	**27,199**	**(6,120)**	**(1,265)**	**743**	**141,925**
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	**5,750**	**-**	**(633)**	**(356)**	**10**	**4,771**
	127,118	**27,199**	**(6,753)**	**(1,621)**	**753**	**146,696**
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى						
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة	**10,497**	**884**	**-**	**(1,750)**	**-**	**9,631**
	10,497	**884**	**-**	**(1,750)**	**-**	**9,631**

23. قياس القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

الحركات في الأدوات المالية ضمن المستوى 3 المقاسة وفقاً للقيمة العادلة (تتمة)

يوضح الجدول التالي مطابقة المبلغ الافتتاحي والختامي للموجودات المالية ضمن المستوى 3.

	في 1 يناير 2022	إضافات	مبيعات / استردادات	التغير في القيمة العادلة	الحركات في أسعار صرف العملات الأجنبية	في 31 ديسمبر 2022
	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
صناديق (غير مسعرة)	94,021	29,697	(7,761)	4,725	686	121,368
أوراق مالية أخرى (غير مسعرة)	17,979	-	(11,495)	(813)	79	5,750
	112,000	29,697	(19,256)	3,912	765	127,118
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى						
أدوات حقوق ملكية غير مسعرة	5,613	-	-	4,884	-	10,497
	5,613	-	-	4,884	-	10,497

لم يتم إجراء أي تحويلات بين أي مستوى من مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة خلال السنوات 2023 أو 2022.

إن القيمة العادلة للأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 يتم قياسها في ظل بعض الظروف باستخدام أساليب تقييم تتضمن افتراضات لم يتم إثباتها بواسطة الأسعار من معاملات السوق الملحوظة حاليا في نفس الأداة ولا تستند إلى بيانات السوق الملحوظة. تستعين المجموعة بأساليب تقييم تعتمد على نوع الأداة وبيانات السوق المتاحة. على سبيل المثال، في حالة غياب السوق النشط، يتم تقدير القيمة العادلة للاستثمار على أساس تحليل الوضع المالي للشركة المستثمر فيها والنتائج وقائمة المخاطر والعوامل الأخرى. يتم تحديد التغيرات الموجبة والسالبة في قيمة الأدوات المالية على أساس التغيرات في قيمة الأدوات نتيجة اختلاف مستويات المؤشرات غير الملحوظة وتحديد ما يصلح منها للتقدير. تشير تقديرات الإدارة إلى أن التأثير على الأرباح أو الخسائر أو الإيرادات الشاملة الأخرى لن يكون جوهرياً في حالة وقوع تعديل بنسبة 5% في متغيرات المخاطر ذات الصلة المستخدمة لتقييم الأدوات المالية المصنفة ضمن المستوى 3 وفقًا للقيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة، لا تختلف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث إن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل أو يتم إعادة تسعيرها مباشرة استنادًا إلى الحركة في معدلات الربح في السوق

24. الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتحدد قيمتها بالرجوع إلى معدلات الربح أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو معدلات وتصنيفات الائتمان أو مؤشر الائتمان. تمثل المبالغ الإسمية الأصلية فقط المبالغ التي يطبق عليها معدل أو سعر لتحديد مبالغ التدفقات النقدية التي سيتم تبادلها، وهي لا تمثل الربح أو الخسارة المحتملة المتعلقة بمخاطر السوق أو الائتمان التي تتسم بها تلك الأدوات.

تدرج الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي. تمثل القيمة العادلة الموجبة تكلفة استبدال كافة المعاملات بقيمة عادلة لصالح المجموعة إذا تم إنهاء الحقوق والالتزامات الناتجة من تلك الأداة في معاملة سوق منتظمة في تاريخ بيان المركز المالي. تقتصر مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة على القيمة العادلة الموجبة للأدوات. تمثل القيمة العادلة السالبة تكلفة قيام الأطراف المقابلة للمجموعة باستبدال كافة معاملاتهم مع المجموعة.

تتعامل المجموعة في تحويل العملات الأجنبية الآجلة ("الأدوات المالية المشتقة الإسلامية") للحد من مخاطر العملات الأجنبية. يتم استخدام عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لأغراض التحوط.

24. الأدوات المالية المشتقة (تتمة)

عقود تحويل العملات الآجلة

عقود تحويل العملات الآجلة هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع أو مبادلة أداة مالية محددة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود مخصصة يتم التعامل معها في السوق المقابلة ويتم تسويتها على أساس إجمالي.

يبين الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة لهذه الأدوات، والتي تعادل قيم السوق، إلى جانب القيمة الاسمية. القيمة الاسمية هي قيمة الأصل ذي الصلة لأدوات مبادلة العملات أو المعدل المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي يتم على أساسه قياس التغيرات في قيمة هذه الأدوات. تشير القيم الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة وليست مؤشراً على مخاطر الائتمان.

	ألف دينار كويتي		
	القيمة العادلة الموجبة	**القيمة العادلة السالبة**	**القيمة الاسمية**
31 ديسمبر 2023			
العقود الآجلة	**-**	**(11)**	**14,276**

	ألف دينار كويتي		
	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة	القيمة الاسمية
31 ديسمبر 2022			
العقود الآجلة	-	(59)	9,064

يتم تقييم كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة بناءً على مدخلات السوق التي يمكن ملاحظتها ويتم تصنيفها على أنها المستوى 2.

25. موجودات بصفة الأمانة

كما في 31 ديسمبر 2023، بلغ إجمالي قيمة الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الأمانة 346,617 ألف دينار كويتي (2022: 144,922 ألف دينار كويتي).

26. التغيرات في معدلا الفائدة (إيبور)

الموجودات والمطلوبات المالية

إن تعرض المجموعة للموجودات المالية المرتبطة بمعدلات إيبور (IBOR) يتم بشكل أساسي من خلال معدلات ليبور المتعلقة بالدولار الأمريكي.

إن تعرض المجموعة للموجودات المالية التي تعتمد على معدلات ليبور المتعلقة بالدولار الأمريكي والتي تستحق بعد 31 ديسمبر 2023 يبلغ 77,557 ألف دينار كويتي. تجري المجموعة مناقشات مع العملاء من الأطراف المقابلة لإحداث انتقال منظم للتعرضات المتعلقة بالدولار الأمريكي إلى المعدلات الخالية من المخاطر ذات الصلة.

ليس لدى المجموعة أي تعرض للمطلوبات المرتبطة بمعدلات إيبور (IBOR) كما في 31 ديسمبر 2023.

المشتقات المحتفظ بها لأغراض التحوط

أكملت المجموعة انتقال جميع المشتقات المرتبطة بالدولار الأمريكي وفقا لبروتوكول الترتيبات الاحتياطية للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات.

نخبة بنك وربة

الربع الرابع لعام 2023

تصنيفات عالمية

MOODY'S
Baa2

Fitch Ratings
A

المنجزين

رائدي العمل الجماعي

الطموحين

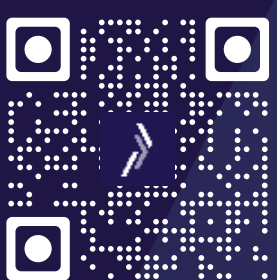

warbabank.com

نتـــمـيـــز بالحلـــــول